



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة العربي بن مهيدي _ أم البواقي _

كلية: الآداب واللغات

قسم: اللغة والآداب العربي

الجملة بين النحو العربي واللسانيات الحديثة - مفهومها وبنيتها -

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في ميدان اللغة والآداب العربي مسار : علوم اللغة العربية

إشراف الأستاذة:

إعداد الطالبة:

نسيمة نابي ❖

v سمية زايدي

السنة الجامعية:

1437/1436 هـ

2016 /2015 م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الإهداء

إليك وحدك
أهدي هذا العمل

الباحثة

شكر وتقدير

انطلاقاً من العرفان بالجميل، فإنه ليسرني أن أتقدم بالشكر والامتنان إلى أستاذتي، المشرفة نابي نسيمة التي مدت لي يد العون من منابع علمها بالكثير، وحمداً لله بأن يسرها في دربي ويسر بها أمري لتبقى نبراساً متلاًئماً في نور العلم والعلماء، ولن أنسى أن أتقدم بفائق الشكر والاحترام والتقدير إلى كل الزملاء الذين ساندوني كل باسمه الخاص.

الباحثة

مفصلة

تحتل الجملة في الدراسات القديمة والحديثة أهمية كبيرة باعتبارها موضوع النحو، ومنطلق الدراسة فيه والوحدة التي تتبدى فيها أهم خصائص اللغة ولكونها أهم فرع من فروع اللغة والمحور الأساسي الذي جعل الباحثين يعنونها قديما وحديثا فكثرت مدارسها ومناهجها، ومن أهم القضايا التي تثيرها الجملة هي مدى أهمية دراستها في القديم والحديث هذا الذي أدى إلى اختلاف الباحثين حول دراسة الجملة دراسة مرضية في كل أسسها وجوانبها، واعتمدنا في هذه الدراسة على عدة مصادر ومراجع منها ما قدمه سيبويه في كتابه الكتاب ومغني اللبيب عن كتب الأعراب لأبن هشام الأنصاري، ابن يعيش في كتابه شرح المفصل... إلخ. من المصادر والمراجع التي أثرت هذه الدراسة.

وتكمن أهمية هذه الدراسة في تناول الجملة من ناحية مفهومها وبنيتها بطريقة تختلف عن الدراسات السابقة، من خلال وضع الجملة في إطار نظري من حيث المفهوم والبنية عند القدامى والمحدثين، والتطبيق في النظرية الوظيفية للعالم الفرنسي "كريستيان توارتي" والعالم العربي "عبد القاهر الجرجاني" من خلال نظرية النظم، وتقوم هذه الدراسة على منهج الوصف والإحصاء والمقارنة ولم تخل في بعض أجزائها من شيء وعلى هذا قمنا بتحديد مفهوم الجملة عند القدامى والمحدثين وضبط المعايير المتعلقة بتصنيف الجملة، وذكر الأشكال والأنماط التي وردت عليها الجملة، والمقارنة بين هذه الأنماط، ووجدنا أن هذه المناهج المطبقة فيها أهداف منها إلى بلورة مفهوم الجملة كمفهوم تركيبى صرف وذلك في البحث في الجملة.

وقد وقع اختياري على هذا الموضوع بدوافع موضوعية وأخرى ذاتية، فأما الموضوعية أجملها في: ضرورة تعرف الباحث على دراسة الجملة في النظريات النحوية والاستفادة منها في دراسة اللغة العربية، أما الدوافع الذاتية فتتلخص في رغبتني البحث في علم اللسانيات عامة والنحو الوظيفي خاصة.

وتمحورت إشكالية هذه الدراسة التي تناولت الجملة كوظيفة نحوية حول عدد من الأسئلة أهمها:

- ما مفهوم الجملة لدى النحويين العرب؟ وما هي الأسس التي اعتمدها الدراسة؟
- ما الأسس المعتمدة في بنية الجملة الاسمية والفعلية لدى القدماء؟
- ما مفهوم الجملة عند المحدثين؟ وما هي أهم معايير التصنيف المستعملة في أسس الجملة؟

- ما مدى مساهمة نظرية النظم في الجملة في النحو العربي ومقارنتها بالمنهج الحديث؟
- ما هي وظيفة الدلالة الزمنية في الجملة الفعلية؟

وللإجابة عن هذه التساؤلات اتبعنا خطة تعرض الموضوع في: مقدمة وفصلين

وخاتمة

تضمن الفصل الأول مفهوم الجملة عند القدماء والمحدثين، وبنية الجملة الاسمية والفعلية وتحديد كل منهما، أما الفصل الثاني تضمن أهم معايير تصنيف الجملة عند النحاة وتحديد

مفهومها وتبيان الدلالة الزمنية للجملة الفعلية، وسعيت في هذا الجزء من البحث إلى توضيح مدى فاعلية هذه النظرية في البحث النحوي العربي ومدى قيمتها، لأن دراسة الجملة ليست دراسة الأشكال والعبارات فحسب بل يجب دراسة ما وراء الأشكال والعبارات وتجاوز أواخر الكلم وختمت بحثي بخاتمة تضمنت مجمل النتائج التي توصلت إليها وقمت تحليل التراكيب الأساسية والمبسطة في اللغة العربية.

الفصل الأول: في الجملة عند النحاة القدماء والحدثين.

المبحث الأول: الجملة عند النحاة القدماء.

أولاً - المفهوم الدلالي.

ثانياً - المفهوم التركيبي.

المبحث الثاني: الجملة عند النحاة المحدثين.

أولاً - المفهوم البنيوي.

ثانياً - المفهوم التوليدي التحويلي.

ثالثاً - المفهوم التداولي.

المبحث الثالث: بنية الجملة الاسمية والفعلية.

أولاً - تحديد الجملة الاسمية: البسيطة والمركبة وبنيتها.

ثانياً - تحديد الجملة الفعلية: البسيطة والمركبة وبنيتها.

المبحث الأول : الجملة عند النحاة القدماء

إذا كانت اللغات هي مجرد مجموعة من الجمل فإن معرفة أسرارها تبدأ من الجملة لأننا نتكلم أو نكتب لبيان أفكارنا ولابد لنا في هذا من استعمال الجملة التي هي صورة الفكر اللفظية.

وقد تعددت المنطلقات في تعريف الجملة بتعدد الجوانب التي وقع التركيز عليها ولعل هذا التعدد راجع إلى عسر حصر الجملة بتحديد صارم، فقد ذهب بعضهم إلى تحديدها انطلاقاً من خط النغمة الذي يرافق عملية التلفظ وربطوا بداية الجملة بتصعده ونهايته بتنزله، وقد أشار كثير من الدارسين إلى ما في هذه الطريقة من غموض مأتاه عسر إدراك الخصائص النغمية وقيام النغمة بوظيفة التمييز بين أساليب أخرى كالأخبار والاستفهام.

ولعله من الأفضل أن نسجل في البداية أنه من الصعب تحديد مفهوم واضح للجملة وذلك من خلال مئات التعاريف التي وضعت لها، لكن هذا لا يمنع إجماع أهم الاتجاهات المشهورة في تحديد مفهوم الجملة ويمكن الحديث عن اتجاهات عدة منها:

اتجاه دلالي: والجملة عندهم ما يعبر عن معنى مفرد وتام.

اتجاه خطي: الجملة هي مجموعة من الكلمات تفصل عن غيرها بنقطة واحدة.

اتجاه إسنادي: الجملة هي ما اشتمل على مسند ومسند إليه.

أولاً/ المفهوم الدلالي:

لقد استخدم "سيبويه" (ت 180هـ) المفهوم الدلالي في عدة مواضع يقول: "واعلم إن قلت إنما وقعت في كلام العرب على أن يحكى بها، وإنما تحكى بعد القول ما كان كلاماً لأقول. نحو قلت: زيد منطلق، لأنه يحسن أن تقول: زيد منطلق ولا تدخل قلت".⁽¹⁾ فالجملة عنده هي الكلام وشرط لذلك الإفادة.

ويقول كذلك: "هذا باب الاستقامة من الكلام والإحالة فمنه مستقيم حسن ومحال مستقيم كذب، ومستقيم قبيح، وما هو محال كذب وأما المستقيم الحسن فقولك: أتيتك أمس وسأتيك غدا... إلخ".⁽²⁾

وكذلك في قوله: "ألا ترى أنك لو قلت: فيها عبد الله حسن السكوت عليها، وكان كلاماً مستقيماً كما حسن واستغنى في قولك: هذا عبد الله"⁽³⁾.

(1) . سيبويه، الكتاب، تح عبد السلام محمد هارون، ط1، دار الجيل، بيروت1316هـ، ج1، ص122.

(2) . المصدر نفسه، ج1، ص 25

(3) . المصدر السابق، ج2، ص88.

أما ابن جنيت (392هـ) يرى أن الجملة قاعدة الحديث وسماها الكلام الذي هو: كل لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه وهو الذي يسميه النحويون الجمل: زيد أخوك. قام محمد فكل لفظ مستقل بنفسه وجنيت ثمره معناه فهو كلام" (1)

وقال أيضا: "الكلام هو الجمل المستقلة بأنفسها الغانية عن غيرها. وأن القول لا يستحق هذه الصفة" (2) فهو بذلك يوحد بذلك بين المصطلحين "الكلام" و"الجملة" في دلالتها على اللفظ المستقل المفيد، بيد أنه لم يحدد معنى "الاستقلال" و"الفائدة" ولعله اكتفى في تحديد معناها بما ساق من أمثلة وعدم حاجتها من حيث المعنى إلى إضافة. وكان "الاستقلال" عنده يشير إلى مبنى الجملة أما الفائدة فإنها وضعت لمعناها، فهو إذن يركز على الاستقلال والفائدة.

وقال كذلك: "أن الكلام جنس للجمل التوأم مفردا ومثناها ومجموعها كما أن القيام جنس للمقومات مفردا ومثناها ومجموعها، فنظير القومة الواحدة من القيام الجملة الواحدة من الكلام" (3).

(1). ابن جنيت، الخصائص، تح" عبد الحميد هندراوي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1316هـ، ج1، ص

(2). المصدر نفسه، ج1، ص 73.

(3). المصدر نفسه، ج1، ص 32.

وقال أيضا: "إن الكلام إنما هو في لغة العرب عبارة عن الألفاظ القائمة برؤوسها المستغنية عن غيرها وهي التي يسميها أهل هذه الصناعة الجمل"⁽¹⁾. وفي هذا دلالة على الاستقلال وهو من معيار تصنيف الجملة وهو شرط لا بد منه، وقد ساق مجموعة من الأمثلة للتراكيب المختلفة نحو: زيدٌ أخوك، قامَ محمدٌ، ضربَ زيدٌ، وفي الدارِ زيدٌ، صه، مه، رويدا، حاء، عاء، حس، لب، أف. وهو تعريف في غاية الدقة والفهم، وكذلك الأمثلة التي قدمها، لأنه بهذا التعريف يتيح الفرصة لدراسة أنماط التراكيب المختلفة، واعتبار كل تركيب مستقل بنفسه مفيدٍ لمعناه جملة في صورتها التي قيلت بها.

وأما ابن يعيش - ت643هـ - فقد اعتبر: "أن الكلام عبارة عن الجمل المفيدة، وهو جنس لها فكل واحدة من الجمل الفعلية والاسمية نوع له يصدق إطلاقه عليها"⁽²⁾.

(1) . شرح المفصل، الشيخ موقف الدين بن يعيش النحوي، عالم الكتب، ط3، بيروت، ج1، ص 20.

(2) . المصدر السابق، ج1، ص 32.

وقال أيضا: "اعلم أن الكلام عند النحويين عبارة عن كل لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه، ويسمى الجملة نحو: زيد أخوك، قام بكر"⁽¹⁾ ومن خلال تعريفه هذا نلاحظ أنه قد سوى بين الكلام والجملة مستخدما ألفاظ "ابن جنّي".

ويشير إلى ذلك قائلا: "أعلم أن الكلام عند النحويين عبارة عن كل لفظ مستقلا بنفسه مفيد لمعناه، وتسمى جملة وهذا الذي يسميه النحاة الجمل"⁽²⁾ بين ابن يعيش أن الكلام هو مجموعة ألفاظ مستقلة ومفيدة ووضع شرطيين لذلك: الإفادة والاستقلال.

أما ابن هشام - ت761هـ - فقد اعتبر: "الكلام هو القول المفيد بالقصد والمراد بالمفيد ما دل على معنى يحسن السكوت عليه"⁽³⁾ فهنا وضع شرط الإفادة بخلاف الجملة، فعرف الكلام بأنه هو القول المقيد بالقصد، وشرح المفيد بأنه ما دل على معنى يحسن السكوت عليه، وقد ذهب ابن هشام في سياق حديثه عن الجملة والكلام إلى أن الجملة أعم من الكلام، إذ شرطه الإفادة بخلافها

(1). المصدر السابق، ج1، ص 21.

(2). المصدر نفسه، ج1، ص 73.

(3). مغني اللبيب، جمال الدين ابن هشام الأنصاري، تج، مازن المبارك، ط2، بيروت 1424هـ، محمود

وحملة الله، ص 49.

موضحاً ذلك في قوله: "وتسمعهم يقولون جملة الشرط وجملة الجواب، وجملة الصلّة وكل ذلك ليس مفيداً فليس بكلام"⁽¹⁾ أكد على الإفادة في الجملة و الكلام.

لقد حاولت "أولئك موزل" أن تتبين هي مفهوم الجملة عند سيبويه فانتهدت إلى أن الجملة عنده جزء من الكلام مستغن بنفسه، وأن الجملة عنده تنتهي بالسكوت أو انقطاع الكلام. ولكن "موزل" ترى أنها تبين السمتين: هما "الإستغناء" و"السكوت" لا تكفيان لتعريف الجملة عنده لسببين:

الأول: أنه يسمى جملة الشرط في الجملة الشرطية كلاماً، ويقول مع ذلك أن الجواب لا غنى للشرط عنه، والكلام هنا ليس جملة مستغنية بنفسها عما كان في: يا عبد الله وهذا عبد الله.

الثاني: أنه قال في: "أيها الرجل" لا يجوز أن ينقطع الكلام عند "أيها"، والأن الكلام في هذا المثال عبارة لا جملة في رأي موزل.

(1) . المصدر السابق، ص 490 - 491.

إذا فلا بد أن نفترض أنه ليست الجملة وحدها هي التي تنتهي بالسكوت، وإنما الأجزاء الصغيرة أيضاً، ثم تقول: "إن جزء الكلام الذي يعقبه السكوت يتفق تقريباً مع المفهوم اللغوي للكلام UTTERENC عند علماء اللغة المحدثين"⁽¹⁾.

من خلال المفاهيم السابقة نجد النحاة اعتبروا أن الكلام هو الدال على الإفادة وبالتالي فإن كل لفظ يدل على معنى ويحسن السكوت عليه يعتبر كلاماً وكما نجد مفهوم "ابن جني" أن كل لفظ مستغني عن غيره يسمى جمل وهذا معناه أن الكلام هو نفسه الجملة، وهو جنس لها ولا يوجد أي فارق بينهما وقد جرى على هذا النحو "سيبويه" و"ابن يعيش" لكن "موزل" تنتقد بشدة هذه الأقوال.

وخاصة قول "سيبويه" حيث اعتبر الكلام ليس نفسه الجملة، وذلك من خلال أدلة جملة الشرط وعبارة "أيها".

ثانياً/ المفهوم التركيبي:

لقد أشار "سيبويه" إلى ذلك قائلاً: "هذا باب المسند والمسند إليه، وهما ما لا يغني واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بُدّاً، فمن ذلك الاسم المبتدأ، والمبني عليه، وهو قولك: عبد الله

(1). مدخل إلى دراسة الجملة العربية، محمود أحمد نحلة، ط1، دار النهضة العربية، بيروت، 1988، ص 18

أخوك، ومثل ذلك: يذهب عبد الله فلا بد للفعل من الاسم، كما لو يكن للاسم الأول بد من الآخر في الابتداء⁽¹⁾.

فهنا أشار إلى فكرة "الإسناد" مستخدماً بالفعل مصطلحين من مادته للدلالة على طرفيه: المسند والمسند إليه، فلا إسنادٌ عنده يستلزم تركيباً والعناصر المركبة اثنان، يطلب كل منهما الآخر، ولا مناص للمتكلم من الوفاء في نتاجه اللغوي بهما حتى يتحقق ما يبتغيه هذا التركيب من فوائد.

وأما الرماني (ت 384هـ): "أن الجملة هي المبنية من موضوع ومحمول للفائدة"⁽²⁾، فيقرر هذا الإيجاز البالغ أن الجملة تقتضي بالضرورة تركيباً، وأن تركيبها يستلزم عنصرين هما: الموضوع: أي المحكوم عليه، والمحمول: أي المحكوم به عليه، أو المتحدث به عنه، وأن هذا التركيب بعنصريه، لا بد أن يحقق غاية هي الفائدة منه المنوطة به، وليس من شك في أن "الرماني" قد استوحى نص "سيبويه" الذي سبقت الإشارة إليه، بيد أنه قد استطاع - بماله من قدرة عقلية على التحليل - أن يقدمه بصورة تتسم بقدر من وضوح العلاقات كبير. وإن شأنه ما كان للمنطق عليه من تأثير.

(1) . الكتاب، سيبويه، تج عبد السلام محمد، دون طبعة، دار الجيل، بيروت، 1316هـ، ج 1، ص 23.

(2) . المرجع نفسه، ص 20.

وأما المبرّد (ت 285 هـ) : في قوله: "الأفعال مع فاعليها جمل ومثل هذا من الجمل قولك: مررتُ برجلٍ أبوهُ منطلقٌ، ولو وضعت في موضع "رجل" معرفة لكانت الجملة في موضع حال فعلى هذا تجرى الجملة"⁽¹⁾. يتبين أنه استعمل هذا التعريف في مجال تقرير الحقيقة النحوية القائلة "الجمل بعد النكرات صفات وبعد المعارف أحوال". دون أن يتجاوز نطاق هذا النمط من تناول الجزئي للجملة إلى رحاب التصور الشامل لمفهومها.

ويقول كذلك في باب الفاعل: "وإنما كان الفاعل رفعاً لأنه هو، والفعل جملة يحسن السكوت، وتجب بها الفائدة للمخاطب، فالفاعل والفعل بمنزلة الابتداء والخبر، إذا قلت قام زيد، بمنزلة قولك: القائمُ زيدٌ"⁽²⁾. فالجملة عنده ما تكونت من فعل وفاعل أو مبتدأ و خبر، وجملة المبتدأ والخبر أصل لأن الأخرى بمنزلتها، وأما "ابن جني" في أثناء حديثه عن الجملة قال: "وهي على ضربين جملة" مركبة من مبتدأ و خبر وجملة مركبة من فعل وفاعل"⁽³⁾. فالجملة عندهما مركبة من مبتدأ و خبر وجملة مركبة من: فعل + فاعل وهما نموذجان للجملة:

النموذج الأول: مركب 1 = مبتدأ + خبر.

(1) المقتضب، المبرّد، تح: محمد عبد الخالق عزيمة، ط1، عالم الكتب، بيروت، 1963م، ج4، ص123.

(2) . الصحابي في فقه اللغة، ابن فارس، تح: أحمد حسن باسج، ط1، بيروت، 1997م، ص 48.

(3) . المصدر نفسه ، ج1، ص 32

النموذج الثاني: مركب 2=فعل + فاعل.

ويقول أيضا: "إنما وُضِعَ للفائدة والفائدة لا تُجنى من الكلمة الواحدة، وإنما تُجنى من الجمل المركبة ومدارج القول..."⁽¹⁾ وكأن الكلام عنده متوقف على الكلمة بمعنى: توقف المركب على جزئه ليست فيه فائدة بل في الجمل وهي مركبة.

أما الزمخشري (ت 538هـ) يقول: "والكلام هو المركب من كلمتين أسندت إحداهما وذلك لا يتأتى إلا في اسمين كقوله: زيدٌ أخوك، بشرٌ صاحبك، أو في فعل وأسم نحو ذلك قولك "ضربَ زيدٌ وأنطلق بكرٌ" وتسمى جملة"⁽²⁾. ومن الواضح من خلال هذا التعريف أن "الزمخشري" يحصر الجملة في صورتين اثنتين ويضيّق نطاقهما : الأولى: مسند + مسند إليه، والثانية : فعل + اسم فالأولى دلالة على الجملة الاسمية، والثانية دلالة على الجملة الفعلية، وركز "الزمخشري" في التركيب على الفائدة والإسناد.

(1) . المصدر نفسه، ج 1، ص 331

(2) . المفصل في صنعة الإعراب، الزمخشري، تصح: د. إميل بديع يعقوب، ط 1، بيروت، 1986م، ج 1، ص 16

وأما "ابن يعيش" فيقول: "اعلم أنه قدم الكلام في الإعراب على المرفوعات لأنها اللوازم للجملة، والعمدة فيها والتي تملأ منها وما عدا فضلة يستقل الكلام دونها، ثم قدم الكلام عن الفاعل لأنه الأصل في استحقاق الرفع وما عداه محمول عليه" (1).

أما "ابن هشام" فيقول: "الجملة عبارة عن الفعل وفاعله ك: قام زيد، والمبتدأ أو خبره ك: زيد قائم وما كان بمنزلة أحدهما نحو: ضُربَ اللصُّ، أقاتمُ الزيدانِ؟" (2) إن الجملة عنده أعم من الكلام، وتتألف من الفعل + الفاعل أو المبتدأ + الخبر.

وقال "الشيخ محمد الأمير" في حاشيته على المغني: بأنه إن أراد الإنسان الأصلي إسناد الفعل لفاعله والخبر لمبتدئه، خرج من حد الجملة نحو: أقاتمُ الزيدانِ، مع أنه جملة، وإن أراد بالإسناد الأصلي المقصود بالإفادة خرج جملة الصلة، إلا أنه أريد من ذلك الإفادة (3). فكل كلام عنده جملة ولا ينعكس ذلك.

(1). شرح المفصل للزمخشري، ابن يعيش، عالم الكتب، ط1، بيروت، ج 1، ص74.

(2). مغني اللبيب، ابن هشام الأنصاري، ج1، ص 490.

(3). الحاشية على المغني، محمد الأمير، ج2، ص 300.

وأما الرضي فيقول: " والفارق بين الجملة والكلام أن الجملة: ما تضمنت الإسناد الأصلي سواء كانت مقصودة لذاتها أو لا، فالجملة التي هي خبر المبتدأ، وسائر ما ذكر من الجمل، فيخرج المصدر واسما الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والظرف مع ما أسند إليه، والكلام: ما تضمن الإسناد الأصلي وكان مقصودا لذاته فكل كلام جملة ولا ينعكس ⁽¹⁾. ومعنى ذلك أن الجملة أعم من الكلام، لأن الإسناد الذي يوجد في الجملة قد يكون أصليا في تركيب مقصود لذاته، أو أصليا في تركيب غير مقصود لذاته، وأما الإسناد في الكلام فلا بد أن يكون أصليا في تركيب مقصود لذاته فحسب، ويتضح ذلك في قوله تعالى: " والله خلق كل دابة من ماء " ...سورة النور -45-

أما "عباس حسن" فيقول: " الكلام والجملة ما تركب من كلمتين أو أكثر وله معنى مفيد ⁽²⁾ إذ شرط في التركيب الفائدة في التعبير .

ونجد كذلك من علماء البلاغة الذين أنصب اهتمامهم على البحث عن المعاني والدلالات التي تظهر في تركيب ويدل عليها فقط بل توصلوا إلى سر تركيب هذه الجمل وفصاحتها، لذلك جاء اهتمامهم بالمعنى أكثر منه عند النحويين، فالجملة عندهم: " هي المركب الذي تتم به الفائدة، فإن قلت: " إن تأت " وسكت لم تفد، كما لا تفيد إذا قلت "زيد" وسكت، فلم تذكر اسما آخر ولا فعل

(1) . شرح الكافية، حسن الرضي، الشركة الصحفية العثمانية، ط1، القاهرة، 1310هـ، ج1، ص 7.

(2) . النحو الوافي، أ.عباس حسن، دار المعارف، ط7، القاهرة، 1986م، ج1، ص 61.

ولا منويا في النفس معلوما من دليل الحال⁽¹⁾. على حد تعبير "الجرجاني" يتضح أن الألفاظ لا تفيد حتى تؤلف ضربا خاصا من التأليف.

وفي سياق الحديث عن التركيب يقول الخفاجي (ت 466): "أن الكلام عندنا ما انتظم من حرفين فصاعدا من الحروف المعقولة، إذا وقع ممن تصح عنه أو من قبيل الإفادة، وإنما شرطه الانتظام، لأنه لو أتى بحرف ومضى زمان و أتى بحرف آخر، لم يصح وصف فعله بأنه كلام"⁽²⁾ والخفاجي يؤكد على الانتظام أو الائتلاف بعبارته "الجرجاني".

في حين يشير " الجاحظ" إلى الجملة في قوله: " الجملة كلمات تأتلف لتدل على معنى"⁽³⁾، ومعنى ذلك أن الجملة عنده مجموعة من الألفاظ تحمل في ثناياها معنى تام.

ويبدو أن إلقاء الضوء عن المعنى حظي باهتمام علماء البلاغة في تعريفهم للكلام والجملة، لأن المعنى المبدع يعني المعنى المنشأ هذا الإنشاء يكون على مبنى، ويعبر هذا المعنى على جسر

(1) . أسرار البلاغة، عبد القاهر الجرجاني، تح: محمود محمد شاكر، ط1، دار الملايين، جدة، 1992م، ص 111

(2) . سر الفصاحة، الأمير محمد ابن سنان الخفاجي، مطبعة محمد علي صبيح، 1389هـ، ص 22.

(3) . البلاغة العربية، أحمد مطلوب و كمال حسن بصير وآخرون، ط2، تح: فريد سعيد، العراق، 1999م،

الألفاظ والتراكيب ومن ذلك المعنى البديع المستتبط ويحتاج الاستنباط في المعنى إلى لفظ حامل وتركيب موصل.

من خلال المفاهيم السابقة والمتعددة التي ذكرها النحاة نتوصل إلى أن الجملة تتركب من مسند ومسند إليه، وتكون مركبة على نوعية: إما اسمية أو فعلية، فالأول منها ما تتركب من مبتدأ و خبر أو فعل + فاعل، وما عداها فهي فُضلة يمكن الاستغناء عنها.

لكن لا يمكن أن يحمل هذا الكلام على أن كل فضلة يمكن الاستغناء عنها انطلاقاً من أنها لا تضيف شيئاً للمعنى لأن كل زيادة في المبنى تقابلها زيادة في المعنى، وإنما ينبغي أن يحمل هذا الكلام على أن المقصود بالعمدة العناصر الأساسية التي لا يمكن أن تتعد الجملة بدونها والحد الأدنى من العناصر التي تتألف منها الجملة والتي لا يمكن الاستغناء عنها.

إلا أن بعض النحاة يفضل " التآليف " على " التركيب " لأن التآليف أخص إذ هو تركيب وزيادة، وهذا الزيادة هي وقوع الألفة بين الجزئين، وقد فسروا هذه الألفة بأنها الارتباط بين الكلمتين بإسناد إحداها إلى الأخرى أو إضافتها إليها أو وصفها بها بخلاف ضمها إليها بدون شيء من ذلك ك: قام وجاء.

تتبعي الإشارة إلى أن النحاة عندما يتناولون الجملة المنقولة للقيام بوظيفة نحوية يقوم بها المفرد: كالخبرية، والحالية، والنعئية، أو يكمل بها المفرد: كجملة الصلة لا يسمونها - حينئذ كلاماً،

وقد استدل بهذه الإشارة " ابن هشام" - كما سبق - على أن الجملة أعم من الكلام لأنها قد تكون كلاما وقد تكون غير كلام.

فأما البلاغي لا يهتمه وصف بناء الجملة وتركيبها وإنما يهتمه البحث في سر تكوينها، وعمّا يمكن أن تؤديه من معنى بوجودها وهي مقدمة أو مؤخره، أو معرفة أو نكرة... إلخ.

المبحث الثاني: الجملة عند النحاة المحدثين

يأخذ الدارسون المحدثون على نحائنا القدماء أنهم لم يهتموا بالجملة الاهتمام الذي كان ينبغي أن يكون، وأنهم لذلك انحرفوا عن وجهة البحث الصحيح للنحو وأنهم: " حين قصرنا النحو على آواخر الكلمات وعلى تعرف أحكامها، قد ضيقوا من حدوده الواسعة، وسلكوا بهم طريقا منحرفا إلى غاية قاصرة، وضيعوا كثيرا من أحكام نظم الكلام وأسرار تأليف العبارة"⁽¹⁾.

لقد بحثوا في الجملة متناولين المعاني المفردة والتراكيب التي يتشكل منها القول، واجتهدوا الباحثون منذ أفلاطون (ت 347 ق م) حتى عصرنا الحاضر على اختلاف منازعهم ومناهجهم في تحديد الجملة بما هي مصطلح فقدموا لنا عددا ضخما من التعاريفات يمكن إجمالها في:

(1): إحياء النحو، إبراهيم مصطفى، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، 1959، ص 61.

أولاً: المفهوم البنيوي:

إذا انتقلنا إلى "دي سوسير" مؤسس علم اللغة الحديث وجدناه لا يقدم تعريفاً محدداً للجملة، وإنما يشير إلى أن الجملة هي النمط الرئيس من أنماط النظام "SYNTAGMA" والتضام عنده: "يتألف من وحدتين أو أكثر من الوحدات اللغوية التي يتلو بعضها بعضاً وصولاً يتحقق في الكلمات فحسب، بل في مجموعة الكلمات أيضاً، وهي الوحدات المركبة من أي نوع كانت (الكلمات المركبة - المشتقات - أجزاء الجملة - الجملة كلها)، وهو عنده يمكن أن يكون أن يكون وحدة النظام اللغوي "LANGUE"⁽¹⁾، وقد أدى هذا إلى أن تهتم البنائية الأوروبية المرتبطة "بدي سوسير" وخاصة مدرسة "جونيف" ببحث ما هو سبب النظام بدل أن تهتم ببحث مفهوم الجملة، فيما بينها حسب ترتيبها في سلسلة ضروبا من العلاقات المبنية على الخاصية الخطية الطولية للسان، وهي خاصية تستبعد وتنفي كل إمكانية للتلفظ بعنصرين اثنين معاً، وفي نفس الوقت، وهذه العناصر تترتب واحدة تلو الأخرى في سلسلة الكلام"⁽²⁾، لقد ركز "دي سوسير" على خطية الملفوظ وهو أمر مطلوب في تركيب كل جملة.

(1): مدخل إلى دراسة الجملة العربية، محمود أحمد نحلة، ص 13-14

(2): محاضرات في علم اللسان العام، دي سوسير، ص 156.

أما " بلوم فيد **L' Bloomfield** " فقد تمسك بفكرة الاستقلال في تعريف الجملة واسقط فكرة التمام لاتصالها بالمعنى، وكان ذلك رائداً ولمحاولة حقيقة لتحرر عن معيار لا المعنى في تعريف الجملة يقول: " الجملة شكل لغوي مستقل لا يدخل عن طريق أي تركيب نحوي في شكل لغوي أكبر منه"⁽¹⁾، وهذه إشارة إلى استقلال الجملة.

وقد أكد " فريز " من بعد: " أن معيار المعنى لا يؤدي إلى تعريف مختصر ومناسب للجملة واقترح متفقا مع " بلوم فيلد " تعريف شكليا يبحث مفهوم للجملة"⁽²⁾.

وحاول "ليونز" أن يختصر تعريف "بلوم فيلد" بقوله في تعريف الجملة، يقول " الجملة هي الوحدة الكبرى للوصف اللغوي"⁽³⁾. يرى اللغويون بأن الجملة تتم عن طريق البناء، أي أنها تكون شكليا ولا حاجة لمعنى لها حتى تقبل، وقد برهن على النظرية " تشومسكي " حيث أقرأ بوجود جملة مقبولة نحويا ولنكها مرفوضة دلاليا ومن ذلك قوله: " الأفكار الخضراء المجردة من اللون تنام خائفة وهذه الجملة نحويا صحيحة إلا أنها في الدلالة غير صحيحة.

(1): مدخل إلى دراسة الجملة العربية، محمود أحمد نحلة، ص 11.

(2): المرجع نفسه، ص 14.

(3): المرجع السابق، ص 15.

ثانياً: المفهوم التوليدي التحويلي

يقول: "يسبرسن" في تعريفه للجملة: "هي قول بشري تام ومستقل"⁽¹⁾ والمراد بالتام والاستقلال عنده أن تقوم الجملة برأسها أو تكون قادرة على ذلك.

أما "هرينجر": "أشار إلى التعريفات المؤسسة على التغيير الثنائى إلى موضوع أو مسند إليه وحمول أو مسند لا بد أن نستبعد الجمل المكونة من كلمة واحدة مثل: "النار". وأن نتظر إليها على أن فيها حذفاً وكتابة لا نستطيع أن نقرأ أي حذف فيها لأننا لا نعرف على وجه التحديد ما حذف منها"⁽²⁾. ويرى "هرينجر" هنا أن الجمل يجب أن تتكون من العناصر الأساسية لأن هذه العناصر هي عمدة الجملة وبها يتم معنى الجملة، أما السير "آلان جاردنز" يقول: "الجملة مثال للكلام تُنطق وتُسمع وتشير إلى معنى محدد"⁽³⁾. ويرى "آلان جاردنز" أن الجملة يجب أن تكون منطوقة، ومسموعة تبين معنى ما وهذا إشارة على المنطوق.

(1): المرجع السابق، ص. 13.

(2): المرجع نفسه، ص 15-16.

(3): دراسات نقدية في النحو العربي، مهدي المخزومي، ط2، مكتبة الأنجلوا المصرية 1957، القاهرة،

أما "تمام حسان" يقول: "الكلام أداء نشاطي طريقا لصورة ذهنية وهو التطبيق الصوتي والمجهود العضوي الحركي الذي تنتج عنه أصوات لغوية معينة"⁽¹⁾. واضح من هذا التعريف الذي تقدم أن الجملة هي عبارة عن حديث لغوي أو نظام وهي بمثابة التطبيق الصوتي.

والموضح أن النحاة - بمقتضى تعريفهم - قد قصدوا ما يقصده بعض العلماء اللغة بعبارة "الحديث اللغوي" وهو نفس الاتجاه الذي ارتجاه "آلان جاردنز"، وتعريف "آلان جاردنز" هو قريب ابن فارس حيث يقول في الجملة: زعم قوم أن الكلام ما سُمع وفُهم وذلك قولنا: قام زيداً، وذهب عَمْرُؤُ، وقال قوم: الكلام حروف مؤلفة دالة على معين"⁽²⁾. وعقب على هذا التعريف قائلاً: "والقولان عندنا متقاربان، لأن المسموع المفهوم لا يكاد يكون إلا بحروف مؤلفة تدل على معنى"⁽³⁾. والحروف هي الكلمات نفسها.

(1): اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، ص 31.

(2): الصاحبى في اللغة، ابن فارس، ص 48.

(3): نفس المرجع، ص 48-49.

أما "مارتيني" فقد صاغ تعريف للجملة منطلقاً من مبدأ مستويات التركيب والمعنى يقول:
 "الجملة تركيب لغوي لم يكن جزءاً من أي تركيب آخر أو معه منه"⁽¹⁾. يفهم من هذا التعريف أن
 كون التركيب جملة ليس بالصفة الثانية فيه إنما هي لحالة قد تتوفر في سياق وتتعد من آخر
 فالمركب التالي: "يجري منعزلاً يمثل جملة على حد تعبيره، وهوليس بجملة في سياق آخر من
 قبيل: جاء الولدُ يجري . ويفهم من النفي المتقدم امتناعاً مطلقاً غير مقيد بسياق دل التعريف على
 استحالة وجود تراكيب أخرى أكبر من الجملة وهو التأويل.

وأما "محمد الشاوش" يقول في الجملة: "إن الجملة ملفوظ أو تركيب جاء مستقلاً عما قبله
 وعما بعده استقلالاً صناعياً تركيبياً"⁽²⁾. يرى أن الجملة ملفوظ باعتبارها كلاماً منجزاً، وهي
 تركيب باعتبارها الجانب الشكلي الذي يخضع له بناؤها، وأما عبارة "ما قبله وما بعده" فهي إشارة
 على خطيه الملفوظ.

وأما "برجشتراسر" فإنه يعتمد الإسناد شرطاً ضرورياً في وصف العبارة بالجملة بحيث إذا
 خلال التركيب من الإسناد، واكتف بنفسه في أداء المعنى لا يعد عنده جملة يقول: "الجملة مركبة
 من مسند ومسند إليه، فإن كان كلاهما اسماً أو بمنزلة الاسم فالجملة اسمية، وإن كان المسند فعلاً

(1): martinet, la linguistique synchronique, p 29.

(2): دراسة تركيب الجملة، محمد الشاوش، ص 246.

أو بمنزلة الفعل فالجملة فعلية⁽¹⁾. من خلال هذا التعريف يتضح أن "برجشتراسر" متفق تماما مع النحاة القدماء إلا أنه يركز على الدلالة أي المعنى.

ويقول أيضا: "ومن الكلام ما ليس بجملة، بل هو كلمات مفردة أو تركيبات وصفية أو إضافية أو عطية غير إسنادية ومثال ذلك " النداء " فإن "يا حسن" ليست بجملة، ولا قسم من جملة وهو مع ذلك كلام، ويشبه الجملة في أنه مستقل بنفسه لا يحتاج إلى غيره مضهرا كان أو مقدرًا"⁽²⁾. ومعنى ذلك أن أسلوب مستقل بنفسه على حد تعبيره، ويؤدي معنى كاملا وهو كلام مفيد، ومع ذلك كله ليس بجملة، ويفهم من كلام "برجشتراسر" أن الجملة عنده مصطلح لنوع معين من التراكيب يتحقق فيه الإسناد بطريقة، وأما التراكيب المفيدة غير الإسنادية فلا تسمى عنده جملة.

ثالثا: المفهوم التداولي:

هناك من اللغويين المحدثين من يفرق بين الجملة حين تكون نمطا والجملة حين تكون حدث كلامي.

(1): التطور النحوي، برجشتراسر، تص: شوقي ضيف، ط2، القاهرة، سنة1994م ، ص 19.

(2): المرجع السابق، ص 81-82.

وأما " هرينجر " يفرّق بين الجملة الواقعة حدثاً والجملة نمطاً يقول: " فالجملة بوصفها كلاماً واقعاً تنتمي إلى الكلام الفردي "PAROLE" وبوصف نمط TYPE يمكن أن يستخدم بنفس التركيب في سياق آخر من المتكلم الآخر إلى النظام اللغوي"⁽¹⁾. بمعنى أننا لا نفرق بين الجملة في النظام اللغوي وقول الجملة، فالجملة هي موضوع مجرد وما يمكن ملاحظته هو الكلام أي أن الجمل لا يمكن أن نستدل عليها إلا من خلال الحدث الكلامي، وقد أوضح " د. عبد الرحمان أيوب" هذا الفرق بقوله: " ولكن هؤلاء الآخرين يقصد علماء اللغة المحدثين خاصة قد فرقوا بين الجملة باعتبارها أمراً واقعياً، وبينها باعتبارها نموذجاً يصاغ على قياس منه عدد من الجمل الواقعية مثل عبارة: المبتدأ والخبر جملة اسمية مثلاً واقعياً لنموذج مشار إليه: "محمد قائماً"⁽²⁾.

فالكلام عنده يمثل التحقق الفعلي للغة من خلال وحدات دنيا تمثلها الجمل إذ أردنا إن نصل إلى معرفة ذلك النظام اللغوي الكامن في ذهن أصحاب اللغة فإنه ينبغي أن ندرس الحدث الكلامي الذي يتحقق من خلاله ذلك النظام.

ودراسة الحدث اللغوي تكون من خلال الوحدات الدنيا تتحقق من خلالها والتي تمثلها الجمل ولذلك ينبغي أن نفرق بين اللغة بوصفها نظام، والكلام بوصفه أداء فعلياً يعبر عن ذلك النظام.

(1): مدخل إلى دراسة الجملة العربية، محمود أحمد نحلة، ص 15.

(2): دراسات نقدية في النحو العربي، عبد الرحمان أيوب، ص 125.

أما " د. عبد الرحمان أيوب" بدأ أولاً بتحديد دلالة الجملة، التي تأتي مثالا الأحداث اللغوية ويرى أنه من المهم التفريق بين " الحدث اللغوي" و " النموذج التركيبي" تفريقاً كاملاً حتى لا يحدت تخطب بين المثال والواقع، إذ أن علم النحو هو علم " النماذج التركيبية" وجميع التأويلات النحوية تفسير لواقع الجملة أي " الحدث اللغوي"، وهي بهذا لا تتصل بعلم تحويل المعاني الذي هو تفسير المعاني الأحداث اللغوية الواقعية من ناحية والنماذج التركيبية من ناحية أخرى، يقول: " ليست الجملة مجرد مجموعة من الكلمات بل هي إلى جانب هذا عدد من النماذج التركيبية المتداخلة، ففي الجملة الواحدة مثل: (هل قال؟) نموذج لتكوين الكلمات هو (أداة استفهام + فعل ماض) ونموذج للنغم " **Tone PATtern** " هو (نغم متوسط + نغم مرتفع) ونموذج للنبر هو (نبر خفيف + نبر شديد) ... إلخ، وتطبيق هذا العدد من النماذج المجتمعة بالإضافة إلى النطق بالكلمات هو ما يُكوّن الجملة الواقعية التي تفيد فائدة يحسن السكوت عليها، وكلمة (محمد) يصح أن تتطرق بحيث تفيد النداء، كما يصح أن تتطرق بشكل آخر يفيد الإخبار والتعجب أو الاستفهام، والفرق بينهما في حالة و أخرى ينحصر الفرق بين نماذج النبر أو النغم التي يستعملها المتكلم عند النطق بها، ولا بد لدراسة قواعد لغة من اللغات من دراسة هذه النماذج التركيبية المتداخلة لكل نوع من أنواع الجمل فيها"⁽¹⁾.

(1): دراسات نقدية في النحو العربي، مهدي المخزومي ، ص126-127.

لقد أوحى فكرة التسلسل والخطية إلى بعض الباحثين بتقدير الجملة تقدير المسافات لما كانت السلسلة قد تمتد حلقاتها إلى ما لا نهاية يقول ريمون: "صارت المسافة العاملة المفهوم النظري الكفيل بتحديد أجزاء الكلام، إنها تحدد في هذا الكلام مسافة ستُكوّن حين تُؤلف مع مسافات أخرى الكلام كله، كما أنها تسعى بعد وضع الأحكام في التركيب إلى العثور على تلك الوحدة القياسية التي تتيح تقطيع الكلام وقياس مسافته اللفظية التي تسمى جملاً"⁽¹⁾. ومهما يكن من أمر فهذا التسلسل بين أجزاء الجملة هو الذي يخلع على الجملة وحدتها ووحدتها هي التي تجعل لها معنى غير مجموع معاني مفرداتها، وإنه لمن عبقرية اللغة أن تكون ألفاظها الدالة على علاقات دالة في الوقت نفسه على نوع من التسلسل الذي ينبغي أن يتحقق بين المفردات ليتم للجملة معناها.

ومن الدارسين المحدثين الذين تناولوا الجملة العربية كذلك نجد "د. مهدي المخزومي" يقول: "الجملة هي الصورة اللفظية الصغرى للكلام المفيد في أية لغة من اللغات"⁽²⁾ قد حاول أن يقدم بهذا المفهوم تصورا جديدا للجملة.

(1): الالسنة العربية، ريمون طحان، دار الكتب، ط1، سنة 1981م، بيروت، ج2، ص105.

(2): دراسات النقدية في النحو العربي، مهدي المخزومي، ص33.

ويقول كذلك: "الجملة هي الوحدة الكلامية للصغرى"⁽¹⁾، فهي بذلك أقل قدرا من الكلام يفيد السامع.

أما إبراهيم مصطفى "فاهتم بالجملة على أنها الوحدة التي تتمثل في أهم خصائص اللغة يقول: "تأليف الكلمات في كل لغة يجري على نظام خاص بها، لا تكون العبارات مفهومة ولا مصورة لما يراد حتى تجرى عليه، ولا تضيع عنه والقوانين التي تمثل هذا النظام وتحدده تستقر في نفوس المتكلمين وملكاتهم، وعنها يصدر الكلام، فإذا اكتشفت ودونت فهيا علم النحو، ولو عُرِضَتْ عليك جملة من لغة لا تعرفها، وبينت لك مفرداتها كلمة كلمة. ما كان ذلك كافيا في فهمك معين الجملة، وإحاطتك بمدلولها حتى تعرف نظام هذه اللغة في تأليف كلماتها وبناء جملها"⁽²⁾. إذا كانت الجملة هي وحدة الكلام في كل لغة من اللغات فإنه يجب أن نلتزم معالمها من استعمال المتكلمين هذه اللغة ومما تواضعوا على استقلاله بالمعنى في الكلام لا من المنطق.

(1): المرجع السابق، ص 153.

(2): إحياء النحو، إبراهيم مصطفى، ص 20.

وأما " فندريس " يرى: " أن الجملة والصورة اللفظية متساويين، والصورة اللفظية عنده: " الصورة هي الصورة التي اعطاها الفكر وفقا للعوائد المكتسبة" (1). ولا خلاف من الصورة اللفظية والجملة عنده إلا أن الجملة حقيقة واقعية مشخصة ولذلك فهي معرضة لكل العوارض التي يستتبعها التحقق الواقعي، مثال: الذي يضع في فرنه فنجان من الخزف لا يمكن أن يقطع بالنتيجة التي سيحصل عليها بعد الحريق لأنه يخشى دائما، من نار عادية تحل الطينة فحما أو من نار ضعيفة لا تتوى على ابراز اللون كذلك الصورة اللفظية.

نستطيع القول أن " الصورة اللفظية عند " فندريس " هي تلك الصورة التي يؤلفها العقل أي هي التظلم المخزون في عقل الجماعة اللغوية، الذي سيتمد منه المتكلم ما يمثل رد فعل لغويا في المواقف المختلفة، والجملة هي الصورة اللغوية المنطوقة أو هي التنفيذ العملي للصورة الذهنية، ولذلك يعرف " فندريس " الجملة بقوله: " هي الصيغة التي يعبر بها عن الصورة اللفظية والتي تدرك بواسطة الأصوات" (2)، والجملة هي عنصر الكلام الأساس.

إذاً كل جملة تشتمل على نوعين من العناصر المتميزة، أولا: التعبير عن عدد ما من المعاني التي تمثل أفكارا، وثانيا: الإشارة إلى بعض العلاقات التي بين هذه الأفكار ومثال ذلك

(1): اللغة، فندريس، تعريب عبد الحميد الدواخري وآخرون، ط2، القاهرة، سنة 1993، ص 102-103.

(2): المرجع نفسه، ص 105.

يقوله " فندريس " : فإذا قلت " الحصان يجري" ففي ذهني فكرة الحصان وفكرة الجري، وقد جمعت بين الاثنين في هذا الإثبات الذي هو: " الحصان يجري"⁽¹⁾، ويسمى " فندريس" النوع الأول من العناصر " دوال الماهية" وهي تلك العناصر اللغوية التي تعبر عن ماهيات التصورات فهي المثال المشار إليه (ما هية الحصان + ماهية الجري) ويسمى النوع الثاني من العناصر " دوال النسبة" وهي العناصر التي تعبر عن النسب التي يقيّمها العقل بين دوال الماهية، ودوال النسبة.

ودوال النسبة هو عنصر صوتي (صوت أو مقطع، أو عدة مقاطع)، يشير إلى النسب النحوية التي تربط الأفكار الموجودة في الجملة بعضها البعض.

وأما "د. عبد اللطيف حماسة" فيقر بوجود فرق بين النظام النحوي، والحدث اللغوي حيث يقول: " أقل قدر من الكلام المفيد يتم بعنصري الإسناد وما سواهما قد تكون ضرورة وقد يستغني عنها ولكنها تبنى جملة في الأساس من حيث هي فإذا كان الكلام مفيدا فإن العنصرين الأساسيين لا بد أن يكون لفظا وتقديرا وأما الحدث اللغوي وهو المجال الذي ينطلق منه النظام النحوي فإنه قد يهتم ببعض الفضلات بحيث تكون في بعض الأحيان هي الغاية والقصد"⁽²⁾. يقصد " حماسة" هنا بأن طرفي الإسناد لا يكون في الجملة وهما: المسند والمسند إليه أما الفضلات فهي من شأن

(1): المرجع السابق، بتصريف، ص 101.

(2): بناء الجملة العربية، عبد اللطيف حماسة- دار الشروق، ط1، القاهرة، 1996م، ص 108.

الحدث اللغوي أي أن الكلام هو الذي يحدد معناها لكننا نجد أن كل زيادة في مبنى الجملة تقابلها زيادة في معنى الجملة وبالتالي يمكن أخذ الفضلات إلا على الحدث اللغوي فقط.

وأما " إبراهيم أنيس" فيقول: " إن الجملة في أقصر صورها هي قدر من الكلام يفيد السامع معنى مستقلا بنفسه سواء تركيب هذا القدر من كلمة واحدة أو أكثر مثلا: " فإذا سأل القاضي أحد المتهمين قائلا من معك وقت ارتكاب الجريمة فأجاب " زيد فقط نطق المتهم بكلام مفيد في أقصر صورة⁽¹⁾.

وأما " خليل أحمد عميرة" فيقول: " ما كان من الألفاظ قائما برأسه مفيد المعنى يحسن السكوت عليه"⁽²⁾، وتفيد "ما" التي جاءت في أول هذا التعريف فيقول: " هي الحد الأدنى من الكلمات التي تحمل معنى يحسن السكوت عليه ونسميه الجملة المنتجة أو التوليدية"⁽³⁾

ويقول كذلك: " الجملة إما أن تكون وضعت للعبد الدلالي الأول وهو الإخبار المحايد ونسميه البيئة السطحية فلا يقصد المتكلم بالجملة غير هذا البعد الدلالي وتسمى من حيث المعنى الجملة

(1): من أسرار اللغة، إبراهيم أنس، مكتبة أنجلو المصرية، ط1، القاهرة، سنة 1966م، ص 276-277.

(2): نحو اللغة وتراكيبها، خليل أحمد عميرة، ط1، عالم المعرفة، جدة، 1984م ص 77-78.

(3): المرجع نفسه. ص ن.

التوليدية ذات بنية سطحية، أما من حيث المبنى فتأخذ اسمها في الفعلية أو الاسمية فقال: " العبارة بصدر الكلام" فهي إما توليدية اسمية في أحد الأطر أو الأنماط الكبرى التالية: الطالب مجتهد، في البيت رجل، محمد أخوك، أن تصوموا خير لكم، أو توليدية فعلية في احد الأطر أو الأنماط الكبرى التالية: جاء المعلم، أكرم المعلم تلميذه، أعطى المعلم الطالب مكافأة، أكرمني المعلم، فإذا جرى على أي من هذه الأطر الرئيسية تغيير، فإن معنى الجملة يتغير. فنتنقل من بعدها الدلالي الأول " الإخبار المحايد" إلى بعد دلالي آخر، نسميه البنية العميقة، فتسمى من حيث المعنى حينئذ جملة تحويلية ذات بنية عميقة، أما تسميتها من حيث المبنى فهي باقية بحسب القاعدة السابقة (العبارة بصدر الأصل) فتكون تحويلية اسمية أو تحويلية فعلية⁽¹⁾، ومن خلال هذين النصين نستنتج أن الجملة عند " خليل أحمد عمارة" إما توليدية ذات بنية سطحية أو تحويلية ذات بنية عميقة، والتوليدية قد تكون توليدية اسمية ذات بنية سطحية، أو توليدية فعلية ذات بنية عميقة، أما التحويلية تكون اسمية ذات بنية سطحية أو تحويلية فعلية ذات بنية عميقة.

وأما "تمام حسان" فيقول: "الكلام عمل واللغة حدود هذا العمل، والكلام سلوك واللغة معايير هذا السلوك، والكلام نشاط واللغة قواعد هذا النشاط، والكلام حركة واللغة نظام هذه الحركة والكلام يحس بالسمع نطقاً والبصر كتابة، واللغة تفهم بالتأمل في الكلام، فالذي تقوله أو يكتب

(1): نحو اللغة وتراكيبها، خليل أحمد عمارة، ص 87-88 .

كلام، والذي نقول بحسبه ونكتب بحسبه هو لغة، فالكلام هو المنطوق وهو المكتوب واللغة هي الموصوفة في كتب القواعد وفقه اللغة والمعجم ونحوها، والكلام قد يحدث أن يكون عملا فرديا ولكن اللغة لا تكون إلا اجتماعية⁽¹⁾ فالجملة عند " تمام حسان " وحدة الكلام وأن الكلام هو وحدة اللغة التي يتحدد من خلالها الفهم والإفهام.

المبحث الثالث: بنية الجملة الاسمية والفعلية .

إن مصطلح "الجملة الإسمية" مصطلح قديم ذائع الإنتشار في التراث النحوي. ويتحدد مدلوله فيه بأنه: "الجملة المكونة من مبتدأ وخبر أو ما كان أصله المبتدأ والخبر"⁽²⁾. وأن الأصل فيه أن يتقدم المبتدأ - أو ما كان أصله المبتدأ على الخبر، وبذلك إذا تكونت الجملة من اسم وفعل تحدد نوعها حسب المتقدم منهما، فإذا تقدم الفعل كانت الجملة فعلية وإذا تقدم الاسم كانت الجملة اسمية، تطبيقا للقاعدة العامة التي تربط نوع الجملة بنوع الكلمة المتصدرة فيها و"الجملة الإسمية" هي الجملة التي يكون المسند فيها وتحدا من ثلاثة:

(1): اللغة العربية " مبناها ومعناها" تمام حسان، ط1، دار الثقافة، المغرب، 2001، ص39.

(2): السبب في ذلك يعود إلى أن علاقة المدفوع المتقدم بالفعل في حاجة إلى ربط لاحتمال كون الفعل مسندا

لاسم ظاهر بعده، وبذلك تتحول الجملة من بسيطة إلى مركبة.

أ- الإسم الجامد غير المشتق.

ب- الإسم المشتق الذي لا يصح كونه رافعا للمسند إليه.

ج- التركيب الإسنادي.

وللجملة الإسمية خصائص تميزها أهمها:

أولاً: يمكن أن تكون بسيطة، كما يمكن أن تكون مركبة، وتقع بسيطة في حالتها (أ) و(ب) أي إذا كان المسند فيها اسماً جامداً غير مشتق، أو مشتقاً لا يصلح كونه رافعاً للمسند إليه، وتكون مركبة إذا كان المسند تركيباً اسنادياً وسواء كانت بسيطة أو مركبة، فإنها تقبل - أيضاً - التنوع.

- ثانياً: تقبل النسخ بأدواته المختلفة أفعالاً كانت أو حروفاً.

ثالثاً: واجبة التطابق عددياً ونوعياً بين طرفي الإسناد فيها ويكون هذا التطابق مباشراً - عن طريق التنثية والجمع - إذا كان المسند اسماً مشتقاً أو جامداً⁽¹⁾، ويكون غير مباشر - عن طريق الروابط المختلفة: كالضمير، أو الإشارة، أو العموم، أو تكرار اللفظ... الخ، إذا كان المسند تركيبياً إسنادياً.

(1): مدخل إلى دراسة الجملة العربية، محمود أحمد نحلة، ص 108.

وفيما يتصل بقبول الإمتداد فإن الجملة تقبل الإمتداد بالعناصر التي لا ترتبط بالعنصر الفعلي، أما عناصر الإمتداد المرتبطة بالعنصر الفعلي فإنها لا تقبلها إلا في حالات إسنادية معينة. أما فيما يتصل بالترتيب فإن الأصل تقدم المسند إليه على المسند، وقد تجد ظروف تجعل هذا الأصل واجبا، كما قد توجد اعتبارات توجب عكس ذلك، وفقا لقواعد نحوية أو وفاء بحاجات في الموقف اللغوي، وفي غير حالات الوجوب هذه يتسم التركيب بالمرونة، بحيث يصح أن نقدم أحد العنصرين الإسناديين على الآخر، مع ملاحظة أن الأصل هو تقدم المسند إليه، فلا يصح العدول عنه إلا لاعتبارات بلاغية.

تعتبر الجملة الإسمية من أهم القضايا شيوعا، من ناحية بنيتها شأنها شأن الجملة المستهلة باسم متبوع بفعل أي (مسند إليه ومسند)، لأن الجملة الإسمية تتميز بالثبوت وهذا الثبوت تحول إلى تغيير، وجدل النحاة من حيث التقديم والتأخير في بنيتها.

أولا /- تحديد الجملة الإسمية البسيطة وبنيتها:

هي ما تضمنت عملية اسنادية واحدة وتتكون من ركنين أساسيين هما: المبتدأ أو الخبر، ترتبط بينهما علاقة الإسناد، حيث يكون اتصاف المسند إليه (المبتدأ) بالمسند (الخبر)، ثابتا في غالب

الأحيان⁽¹⁾، إلا في حالة كون المسند اسم فاعل أو أسم مفعول أو غيرهما فإنها تحمل معنى التجديد عند "ابن يعيش".

وتتمثل في نمطين هما:

النمط الأول: المبتدأ معرفة + الخبر معرفة.

مثل: زيدٌ زميلي، وفي هذا النمط أقوال منها:

رأي "سيبويه" قائلاً في الخبر: "إن الأهم الخبر إذا أصدقاء غيره"⁽²⁾، وقول آخر: "أنه كون بحسب المخاطب، فإن علم منه أنه في علم أحد الأمرين أو يسأله عن أحدهما بقوله: من القائم؟ فقيل في جوابه: زيد فالمجهول الخبر. "وهنا دليل على وجوب الخبر أن يأتي معرفة".

وقد ورد هذا النمط في ثلاث صور يرجع سبب اختلافها إلى نوع المعرفة.

الصورة الأولى: المبتدأ (علم) + الخبر (مضاف إلى معرفة)

(1): صبري إبراهيم، السيد، لغة القرآن الكريم في سورة النور، دراسة في التركيب النحوي ص18

(2): سيبويه، الكتاب، ج2، ص 105

قال تعالى: "الله نور السموات والأرض" النور 35. فالمبتدأ هنا لفظ جلاله (الله) والخبر مضاف إلى معرفة وهي (نور السموات).

قال الجرجاني: "من فروق الخبر الفرق بين الإثبات إذا كان بالإسم وبيانه أن موضع الإسم على أن يثبت به معنى الشيء من غير أن يقتضي تجده" (1). فعبد القاهر الجرجاني يؤكد على خصائص الخبر ومنها الإثبات أو التفريق بين الإسم وغيره.

ونموذج ذلك: "الشيخ هرم" فهمم خبر للشيخ، والهرم لا يكون تجده في الشيخ فهو لا يمكنه الانتقال من مرحلة الشباب، لكن عندما نقول: "الصبي قصير فهنا الخبر يمكن تجده وذلك بانتقاله من الصبا إلى الشباب فيطول.

الصورة الثانية: المبتدأ (اسم إشارة) + الخبر (معرف بال).

قال تعالى: "أولئك هم الفاسقون". النور - 4 - فالضمير (هم) يدل من اسم الإشارة (أولئك)

و (الفاسقون) خبر للمبتدأ "أولئك".

(1): عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، قرأه وعلق عليه: محمود محمد شاكر، ط3، جدة، 1413هـ -

1992م، دار المدني، ص177.

لقد بيّن "الجرجاني" وجه الفرق بين الخبر حين يكون معرفة فيقول: "اعلم أنك إذا قلت: زيد منطلق كان كلامك مع من لم يعلم انطلاقا كان لا من زيد ولا من عمرو فأنت تقيده"⁽¹⁾. يؤكد على وجه الفرق بين الخبر حين يكون معرفة. أي عندما يكون الخبر نكرة فإنه يخبر الشخص الذي لم يعرف انطلاقة أما الخبر المعرفة فإنه يخبرنا عن المبتدأ المعروف (الإنطلاق معروف ممن).

الصورة الثالثة: المبتدأ (اسم إشارة) + الخبر (اسم موصول).

قال تعالى: "إن الذين يستأذنونك أولئك يؤمنون بالله ورسوله". النور 62.

وقد جعل الجرجاني هذا على معنى الوهم والتقدير وأن يصور في خاطره شيئا لم يره ولم يعلمه، ثم يجريه مجرى ما عمد وعلم. قال: "وليس شيء أغلب من هذا الضرب الموهوم من الذي"⁽²⁾. أي أن تقدر شيئا في ذهنك بـ (الذي) كأن تقدر إنسان في ذهنك بصفة ما ثم تقدره بـ (الذي) دون أن يعرف شخص ما هذاه الصفة.

الصورة الرابعة: المبتدأ (مضاف إلى معرفة) + الخبر (معرف "بأل").

(1): المرجع السابق، ص 178.

(2): المرجع نفسه، ص 179.

قال تعالى: "لا تحسبن الذين كفروا معجزين في الأرض ومأواهم النار ولبيس المصير"، النور 57 - فهنا المبتدأ معرف بالإضافة (مأواهم) أما الخبر معرف بـ "ال" وهو (النار).

الصورة الخامسة: المبتدأ (مضاف إلى معرفة) + الخبر (مضاف إلى نكرة).

قال تعالى: "والذين يرمون أزواجهم ولم يكن لهم شهود إلا أنفسهم فشهدا أحدهم أربع شهادات بالله إنه لمن الصادقين"، النور - 6 - فالمبتدأ هنا مضاف إلى معرفة.

النمط الثاني: المبتدأ (معرفة) + الخبر (نكرة)

قال سيبويه: "إذا قلت عبد الله منطلق، تبتدئ بالأعراف ثم تذكر الخبر"⁽¹⁾، سيبويه ركز على الإبتداء بالمعارف.

وجاء هذا النمط على ثلاثة صور هي:

الصورة الأولى: المبتدأ (ضمير) + الخبر نكرة (وصف).

قال تعالى: "وإن قيل لكم ارجعوا فارجعوا هو أزكى لكم". النور 28 - المبتدأ

ضمير منفصل والخبر عبارة عن نكرة (وصف)، والمتمثل في اسم التفضيل (أزكى).

(1): الكتاب، ج2، ص 107.

الصورة الثانية: المبتدأ (علم) + الخبر نكرة (وصف).

قال تعالى: "ويضرب الله الأمثال للناس والله بكل شيء عليم". النور 35 و المبتدأ اسم (علم) والخبر عبارة عن نكرة (وصف) والمتمثل في "عليم" صيغة مبالغة.

الصورة الثالثة: المبتدأ (إشارة) + الخبر نكرة (وصف).

قال تعالى: هذا بهتان عظيم". النور " - 16 - المبتدأ هو اسم الإشارة (هذا) والخبر نكرة والمتمثل في (عظيم).

2/: تعريف الجملة الإسمية المركبة وبنيتها:

هي الجملة التي تعددت فيها العلاقات الإسنادية فتركت من عدة جمل أو عبارة واحدة منها رئيسية إنبنى عليها الكلام والأخريات ملحقات بها يؤدين وظائف إعرابية منصوبة بنيويا ودلاليا إلى الجملة الكبرى، ومتممة لها.

وتنتقل الجملة الإسمية من البساطة إلى التركيب إذا كان أحد متعلقات المسند والمسند إليه

تركيبا إسناديا كالحال، والصفة، والمضاف إليه... الخ

تتمثل في عدة أنماط و هي كالتالي:

النمط الأول: مبتدأ + خبر (جملة).

يتكون هذا النمط من مبتدأ مفرد خبره تركيب إسنادي، وتفرع إلى الأشكال التالية:

قال تعالى: "والله عنده حسن الثواب". آل عمران - 195 - تكونت بنية الجملة الإسمية من مبتدأ يحتل مركز الصدارة وهو لفظ الجلالة "الله"، الذي يشكل البنية الأولى والأساسية في التركيب الإسنادي وخبره مركب اسنادي تقدم الخبر فيه وهو شبه جملة مكونة من ظرف مكان.

النمط الثاني: مبتدا (اسم إشارة) + خبر (جملة اسمية).

قال تعالى: "أولئك لهم عذاب أليم". آل عمران 91. تتكون هذه الجملة من اسم إشارة حل محل المبتدأ، ويستدعي المبتدأ خبر والخبر هنا جملة اسمية متكونة من الجار والمجرور.

النمط الثالث: مبتدأ (ضمير منفصل + خبر (جملة موصولة)

قال تعالى: "هو الذي أنزل عليك الكتاب". آل عمران - 07 - ، اتسمت هذه الجملة من مبتدأ (ضمير منفصل) وهذا المبتدأ يستدعي خبراً، وهذا الخبر جملة موصولة متكونة من فعل ماض متعد إلى مفعوله وهي: (أنزلت عليك الكتاب).

النمط الرابع: جار ومجرور + مبتدا + خبر (جملة فعلية مركبة).

وينضوي تحت قوله تعالى: "قل كذلك الله يخلق ما يشاء". آل عمران 47.

المبتدأ هنا هو لفظ الجلالة "الله" وخبره جملة فعلية مركبة (يخلق ما يشاء) (1).

ثانيا - الجملة الفعلية البسيطة وبنيتها:

إن البنية الأساسية للجملة الفعلية هي مسند (فعل) + مسند إليه (فاعل) أي تتكون من عنصرين أساسيين يمثلان الحد الأدنى، لهما رتبة أصلية يحتل فيها الفعل في نظر النحاة مرتبة الصدارة ويحتل فيها الفاعل المرتبة التالية، والرتبة هنا مفيدة ومحفوظة بين الفعل والفاعل ليس كما في الجملة الإسمية التي تجبر ذلك بين عنصرين هما الاسنادين.

1/ تعريف الجملة الفعلية البسيطة:

هي الجملة الفعلية التي تضمنت عملية إسنادية واحدة سواء أكانت عناصرها مفردة مثل:

ظهر الحق، أو أحد عناصرها مركب تركيباً غير إسنادياً مثل: نجح التلميذ المجتهد (2).

2/ أنماط الجملة الفعلية البسيطة:

النمط الأول: فعل + فاعل.

(1): لغة القرآن في سورة النور، صبري إبراهيم السيد، ص 95 - 99 (بتصرف).

(2): حورية سرداني، الجملة بنيتها وأسلوبها ودلالاتها في سورة آل عمران، رسالة ماجستير، ص 23.

قال تعالى: "تتقلب فيه القلوب والأبصار". النور 19. وهي الجملة الفعلية التي يكتفي الفعل فيها بفاعله.

يقول في هذا النمط "سيبويه": "فأما الفاعل الذي لا يتعداه فعله، فقولك: ذهب زيد وجلس عمرو"⁽¹⁾ يقر بأن الفعل لا بد أن يكتفي بفاعله.

ويوضح الجرجاني في قوله: "إذا أريد الأخبار بوقوع الضرب ووجوده في الجملة من غير أن ينسب إلى فاعل أو مفعول أو يتعرض لبيان ذلك، فالعبرة فيه أن يقال: كان ضد، أو (وقع ضرب) وما شاكل ذلك من ألفاظ تفيد الوجود المجدد"⁽²⁾، بمعنى أنه إذا أردنا أن نخبر عن وقوع الضرب في جملة ما لا بد أن نذكر الفعل الذي يدل على ذلك من دون أن ننسبه إلى الفاعل أو المفعول.

النمط الثاني: فعل + فاعل (ضمير مستتر).

قال تعالى: "يكاد زيتها يضيئ". النور 35، الفاعل هنا مقدم وجوبا وهو (زيتها)، والفعل هو "يكاد".

(1): سيبويه، الكتاب، ج 1 ص 33.

(2): عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 154.

ثانياً: تعريف الجملة الفعلية المركبة

هي الجملة المكونة من مركبين إسنادين أحدهما مرتبط بالآخر ومتوقف عليه، يؤدي المركب

الأول "تكرة مستقلة" أما الثاني فنكرته مرتبطة بالقول، ويشترط في التركيبين احتواءهما على فعل

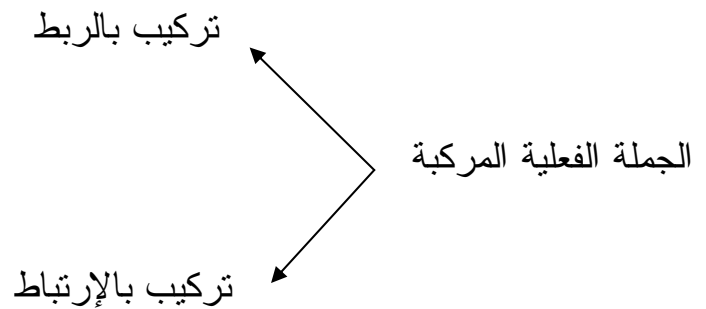
ويعتمد اتساق الجملتين في مبناهما على طريقتين هما:

أولاً: الربط برابط ظاهر: ووظيفته حمل معنى التركيب الثاني وإحاقه بالتركيب الأول لبيان

العلاقة التي تربط التركيبين، وأهم هذه العلاقات الشرطية السببية... الخ.

ثانياً: الإرتباط: ويكون بتجاوز التركيبين دون رابط لفظي بينهما وإنما تدرك العلاقة بينهما ضمن

تصور ذهني يحدد تبعية الثاني للأول، ومن مظاهره الإرتباط بين الأمر وجوابه.



أولاً: التركيب بالربط:

النمط الأول: جملة فعلية بسيطة + حتى + جملة فعلية بسيطة⁽¹⁾ ومثالها: "إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم". الرعد 11. هنا جملة فعلية بسيطة اقتضت رابط يربطها بجملة بسيطة أخرى وكان الرابط متمثلاً في "حتى".

النمط الثاني: جملة فعلية بسيطة + فاء (السببية) + جملة فعلية بسيطة⁽²⁾.

ومثالها: قال تعالى: "لا تقصص رؤياك على إخوتك فيكيدوا لك كيدا". يوسف 5. هنا في الآية الكريمة جملة فعلية بسيطة تستدعي الربط بجملة بسيطة أخرى، وكانت فاء السببية هي التي ربطت بينهما لأن النهي عن حكاية القصة هو سببه الكيد.

إن هذا الرابط هو الذي وضح لنا بأن الفعل الأول لا يقوم إلا بافتراضه مع الفعل الثاني، وهنا لا يتم التغيير من عند الله حتى يغيروا ما بأنفسهم، وإن بحذفه لا يصبح للآية معنى دلالي، ونفس الشيء بالنسبة لقصة يوسف عليه السلام، فالفاء كانت رابطاً دلالياً قبل أن تكون رابطاً صوتياً أو تركيبياً، فهي التي بينت لنا سبب النهي عن القصة.

(1): المرجع السابق، ص 201

(2): المرجع نفسه، ص 203

النمط الثاني: جملة فعلية بسيطة + لام التعليل + جملة فعلية بسيطة⁽¹⁾ قال تعالى: "وهو الذي جعل لكم الليل لتسكنوا فيه والنهار مبصرًا. النور، ففي الآية الكريمة جملة فعلية بسيطة.

ثانياً: التركيب بالارتباط:

النمط الأول: جملة أمر + جواب أمر⁽²⁾

ونموذجها قوله تعالى: "قاتلوهم يعذبهم الله". التوبة 14، أي أن جملة الأمر في هذه الآية بسيطة تستدعي فعلاً آخر لتنفيذ هذا الأمر أي بقتالهم يعذبهم الله.

النمط الثاني: "جملة أمر + جملة فعلية بسيطة"⁽³⁾.

ونموذجها قوله تعالى: "انفقوا طوعاً أو كرهاً لن يتقبل منكم". التوبة. 53. أي أن جملة فعل الأمر "انفقوا الله" تستدعي جملة فعلية بسيطة لتمام الجملة الفعلية الأمرية وكانت الجملة الفعلية البسيطة (يتقبل منكم) جواباً لجملة الأمر، فطبيعة الجملة الأمرية لا تستدعي رابطاً لفظياً يوضحها، لأن فعل الأمر هنا يستدعي جوابه.

(1): المرجع السابق، ص 206.

(2): المرجع نفسه، ص 206.

(3): المرجع نفسه، ص 206 - 207.

ب/ بنية الجملة الفعلية المركبة عند المحدثين:

لقد تعددت مناهج تحليل الجملة، وظهرت اتجاهات عدة في علم التراكيب سنحاول في هذا البحث تطبيق إحدى مناهج الجملة العربية بالتركيز على بنية الجملة والتي تعد بيان الدرس اللغوي والنواة الأساسية للغة"، وذلك يتطلب تعريفات لمبادئ ومصطلحات نظرية تركيبية وهي التي جاء بها اللغوي الفرنسي "كريستيان توراني" الذي استفاد من نتائج البحث اللساني في مدارس مختلفة محاولاً الجمع بينهما للوصول إلى نظرية عامة في علم التراكيب، والأخذ من المدرسة البنيوية الأمريكية والنظرية التوليدية التحويلية للجملة لفهم هذه الطريقة يجدر بنا أن نعرف التركيبية وطريقة التحليل للمؤلفات المباشرة وذلك محاولة لمعرفة جوانب هذه النظرية.

تعريف التركيبية :

التركيبية أو علم التراكيب (syntaxe) هو أحد فروع اللسانيات يتخذ من جملة موضوعاً له والجملة : وحدة تركيبية إبلاغية في آن واحد⁽¹⁾، أي إن الجملة لها شكل لغوي يمثل الملفوظ الذي

(1): ص عبد الحميد دباس، التراكيب في العربية، مجلة المعرف، عدد 1، باتنة، الجزائر، سنة 1993،

يتألف من مجموع العناصر المترابطة داخلها ولها محتوى، دلالي وإخباري يمثل الرسالة التي تنظم الخبر المتنقل من المتكلم أو المرسل إلى المخاطب أو المتلقي⁽¹⁾.

ومعنى هذا أن للجملة بنيتين، بنية شكلية تتمثل في مجموع الوحدات اللغوية التي ينضم بعضها إلى بعض وتترابط وفق نظام معين، وبنية دلالية إخبارية، تتمثل في المعنى الذي تفيده هذه الجملة أي المحتوى الدلالي الذي يحمله شكل الجملة أما البنية الأولى فهي الملفوظ *l'énoncé*، وأما البنية الثانية فهي الرسالة *le message*، ويعتبر الملفوظ: الجانب الشكلي للرسالة، ومنه فالجملة إذا تداخلت بنيتين شكلية تمثل الملفوظ، وبنية إخبارية تمثل الرسالة بحيث يكون الملفوظ: "هو القالب الذي تصاغ فيه الرسالة"⁽²⁾. فالملفوظ هو عبارة عن قالب لصياغة الرسالة وهي بنية إخبارية.

كما يقول "عبد الحميد دباش" مبينا ذلك: يكون من الدقة التميز بين مستويات التحليل المختلفة لأنه وكما جاء "جون بيرو" للجملة بنيتان متداخلتان تركيبية وإخبارية أو دلالية، لا ينبغي الخلط بينهما

(1): المرجع السابق، 93.

(2): المرجع نفسه، ص 92.

بل معاملة كل من هذين الحديثين في بنيته الخاصة⁽¹⁾، أي أن الجملة تتكون من بنيتين متداخلتين تركيبية وإخبارية، ويجب التعريف بينهما والتمييز للتحليل الجيد للجملة".

ومن خلال هذا النص نخلص إلى أن الجملة عبارة عن بنيتين متداخلتين غير أنهما لا تتطابقان وهذا هو جوهر الفرق بين علم التراكيب وعلم الدلالة.

ب-1 - المصطلحات الأساسية لطريقة التحليل إلى مؤلفات المباشرة:

تعتمد هذه الطريقة على جملة من المفاهيم والمصطلحات هي:

أ- البناء: (LA CONSTRUCTION) هو ضم من الوحدات أو مجموعة من الكلمات (وحدات مدلالة) تشكل على مستوى التحليل وحدة تركيبية : TOURATIER فبناء وحدة تركيبية يمكن تجزئتها إلى وحدات مدلالة أصغر منها، فالوحدة (الولد) بناء لأنها ضم من من الصيغمين "ال" و "ولد" "الوحدة" يشاهد التلفاز. بناء لأنها مشكلة من وحدتين في حين لا تكون الوحدة "تلفاز" بناء

(1): عبد الحميد دباش، التراكيب في العربية، ص 94

لأنها صيغ⁽¹⁾ فهي وحدة دنيا لا يمكن تجزئتها إلى وحدات أصغر وبالتالي، فهي ليست ضما من الوحدات المدلالة وقد حدد "عبد الحميد دباش" الخصائص التي يتميز بها البناء وهي كالاتي:

أ- هو مجموعة من العناصر من حيث أنه يحتوي بالضرورة على أكثر من صيغ.

ب- يشكل وحدة تركيبية بحيث تتضام عناصره إلى بعضها البعض مرتبطة وفق علاقات ملائمة ومقبولة.

ج- ينتمي إلى مستوى معين أي مستوى واحد من مستويات التجزئة لا إلى مستويات متعددة⁽²⁾.

ب- المؤلف: المؤلف وحدة تدخل في بناء أكبر منها، سواء كانت هذه الوحدة صيغما أم بناء هي الأخرى، فالصيغ (ولد) مؤلف لأنه ينتمي إلى البناء (الولد) والبناء (غلق كتابه) مؤلف في البناء (كتابته) وهو في الوقت ذاته مؤلف من مؤلفات البناء (غلق كتابه).

كما أنه مؤلف من مؤلفات الجملة (الولد غلق كتابه)، فشرط المؤلف هو الانتماء إلى بناء دون تحديد المستوى الذي يوجد فيه أو الحجم الذي يأخذه.

(1): الصيغ: ج صياغم MORPHONE أو أصغر وحدة لغوية لها معنى أو وظيفة صرفية في اللغة من

(2): عبد المجيد دباش، التراكيب في العربية، ص 95

من هنا يمكن أن نقول أن كل الوحدات في الجملة سواء كانت صياغم أم أبنية هي مؤلفات ما عدا الجملة لأنها لا تنتمي إلى بناء أكبر منها، كما يمكن أن نقول أن كل المؤلفات داخل الجملة هي ابنية ما عدا الدنيا منها، لأنها لا تحتوي إلا على صيغم واحد، أي ليست مجموعة من الوحدات المدلالة.

ج- المؤلف المباشر:

" المؤلف المباشر هو أحد المؤلفين أو المؤلفات التي تشكل مباشرة بناء (H.AGIEASON)" (1)

(1969 - 09) بمعنى أن المؤلف المباشر هو مؤلف يدخل في البناء الذي يعلوه مباشرة والذي يوجد في المستوى السابق مباشرة. وعليه فإذا كان المؤلف المباشر ينتمي إلى البناء الذي يعلوه مباشرة، فإن البناء لا يتشكل من مؤلفات مباشرة على المستوى الموالي مباشرة الصيغمان (كتاب) و(هـ)، فإن البناء يتشكل من مؤلفان مباشران للبناء (كتابه) الذي يعلوهما مباشرة أي على المستوى الثالث، وكذا الأمر بالنسبة للصيغمين (أل) و(ولد) الذي يشكلان البناء (الولد) الموجود أعلاه مباشرة أي في المستوى الثاني، أما البناء (علق كتابه) الموجود في المستوى الثاني فيهم مؤلفين مباشرين يأتيان في المستوى الموالي مباشرة، أي المستوى الثالث وهو الصيغم (علق)

(1): المرجع السابق: ص 96.

والبناء (كتابه)، أما البناء الكبير أي الجملة (الولد غلق كتابه) الموجد على المستوى الأول فيتشكل من مؤلفين مباشران على المستوى الثاني كلاهما بناء وهما (الولد) و(غلق كتابه).

ومما سبق نخلص على التحليل التركيبي يتمثل أساسا في البحث من الطبقات المتوالية من المؤلفات المباشرة (H.AGLEASON) المشكلة للجملة، وبتعبير آخر تحليل ما يعني وصفها بنيويا وذلك بأن نعين مختلف الوحدات المتدرجة التي تشكل منها. أي تجزئتها إلى مؤلفات المباشرة وهذه التجزئة تتم على مستويات متعددة.

2-2- تحديد المؤلفات المباشرة:

يتم تحديد المؤلفات المباشرة لأي بناء بالإعتماد على جملة من المبادئ أهمها:

1- تقسيم كل جملة أو بناء إلى أقل عدد ممكن من المؤلفات، على المحلل التمسك الشديد بالتقسيم الثنائي⁽¹⁾، بمعنى التمسك بافتراض أن التقييم يكون ما أمكن في خطوات منها ذات تعيين.

إن جملة مثلا: (أكل التفاحة تحت الشجرة الولد الصغيرة)، تجزأ إلى عدد من المؤلفات المباشرة فيكون لها مؤلفان هما: (اكل التفاحة تحت الشجرة) و (الولد الصغيرة) لأن هذا التقييم هو الذي يجعل من الممكن تحديد مؤلفين فقط للجملة والبناء (أكل تفاحة تحت الشجرة) يمكن أن نقسمه على

(1): سعاد بوضياف، وظيفة المسند إليه في الجملة العربية، ص 27.

ثلاثة مؤلفات هي (أكل) و(تفاحة) و(تحت الشجرة) غير أنه من الممكن تقسيمه إلى مؤلفين هما (أكل تفاحة) و(تحت الشجرة) وفي هذه الحال تختار التقسيم الذي يعطينا أقل عدد من المؤلفات، أما المؤلف الثالث فيأتي على المستوى الموالي.

2- يجب أن تكون هذه المؤلفات مستقلة قدر الإمكان إذ لا تقسم البناء تقسيماً عشوائياً فيجب أن يمثل المؤلف المباشر بناء متناسقا داخليا فالجملة (أكل تفاحة تحت الشجرة الولد الصغير) لا تتجزأ إلى المؤلفين (أكل) و(تفاحة تحت الشجرة الولد الصغير)، لأن هذا الأخير ليست بناء متناسقا مستقلا. ومنه تحديد المؤلفات المباشرة يجب أن يراعي فيه التركيب الداخلي للجملة

1- الاستبدال:

هو المعيار الأساسي في تحديد المؤلفات المباشرة للأبنية ظهر عند التوزيعيين ويتم عن طريقه تعويض كل وحدة تركيبية بوحدة أخرى" بحيث يمكن استبدال كل بناء عدا الجملة يصيغ واحد ويستخدم هذا المعيار للتأكد من سلامته التقطيع بحيث نقوم باستبدال الأجزاء التي حصلنا عليها بوحدات أبسط منها، أو على الأقل مساوية لها فإذا تمت العملية بنجاح على بناء جديد له بنية

مماثلة لبنية البناء الأول كان التقطيع مقبولاً. أي أن سلامته تؤكد على حصول بنيتين متكافئتين تركيبياً بحيث يكون لها نفس العدد من المؤلفات المباشرة التي تترابط بنفس الكيفية⁽¹⁾.

فلو أخذنا جملة مثل (الطفل الصغير كسر قلم أخيه) إذ يمكن أن نستبدل كل وحدة من هاتين الوحدتين كالتالي:

الطفل الصغير كسر قلم أخيه البارحة

الطفل ابنك كسر قلم أخيه البارحة

الطفل زيد كسر قلم أخيه البارحة

والأمر نفسه بالنسبة للبناء الثاني إذ يمكن تعويضه بوحده تركيبية أخرى:

الطفل الصغير كسر قلم أخيه البارحة

الطفل الصغير كسر القلم

الطفل الصغير رسم الزهرة

الطفل الصغير نام⁽²⁾

(1): المرجع السابق، 88-89.

(2): الجملة المركبة في اللغة العربي، أحمد المتوكل، ط1، المغرب، 1988م، منشورات، دار عكاظة، ص 55.

فلما أمكن استبدال كل من هذين البنائين بصيغم واحد، حيث أنه يمكن استبدال البناء (الطفل الصغير) بصيغم (زيد) وأمکن استبدال البناء (كسر قلم أخيه البارحة) بالصيغم (نام) في حين لم أقسنا تقسيما آخر مخالفا لها التقسيم لما استطعنا استبدال البناء بالصيغم. مثل : لو جعلنا لهذه الجملة المؤلفين (الطفل الصغير كيسر) (قام أخيه البارحة)، لاستحال وجود وحدة تركيبية أو صيغم مكافئ للبناء (الطفل الصغير كسر) يمكن أن نعوضه، وينضم إلى البناء الثاني لتشكيل جملة:

(الطفل الصغير) (كسر قلم أخيه البارحة)

(زيد) (كسر قلم أخيه البارحة)

ضاع (كسر قلم أخيه البارحة).

ولما تعذر استبدال هذا البناء بصيغم واحد بات من المستحيل اعتبار هذا العنصر مؤلفا مباشرا للجملة وكذلك في جميع مستويات التحليل المولية نستعمل الاستبدال للكشف عن المؤلفات المباشرة للأبنية.

ومنه فإن الوحدة التركيبية (الطفل الصغير) لها نفس توزيع الوحدات (ابنك) (الولد) و(زيد) ذلك أنها تظهر في نفس الموقع الذي يظهر فيه هذا البناء حيث يمكن استبداله بإحدى هذه الوحدات وتشكل هذه الوحدات ما يسمى بالجدول الاستبدالي.

2- البناء الدخولي:

يسمى البناء دخوليا إذا كان له نفس توزيع أحد مؤلفاته المباشرة⁽¹⁾ ، أي أن البناء الدخولي هو الذي يمكن أن يستبدل بأحد مؤلفاته المباشرة ففي الجملة مثال: (هذا رجل قوي) نجد أن البناء (رجل قوي) تشكل من مؤلفين مباشرين هما : (رجل) و(قوي) ، وهذا البناء يمكن تعويضه بالمؤلف (مؤمن) إذ نقول (هذا مؤمن).

وبالتالي فإن البناء (رجل قوي) له نفس الصيغ (رجل) نسمي المؤلف الآخر (قوي)

توسعة، حيث يعرفها مارتيني قنئلا: "التوسعة كل ما هو ثانوي أو غير روري أو بعبارة أخرى هي مجموع العناصر التي تضاف إلى ملفوظ ما ولا تغير الروابط المتبادلة ووظيفة العناصر الموجودة من قبل"⁽²⁾، أي أي أحد المؤلفين المباشرين للبناء اللغوي الذي يكون له نفس توزيع المؤلف الآخر، فلا يمثل البناء (الطفل يحب) و (الطفل اللعب) جملة تامة وبالتالي ليس لهذا البناء نفس توزيع أحد مؤلفيه المباشرين، إذن فهو بناء خروجي، ويسمى كلا من المؤلفين الضروريين (يحب) و (القراءة) ضميما.

(1): المرجع السابق، 76-77 بالتصرف

(2): ELEMENT DE LINGUISTIQUE.A MARTINET.COLIN PARIS 1970.PM52

3- الضميم:

هو كل مؤلف ضرورة إلى مؤلف آخر ليشكل بناء خروجياً، فإن كانت التوسعة مؤلفاً غير ضرورياً للبناء الدخولي، فإن الضميم ضروري للبناء الخروجي.

الولد / غلف كتابه في القسم (المستوى الأول)

بناء دخولي

ال / ولد / غلف كتابه / في القسم (المستوى الثاني)

ب- خروجي ب- خولي

الولد / خلف كتابه / في القسم (المستوى الثالث)

ب- خروجي ب - خروجي

غلف كتابه في القسم

ب - خروجي ب خروجي

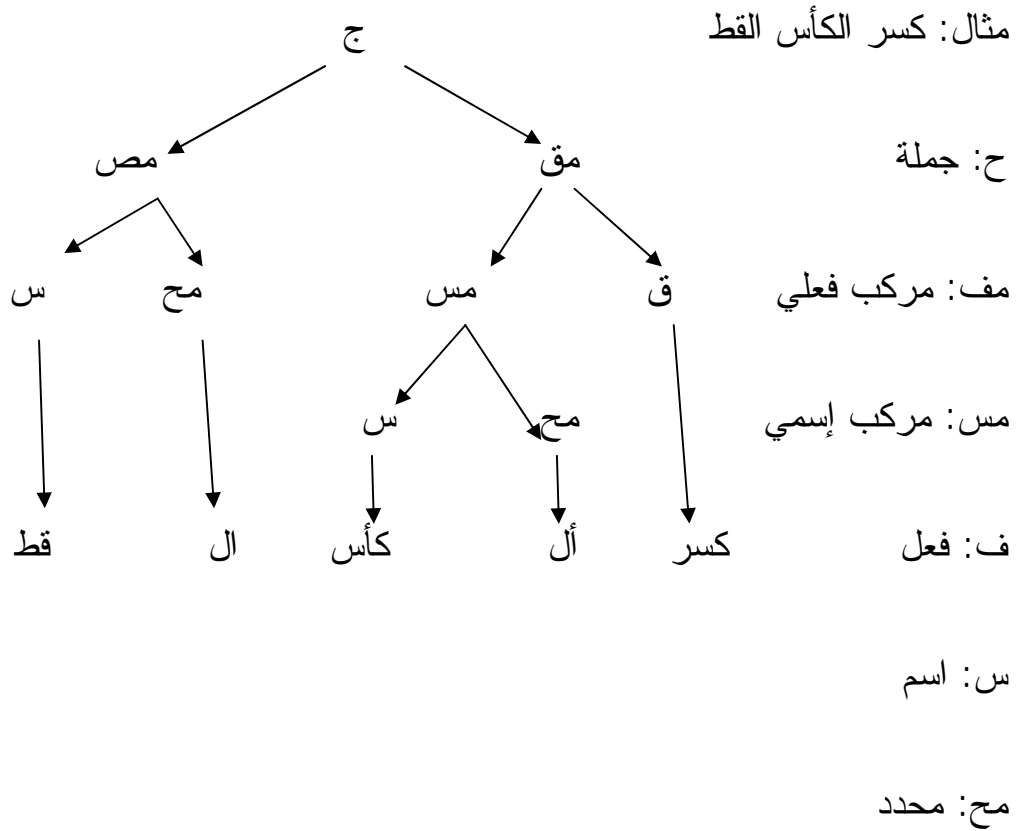
ز- التمثيل البياني للجملة

إن الشكل الخطي للجملة وما يفرزه من صعوبات أثناء عملية التحليل لا يساعدنا على الكشف كل معلومات التركيبية التي تحملها الجملة، الأمر الذي يستدعي اللجوء إلى التمثيل البياني لها بتقديمها في صورة مخطط تجريدي يبرز مختلف العناصر المشكلة لها تترابط وفقها والتي تمثل الوظائف التركيبية، هذا يعني أن التمثيل البياني للجملة يهدف على البنية وهذه العلاقات لا تظهر مباشرة على مستوى الخطاب المكتوب أو المنطوق الذي هو خطي من حيث تسلسل عناصره في شكل أفقياً قد استعملت أشكال بيانية تورد أهمها طريقة الأحواض وطريقة العوار، وطريقة المشجر، وتعتبر طريقة المشجر هي المفضلة للجملة والميسرة أكثر من الطرائق الأخرى.

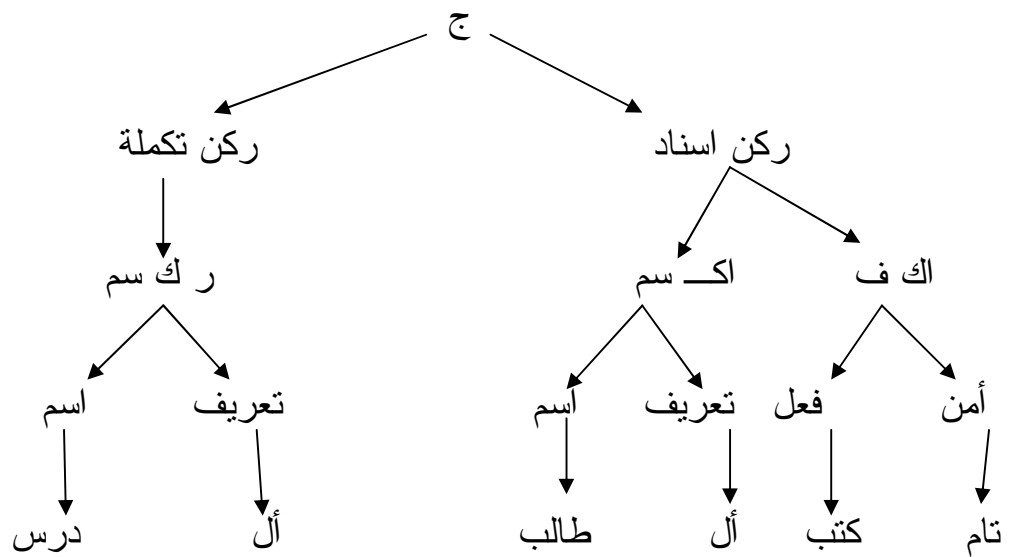
4- المشجر:

إن المخطط الذي اقترحه "تشومسكي" وما يعرف بـ : "المشجر" قد لقي قبولا وخاصة عند التحويليين، لما يمتاز به من دقة في التعبير، فهو أكثر إحياء وأقوى دلالة من غيره كما أشار إلى ذلك "ن تشومسكي": إنها أفضل وسيلة تمثل بها تجزئة الجملة إلى مؤلفات مباشرة.⁽¹⁾ بمعنى أن انتماء هذه المؤلفات المباشرة إلى أصناف هو اللجوء إلى المشجر، والذي يدعى كذلك بالمخطط ذو الفروع.

(1): المنهج التوليدي التحويلي: د/ رفعت كاظم السوداني، ص 82.



هذه الجملة تمثل في المكون التركيبي على وفق المشجر الآتي:



تمثل لكل مفردة من مفردات الجملة بمشير دلالي على النحو الآتي:

(كتب) (+ فعل + اسم + مفرد + متحرك + نشاط + مذكر....)

أل (+ تعريف + مجرد عام....).

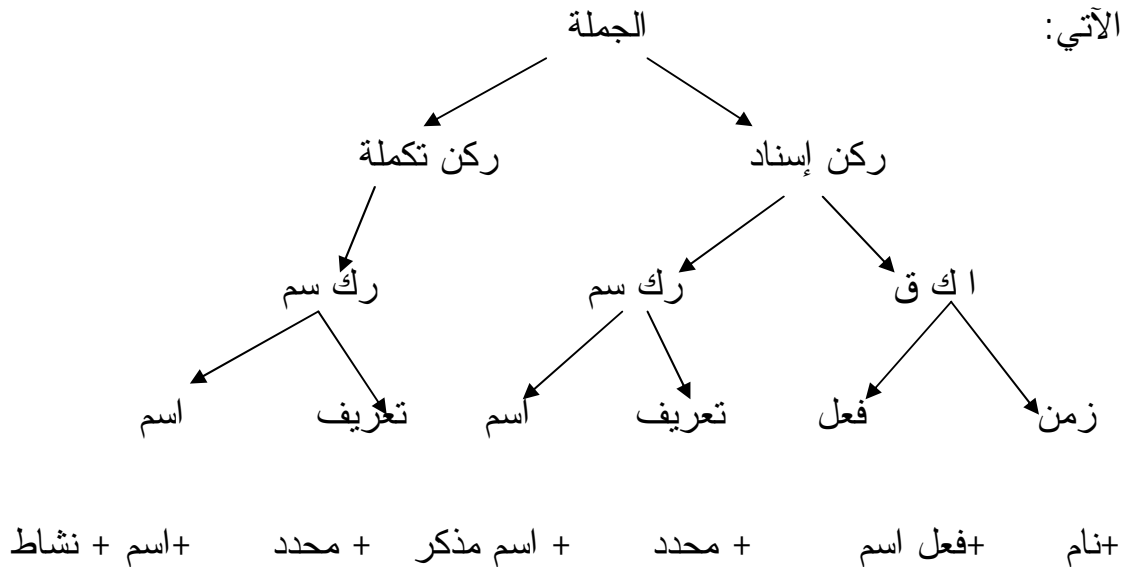
طالب (+ اسم + مذكر + متحرك + حي + مفرد...)

أل (+ تعريف + محدد + عام...)

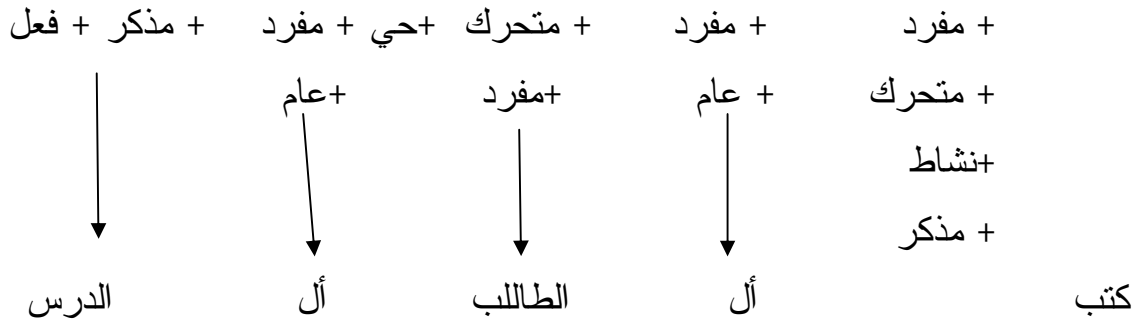
درس (+ اسم + نشاط + مذكر فعل...)⁽¹⁾

تقوم قواعد الاستفتاء بمزج المشيريات الدلالية لإعطاء الجملة تمثيلاً دلالياً نهائياً على وفق المشجر

الآتي:



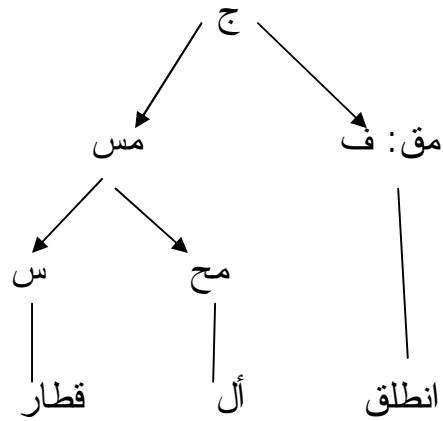
(1): المرجع السابق، ص 83 (بتصرف)



يبين هذا الشكل أن المشجر يحمل المعلومات التركيبية الخاصة بالجملة، فهو ملخص لعدد من المفاهيم التركيبية، وبالتالي رمز لكل عقدة إلى طبيعة الوحدة التي تنتمي إليها تلك الوحدة، فجملة (كسر الكأس القط) يمكن تحليلها إلى مؤلفين مباشرين هما البناء (كسر الكأس)، وينتمي هذا البناء إلى قسم المركبات الفعلية (SYNTAGME VERBAL). كما ينتمي إلى قسم المركبات الإسمية (SUNTAGME NOMINAL) ثم عن المستوى يتجزأ المركب الفعلي على مؤلفين مباشرين (كسر) و(الكس) فينتهي المؤلف الأول إلى قسم الأفعال، أما المؤلف الثاني إلى قسم المركبات الإسمية، ويتجزأ المركب "القط" إلى مؤلفين مباشرين هما (ال) و(اسم).

5- المتطرف:

هو الوظيفة التركيبية التي يشغلها أحد المؤلفين المباشرين، لجملة دخولية



الفعل هنا يشغل وظيفة المسند التي هي مخصصة للمركب الفعلي وبعبارة أخرى يتشكل بناء

الجملة الفعلية دائما من مركب اسمي ومؤلف مباشر آخر.

الفصل الثاني: أهم معايير تصنيف الجملة ومفهومها عند عبد القاهر الجرجاني

المبحث الأول - أهم معايير تصنيف الجملة:

أولاً - معيار البساطة والتركيب.

ثانياً - معيار التمام الدلالي والنقص من حيث المسند والمسند إليه.

ثالثاً - معيار الاستقلال وعدم الاستقلال.

رابعاً - معيار التركيب الداخلي (الجملة الاسمية، الفعلية والجملية).

المبحث الثاني - الجملة عند عبد القاهر الجرجاني.

تمهيد

أولاً - تحديد الجملة عند الجرجاني.

ثانياً - دور الدراسات البلاغية في النحو العربي والدرس اللساني الحديث.

المبحث 3: الجملة الفعلية .

أولاً - البنية العميقة للجملة والعناصر الأساسية فيه.

ثانياً - الدلالة الزمنية في الجملة الفعلية.

المبحث الأول: أهم معايير تصنيف الجملة.

ثمة معايير وضوابط تصنف الجمل على أساس، وفي أنماط هذه المعايير والضوابط ما هو تقليدي عربي وما هو غربي، وبعضها مم جاء به علم اللغة والضوابط ما هو تقليدي عربي وما هو غربي، وبعضها مم جاء به علم اللغة الحديث، ولا نريد أن نعرض لهذه المعايير ما وردت في مضامينها المختلفة لتداخلها وتكرار بعضها واختلاف الرأي فيها فضلا عن أن بعضها قليل الجدوى في دراسة الجملة في نص مكتوب كالمعيار السلوكي مثلا الذي تصنف به الجمل بناء على نوع الاستجابة ومن ثمة سوف نعرض أهم معايير المستعملة.

أولاً: معيار البساطة والتركيب.

ويدخل في هذا المعيار ما يلي:

أ/البساطة : وندرس فيه الجملة البسيطة وهي الجملة المفردة الإسناد وهي على نوعين المجردة والموسعة، فأما المجردة فهي: "التي لا يضاف إلى ركني الإسناد فيها عنصر لغوي آخر"⁽¹⁾ والإسناد هو عبارة عن ضم إحدى الكلمتين إلى الأخرى على وجه الإفادة التامة نحو: قام زيد، وهو ما يسمى عند النحاة بالإسناد الأصلي، أما الموسعة هي: "التي يضاف إلى ركنيها

(1): المسند والمسند إليه في العربية، الشريف ميهوبي، ص 19.

الأساسيين عنصرا أو أكثر يؤثر مضمونها أو يوسع في أحد عناصرها ومن بينها الإسناد اللفظي⁽¹⁾ والمقصود بالإسناد اللفظي هنا ينسب الحكم إلى اللفظ كقوله: زعموا مطية الكذب . أي أن هذا اللفظ "مطية الكذب" ف، "زعموا" تتألف من ركني الإسناد وهما الفعل والفاعل + الضمير، ومطية الكذب" مفعول به ومضاف إليه، أي أن نسبة الحكم إلى اللفظ وسعت في ركني الإسناد.

ب- التركيب: هناك من الدارسين منهم الزمخشري، وأبو المكارم وغيرهم من قسم الجملة إلى بسيطة ومركبة، ولكنه نظم إلى البساطة والتركيب من زاوية أخرى، حيث قسم الجملة البسيطة إلى جملة اسمية أساسية وإلى جملة فعلية أساسية وإلى جملة جمالية، أما الجملة المركبة قسمها إلى: تركيب مفرد وتركيب متعدد وقدم ثلاثة أسباب لاختياره مصطلح الجملة الجمالية بديلا عن مصطلح الجملة الكبرى هي:

1- إن الجملة في النحو العربي كانت خاصة بالجملة الاسمية دون الفعلية ويرى أنهما تشملهما معا.

(1): المرجع السابق، ص 20، (بتصرف).

2- إن الجملة الكبرى قد تكون غير مستقلة بالنسبة لابن هشام - لفهمه للجملة ويراها هو مستقلة في إطار الجملة البسيطة.

3- إن الجملة الجمالية عنده ينبغي أن يكون المسند إليه فيها غيره في جملة المسند وهو يخرج بذلك جملة نحو: زيد قائم" ، جملة بسيطة قدم فيها الفعل ولا تدخل ضمن الجملة الجمالية وفقا لمفهومه.

أما الجملة المركبة بتقسيمها إلى المفرد والمتعدد فيقصد منها أنواع التراكيب الأخرى التي يخرج عن إطار ما سماه الجملة الفعلية التي هي الجملة الاسمية ذات الخبر الجملة⁽¹⁾. فالجملة البسيطة هي الجملة المفردة الإسناد وأما الجملة المركبة: هي الجملة المتعددة الإسناد شريطة أن يكون بين العمليات الإسنادية ترابط عضوي.

ثانيا: معيار التمام الدلالي والنقص من حيث المسند والإسناد:

إذا عدنا إلى النحو العربي وتأملنا العناصر الإسنادية التي تتكون منها الجملة العربية وهي عناصر لا يمكن أن تقوم الجملة بدونها وجدناها تتعدد بتعدد العوامل الداخلة، مما يجعل الدارس

(1): الجملة بنيتها ودلالاتها، سعاد بضياف، رسالة ماجستير، جامعة ورقلة، ص 135، (بتصرف).

العربي يواجه تعدد المصطلحات في العنصر الواحد ويجعله يهتم بربط كل مصطلح بعامله قبل أن يجتهد في ربط كل عنصر بوظيفة ودلالته.

فالجملة الإسمية مثلا: تتكون من عنصرين إسناديين هما المسند والمسند إليه ، هذان العنصران يظلان دالين على العملية الإسنادية سواء دخلت العوامل عليهما أم لم تدخل وإذا لاحظنا الجمل الآتية نجد في التسمية لركني الجملة: "التلميذ نجيب"، التلميذ: مبتدأ ، ونجيب: خبره.

إن التلميذ نجيب: التلميذ اسم "إن" ونجيب خبر لـ إن

كان التلميذ نجيبا: اسم كان: التلميذ، ونجيبا: خبر كان⁽¹⁾.

وهكذا إذا تتبعنا العوامل الداخلة على الجمل الاسمية لوجدنا العديد من التسميات نسبة لكل عامل داخل عليها، ولكننا نحن في غنى عن ذلك لأن المسند إليه يبقى في كل الأحوال، وكذلك نجد أن المسند ينتسب إلى العامل وليس إلى المسند إليه من الناحية الإعرابية لهذا نجد المسند يتعدد نسبة لفكرة العامل.

(1): المرجع السابق: ص 135 - 136، (بتصرف).

ومن هذا المنطلق يمكن استخدام المسند والمسند إليه سواء كانت العوامل داخلة أو غير داخلة على الجملة الإسمية، بدلا من أن يتعدد الأسماء تحت وطأة العوامل وتلك التسميات يمكن أن يصدق عليها مصطلح واحد وهو المسند إليه، وما قيل عن المسند إليه يقال عن المسند، وهذان المصطلحان ليسا جديدين فقد استخدمهما النحاة والبلاغيون والعرب،

وعلى رأسهم "سيبويه" حيث يقول: "هذا باب المسند والمسند إليه وهما ما لا يستغني أحدهما عن الآخر"⁽¹⁾ وبهذا الكلام أكد على المسند والمسند عليه وطبيعة العلاقة بينهما.

يقول "القزويني" والخبر لا بد له من مسند إليه ومسند وإسناد، والمسند قد يكون له متعلات إذا كان فعلا أو ما في معناه من مصدر أو اسم مفعول وما أشبه ذلك"⁽²⁾. إن الالتزام بهذين المصطلحين يغنيان عن المصطلحات السابقة فصارت عرفا سائدا في النحو العربي بالرغم من أنها لا تعبر عن الحقيقة.

(1): الكتاب، سيبويه، ج2، ص18.

(2): الساقى، د. فاضل مصطفى، أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيف، ط1، القاهرة،

1977، مكتبة الحانجي للطباعة والنشر، ص203.

والحديث عن المسند ينبغي أن يكون عاملاً لا يفرق بين مسند خاص بالجملة الاسمية وآخر خاصاً بالجملة الفعلية، كما كان الأمر بالنسبة للمسند إليه، وإن نجد دراسته من خلال الجملة العربية البسيطة ضمن باب واحد دون تفريق بين الخبر والفعل سواء من حيث الرتبة أو من حيث الربط، أو دخول أدوات المعاني عليهما، فما يحتاج إليه الخبر في الربط يحتاج إليه الفعل كذلك، وإن وصف تتصف به الجملة إنما يكون مأخوذاً من المسند، فطبيعة المسند وتنوعه هو ما أدى إلى ذلك فهو محل أي تغيير أو إضافة تتطلبها الجملة، أما المسند إليه وإن كان هو المحور أو الأساس الذي تقوم عليه الجملة، فإنها لا تأخذ صفتها منه، بل تأخذ مما يترتب أو يبني عليه ولا يختلف الربط في ذلك عن غيره فالرابط أو العائد إنما يدخل على المسند أو يقدر من خلاله يربط بالمسند إليه، والمسند في الجملة البسيطة أو المركبة نفسها، وفي ذلك يقول "ابن يعيش": "اعلم خبر المبتدأ هو الجزء المستفاد الذي يفيد السامع ويصير مع المبتدأ كلاماً تاماً، والذي يدل على ذلك أنه به يقع التصديق والتكذيب، ألا ترى أنك إذا قلت: عبد الله منطلق، فالصدق والكذب إنما وقعا في انطلاق عبد الله في عبد الله، لأن الفائدة هي الانطلاق، وإنما ذاك عبد الله وهو معروف عند السامع لنسند إليه الخبر الذي هو الانطلاق"⁽¹⁾. وبالتالي فإننا نجد أن

(1) نشرح التلخيص في علوم البلاغة، القزوني، تج: محمد هاشم دويدري، ط1، بيروت، لبنان،

كل أنواع الجملة لا تختلف بعضها عن بعض، سواء دخلت عليها العوامل أو لم تدخل عليها كدخول أدوات النفي، الناصبة أو الجازمة، على الجملة الفعلية فإنها تدخل على الجملة الاسمية عن طريق أفعال الكينونة.

1-1- تحديد العناصر الإسنادية:

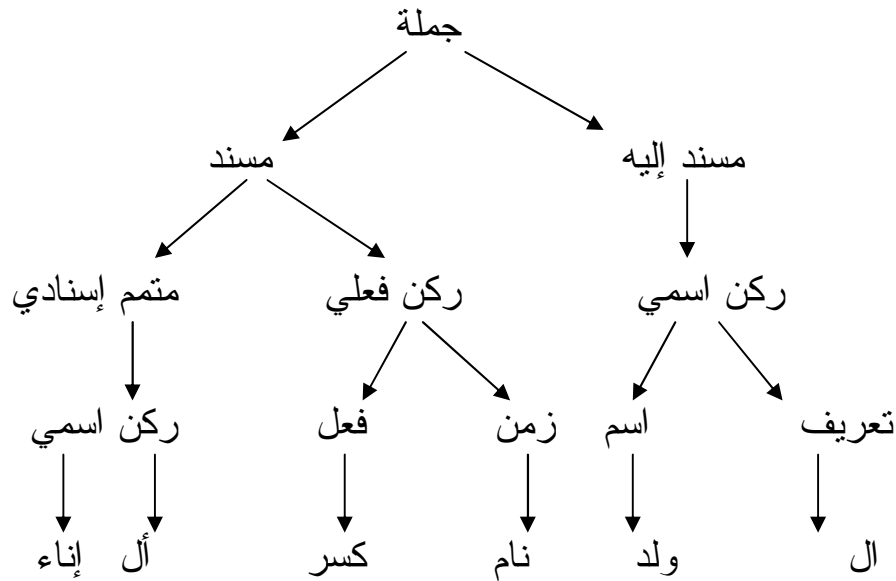
إن تحديد العناصر الإسنادية في جملة يكون فيه الاعتماد على الشكل والمعنى معا، وألا نجعل الحركات الإعرابية هي الأساس في تحديد وظيفة الكلمة، لأن الجانب الشكلي وحده لا يساعدنا على تحديد العناصر الإسنادية دائما في بعض الأنواع من الجمل¹، ويقصد هنا بالشكل الموقع والحركة الإعرابية، فالمسند إليه مثلا في الجمل التي يتلقى فاعلها الفعل، وينفعل به، أو الأفعال التي يتصف به الفاعل دون أن يقوم بها، أي التي تقع عليه، لا يمثل حقيقة المسند إليه تلك الجمل، وإنما ما يمثله ما ينوب عنه فيها، ومن أمثلة ذلك: أفعال المطاوعة، نحو: إنكسر الإناء، مات الولد...إلخ، فهذه الأفعال لا يجهل فاعلها الحقيقي حتى وإن كانت مبنية للمعلوم، وهي في رأي^د: الشريف ميهوبي" لا تختلف عن الأفعال المبنية للمجهول فيها تؤدي من دلالة وإن اختلفت التسمية، وتشكل الصيغة الفعلية فيها ويمكن توضيح ذلك على النحو التالي:

1- جملة ذات فعل معلوم ← الولد كسر الإناء.

2- جملة ذات فعل مجهول الفاعل ← كسر الإناء.

3- جملة ذات فعل غير حقيقية الفاعل ← انكسر الإناء⁽¹⁾

فما يمكن أن يقال في الجملة الثانية يقال في الجملة الثالثة لأن صيغة الفعل (انكسر) من ناحية الدلالة، و(انكسر) يدل على المبني للمجهول لأن الفاعل فيه غير حقيقي والفاعل في هذه الجملة هو الولد ويمكن تمثيلها من خلال هذا المشجر:



(1): أنماط التحويل في الجملة الفعلية، دراسة تطبيقية في القرآن الكريم، هبة موفق عبد الحميد

النعيمي، إشراف محمد رمضان الديكي، جامعة آل البيت، السعودية، سنة 2008م.

من خلال المخطط السابق نلاحظ بأن هذه الجملة مرت بمراحل:

أ- مرحلة البناء إلى المعلوم: وذلك أن الفعل معلوم، والفاعل الحقيقي موجود، أي

جانب فعله وهو الإسناد في الجملة: الولد كسر الإناء.

ب- مرحلة البناء لغير المعلوم: وهي مرحلة يكون فيها الفعل غير معلوم الفاعل، وأن

ما يقوم مقام الفاعل هم المتمم الإسنادي " المفعول به"، في مرحلة البناء للمعلوم، حيث يصبح

نائب عن الفاعل الحقيقي فيها⁽¹⁾، فمرحلة البناء لغير المعلوم تكون إما باستبدال حركات مناسبة

أو إضافة بعض الملحقات إليه، مما ينتج استبدال حركات المفعول بحركات مناسبة وذلك لقيامه

مقام الفاعل.

ج- " أما هذه المرحلة الأخيرة: فتعتبر متطورة بالنسبة للمرحلتين السابقتين (1) و(2) حيث تم

تطور التركيب واشتقاقه في الجمل الثلاثة: الولد كسر الإناء ← كسر الإناء ← انكسر

الإناء"⁽²⁾.

(1): المرجع السابق، ص 24 (بتصرف)

(2): المرجع نفسه، ص 25 (بتصرف)

إذا أمكن التسليم بهذه المراحل في تطور التركيب في الجمل الثلاثة السابقة إما عن طريق الحركات أو الملحقات، والتي تعود إلى تركيب مستتر واحد، فإنه يمكننا تغيير الأفعال اللازمة الواردة في العربية، منسوبة إلى من وقع عليه الفعل، وليس الفاعل الحقيقي، و هذا الأساس يمكننا من إيجاد الكثير من الأفعال في العربية، على من وقع عليه الفعل، وجاءت لازمة ووقع ما بعدها فاعلا، مثال:

جمع الحاكم الناس ← جمع الناس ← تجمع الناس

ومن خلال هذا يمكن الإشارة إلى سمات الفعل وهي التركيبية الصوتية والدالية حيث يتم انتقاء الفعل من خلالها.

2- أقسام الإسناد: يعرف النحاة الإسناد بأنه عبارة عن ضم إحدى الكلمتين إلى الأخرى على وجه الإفادة التامة، أو هو تعليق خبر بمخبر عنه نحو: زيد قائم، أو طلب بمطلوب منه، كالضرب، وهذا ما يسمى عند النحاة بالإسناد الأصلي إذ هم يقسمون الإسناد إلى قسمين.

أ/ الإسناد الأصلي: وهو ما تألف من الكلام إي إسناد الفعل إلى الفاعل وإسناد الخبر المبتدأ كما سبق إيضاحه مثل: جاء عمر والجو معتدل.

ب/ الإسناد غير الأصلي: وهو إسناد المصدر، واسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة، والظرف فإنها مع ما أسندت إليه ليست بكلام ولا جملة ونحو ذلك: أقائم الزيدان؟ فلكونه بمنزلة

الفعل بمعناه، وجاء في شرح " ابن عقيل" أن الفعل مع فاعله وليس بجملة، مثل قوله تعالى: خشعا أبصارهم"، القمر -7- وأن خشعا التي هي حال مسندة إلى الأبصار والأبصار مسند إليها.

ج/ الإسناد التام: وهو اشتمل على طرفي الإسناد المذكورين أو مقدرين أو مذكورين أحدهما والآخر مقدر وذلك نحو: الحق واضح، ونحو: " فقالوا سلاما قوم منكرون"، سورة الذاريات 25، فسلاما مفعول لإسناد تام حذف طرفه، وتقديره سلم أو نحو: " سلام"، إسناد تام حذف منه المسند والتقدير " سلام عليكم"، " وقوم" إسناد تام حذف منه المسند والتقدير " أنتم" قوم وهو ما عليه النحاة.

د/ الإسناد الناقص: وهو ما ذكر فيه أحد الطرفين من دون ذكر للطرف الآخر، لا لفظا ولا تقديرا وذلك نحو أعمال الوصف " الوقع" لكونه وصفا وذلك نحو: " رأيت المنطلق أخوه، فأخوه مسند إليه، لاسم الفاعل، وليس له مسند فإن المنطلق فضله وهو مفعول به، فهذا إسناد ناقص، إذا أنكر المسند إليه وليس له مسند⁽¹⁾.

(1): الجملة العربية تأليفها وتقسيمها، فاضل السامرائي، ص 24، 25.

إذن فالكلام لا يتألف إلا من الإسناد التام فاسم الفاعل وغيره من الصفات ككون جملة مع مرفوعها إلا إذا تجرد، لأنه يكون مسندا لهذا المرفوع، ليس إلا ، وذلك إذا اكتفى الوصف بمرفوعه نحو: أمسافر الرجلان؟ وما حضر الطلاب، فهنا تجرد الوصف لكونه مسند إلى المرفوع بعده، فهذه جملة مؤلفة من مسند ومسند إليه، وإن لم يتجرد لأن يكون مسندا لمرفوعه فليس ذلك بجملة، والإسناد ناقص وذلك نحو رأيت الفائز أخوه، فالفائز: لم يتجرد الإسناد إلى فاعله، وإنما هو حال لما قبله نحو: جاء خالد مسرعا أخواه، فمسرعا: لم يتجرد الإسناد إلى فاعله وإنما هو حال لما قبله فاسم الفاعل مع مرفوعه هنا ليس بجملة.

هـ/ الإسناد المعنوي: " هو أن تنسب كلمة ما لمعناها"⁽¹⁾ نحو : حضر أخوك، وخالد مسافر، وعنى ذلك أن تنسب حضور الولي لشخص الذي هو أخوه لا للفظ، وتنسب السفر للشخص المسمى بـ " خالد" وليس للفظ، وهذا الإسناد شائع في اللغة.

و/ الإسناد اللفظي: " هو أن ننسب الحكم إلى اللفظ نفسه، "⁽²⁾ نحو: " زعموا مطية الكذب" أي اللفظ (زعموا) هو مطية الكذب، وزعموا في الجملة مبتدأ و "مطية" خبر.

(1): المرجع السابق، ص 26، 27. (بتصرف)

(2): الجملة العربية تأليفها وتقسيمها، فاضل السامرائي، ص 26، (بالتصرف).

ثالثاً: معيار الاستقلال (الجملة الكبرى والصغرى)

إن مفهوم الجملة من البساطة والتركيب، قد جاء في النحو العربي، وإن اختلفت التسميات، وأغلب ما دار حول البساطة والتركيب هو دراسة الجملة الاسمية، وذلك اعتبار الخبر جملة، ومن الدارسين القدامى نجد " ابن هشام" وقد تناول هذا الصنف من الجمل حيث قسمها إلى جملة كبرى وجملة صغرى، حيث يرى أن الجملة الكبرى هي الجملة الاسمية التي خبرها جملة ولا فرق إن كان الخبر جملة فعلية أو اسمية، كما يقسم " ابن هشام" الجملة الكبرى إلى ذات وجهين وذات وجه واحد، فذات الوجهين هي ما كانت اسمية الصدر والعجز.

1- **الجملة الكبرى:** هي التي تحتوي في داخلها تركيباً إسنادياً يكون أحد العناصر الإسنادية فيها، أي التي يتعدد فيها الإسناد، ويمكن أن تكون اسمية، إذا كان خبرها جملة نحو: " زيد قام أبوه"، كما يمكن أن تكون فعلية في نحو: " ظننت زيدا يقوم أبوه"⁽¹⁾، فكلتا الجملتين تعدداً لإسناد فيهما.

2- **الجملة الصغرى:** " هي التي ينبع تركيبها الإسنادي عنصراً إسنادياً في جملة أكبر منها"، كما في (قام أبوه) و(يقوم أبوه) في الجملتين السابقتين، الكبرى والصغرى، لا تحتل وجهاً آخر،

(1): بناء الجملة العربية، عبد اللطيف حماسة، ص 41، 42.

ولكن ثمة نوعا آخر من الجمل يحتمل أكثر من وجهة في التحليل كما في نحو: " زيد أبوه غلامه منطلق"، فمجموع هذا الكلام جملة كبرى لا غير، " و غلامه منطلق صغرى لا غير، وأبوه غلامه منطلق" كبرى باعتبار " غلامه منطلق"، وصغرى باعتبار جملة الكلام، ومثله: لكن هو الله ربي" سورة الكهف 38، ففيها ثلاثة مبتدآت " هو" و" الله" و" ربي".

- وقد تبنى الدارسون المحدثون في تقسيمهم للجملة إلى بسيطة ومركبة ومن هاذو الجانب قسم النحاة الجملة إلى بسيطة ومركبة في مقال الصغرى والكبرى، وإذا تأملنا مفهوم الجملة وتقسيمها، فإننا نجد الكثير منها لا يدخل في خبر الجملة المركبة بل يدخل في إطار الجملة الفعلية البسيطة"، وذلك من خلال التقديم والتأخير مثل: الولد أكل التفاحة، فجملة كهذه يمكن أن تخرج من حيز الجملة المركبة إلى حيز الجملة البسيطة، وذلك بتقديم الفعل عن الفاعل في الجملة (أكل الولد التفاحة) فهذه الجملة تتكون من (فعل + فاعل + مفعول به)، لكن جملة (الولد أكل التفاحة) تتكون من (مسند إليه + مسند + جملة فعلية).

وهناك نوع آخر عد من قبيل الجملة الاسمية المركبة وهو ما تقدم فيه عنصر إسنادي متمم غير الفاعل، إلى موقع الابتداء، وأخذ علامة الإسناد " الرفع، وترك في موقعه عائدا يعود " ارفع"، وترك في موقعه عائدا يعود عليه ليشير إلى رتبته، ومحله الإعرابي وهذا العنصر المتقدم لا يمثل عنصرا أساسيا في الجملة كالمسند إليه، وقد قدم للاهتمام به وأخذ به علامة الإسناد،

لوقوعه موقع المسند إليه مثل: (التفاحة أكلها الولد)⁽¹⁾ فالتفاحة متمم إسنادي، وقدم للاهتمام به وقد أشير إليه بعائد يعود إليه.

رابعاً: معيار التركيب الداخلي (الجملة الاسمية، الفعلية والجمالية)

قسم نحاة العرب الجملة اسمية وفعلية ووصفية، والتمييز بين هذه الأصناف ليس مقصوراً على النحو العربي بل على الدراسات اللغوية الحديثة، فهي تعتمد وتعتبره مقيداً من الناحية المنهجية، كما أن وجود الأصناف ليس من خصائص اللغة العربية وحدها، بل إنه ظاهرة تتجلى في عدد كبير من اللغات.

لقد اعتد بعض المستشرقين ومنهم " فيشر " وبعض المحدثين من العرب ومنهم "إبراهيم أنيس" ومهدي المخزومي" بالمسند مقياساً لتحديد نوع الجملة، وقد انتهى الدكتور " فيشر " إلى أن جعل في العربية ثلاثة أنواع هي:

فعلية: وهي التي يكون المسند فيها فعل.

اسمية: وهي التي يكون المسند فيها اسماً أو ضميراً.

(1): الجملة العربية تأليفها وتقسيمها، فاضل السامرائي، ص 24، 25.

3- ذات رابطة: وهي التي يكون المسند فيها جملة اسمية أو فعلية مرتبط بالمسند إليه بضمير رابط، والمسند إليه فيها يقع في أول الجملة⁽¹⁾، وذلك في الجملة الفعلية التي يكون فيها المسند جملة اسمية مثل (الفتاة أخلاقها حسنة) والتي يكون فيها المسند جملة فعلية (الولد يأكل التفاحة).

على حسب ما اقترحه (فيشر) فإنه يخرج في الجملة التي يكون فيها المسند ظرف أو جار أو مجرور أو استفهام من الجملة الاسمية، ويكاد يجعلها نوعاً قائماً برأسه مثل (القلم فوق المكتب) أو (الماء في الدلو)، وذلك بأنه ارتضى المسند مقياساً ثم حدد المسند في الجملة بالاسم والضمير، ولم يدخل فيه الظرف ولا الجار ولا المجرور ولا بعض أسماء الاستفهام، ونرى أن الجملة الاسمية ينبغي أن يوسع المسند فيها ليشمل هذه الأنواع:

1- الجملة الاسمية:

مصطلح الجملة الاسمية مصطلح قديم في التراث النحوي، ويتحدد مدلوله فيه بأنه: "الجملة المكونة من مبتدأ و خبر، أو ما كان أصله المبتدأ أو الخبر، وأن الأصل فيه أن يتقدم المبتدأ أو ما كان أصله المبتدأ على الخبر، وبذلك إذا تكونت الجملة من اسم وفعل تحدد نوعها حسب

⁽¹⁾مدخل إلى دراسة الجملة العربية، محمود أحمد نحلة، ص 89

المتقدم منهما، فإذا تقدم الفعل كانت الجملة اسمية، وإذا تقدم الفعل كانت الجملة اسمية، تطبيقاً للقاعدة العامة التي تربط نوع الجملة بنوع الكلمة المتصدر فيها.

ووفقاً لذلك فإن "الجملة الاسمية هي الجملة التي يكون المسند فيها واحداً من ثلاثة:

1- الاسم الجامد الغير المشتق

2- الاسم المشتق الذي لا يصلح كونه رافعا للمسند إليه.

3- التركيب الإسنادي⁽¹⁾.

ولهذا النوع من الجملة خصائص تميزها أهمها:

أولاً: "يمكن أن تكون بسيطة، كما يمكن أن تكون مركبة"⁽²⁾، وتقع بسيطة في الحالتين (1) و(2)، أي إذا كان فيها المسند اسماً جامداً غير مشتق، أو مشتقاً لا يصلح كونه رافعا للمسند إليه، وتكون مركبة إذا كان المسند تركيباً إسنادياً، وسواء أكانت بسيطة أم مركبة فإنها تقبل - أيضاً - التنوع.

⁽¹⁾: المرجع السابق، ص 90.

⁽²⁾: المرجع نفسه، 91

ثانيا: تقبل النسخ بأدواته المختلفة أفعالا كانت أو حرفا

ثالثا: "واجبة التطابق عدديا ونوعيا بين طرفي الإسناد فيها"⁽¹⁾، ويكون هذا التطابق مباشر، عن طريق التثنية والجمع - إذا كان المسند اسما مشتقا أو جامدا، ويكون غير مباشر - عن طريق الروابط المختلفة - كالضمير أو الإشارة أو العموم أو تكرار اللفظ... الخ،

إلا أن هناك نقطة مهمة يجب أن نشير إليها هي أن العربية، تنفرد بظاهرة الجمل الاسمية، التي يتكون طرفها من اسمين، لأن الجملة في اللغات الأخرى، كما نعرف عنها على الأقل، لا يمكن أن تخلوا من الفعل، وفعل الكون لا بد منه، إذا لم يكن في الكلام غيره، من الأفعال، أما الجملة العربية منها ما يكون طرف الإسناد فيه اسمين، على أن يكون في إحداها معنى الوصف، كما نص على ذلك النحاة.

وعلى هذا الأساس يمكن أن نقول: "... إن الجملة الاسمية في اللغة العربية، لا تشتمل على معنى الزمن فهي الجملة التي تصف المسند إليه بالمسند، ولا تشير إلى حدث ولا إلى زمن، فإذا أردنا أن نظيف عنصرًا زمنيًا طارئًا إلى معنى هذه الجملة، جئنا بالأدوات المنقولة عن الأفعال، وهي الأفعال الناسخة فأدخلنا ما على الجملة الاسمية، فيصبح وصف المسند إليه بالمسند

(1): المرجع السابق، 91، 92، (بتصرف).

منظورا إليه من وجهة نظر زمنية معينة⁽¹⁾، فالجملة الاسمية إذن وفق هذا المفهوم هي الجملة التي لا يكون فيها المسند فعلا، غير أنها يمكن أن تقترن أحيانا بقرينة خارجة عن الإسناد، تشير إلى زمن معين في الماضي، أو الحال أو المستقبل، أو تقترن بقرينة تشير إلى الزمن بأبعاده الثلاثة، وكما تقترن الجملة الاسمية بقرنية تدل على الزمن، كذلك تقترن بما يشير إلى الدلالة المكانية، غير أنها غالبا، ما تكون عارية من القرائن، متصفة اتصافا عاما يبين العلاقة بين المسند والمسند إليه، خالية من الارتباط الزمني والمكاني معبرة عن معاني متصورة في ذات المتكلم.

أما من ناحية التركيب هي : "الجملة التي تحتوي على ركني الإسناد وحدهما، دون عناصر إضافية تكون قيда على الإسناد، أو موسعة لأحد العناصر"⁽²⁾، ولها ثلاثة أنماط في حالة الترتيب المعتاد لركني الإسناد.

1- اسم + اسم. مثل: زيد رجل.

2- اسم + وصف. مثل: زيد قائم.

(1): اللغة العربية مبناها ومعناها، "تمام حسان، ص 193".

(2): الساقى، أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، فاضل مصطفى، ص 77 .

3- اسم جار ومجرور أو ظرف. مثل: زيد في البيت، زيد أمام البيت

لقد ذهب النحاة إلى أن الأصل في المبتدأ، أن يكون معرفة أو ما قاربها من النكرات.

يقول "المبرد": وأما المبتدأ فلا يكون إلا معرفة أو ما قارب المعرفة من النكرات⁽¹⁾ فالمسند إليه

سابق في الترتيب على المسند، وهذا هو الأصل فيما يرى النحاة الآخرين يقول "سيبويه":

فالمبتدأ كل اسم ابتدئ ليبني عليه كلام.

فالابتداء لا يكون إلا بمبنى عليه، فالمبتدأ الأول والمبني ما بعده عليه⁽²⁾، إذن يجب أن

يكون المبتدأ معرفة أو ما قارب المعرفة من النكرات، وأن يكون المسند إليه في المرتبة الأولى

من حيث الرتبة.

لكننا نجد في التقديم والتأخير في الجملة الاسمية وذلك بتقديم المسند على المسند إليه

وذلك لغرض بلاغي، أو الاهتمام بالمتقدم، ويرى "إبراهيم أنيس"،

(1): المقتضب، المبرد، ج4، ص127.

(2): الكتاب، سيبويه، ج2، ص126.

أن الترتيب لا يكاد المعنى يختلف أحدهما على تقديمه"⁽¹⁾.

2- الجملة الفعلية:

مصطلح الجملة الفعلية، مصطلح قديم له حظ من الانتشار الكبير، في التراث النحوي، كما أن مدلوله في هذا التراث قديم، إذ أقر النحويون منذ عصر مبكر، بأن "الجملة الفعلية" تقال في مقابل "الجملة الاسمية" دلالة على نوع من أنواع الجملة العربية، لها مكوناتها وخصائصها المميزة، التي تتمثل في كونها، تتكون من فعل وفاعل أو (فعل + نائب فاعل)، وتتميز بضرورة تقدم الفعل على الفاعل أو نائبه، انطلاقاً من القاعدة العامة التي شاع الأخذ بها في هذا التراث، والتي تقول بربط بين نوع الجملة ونوع الكلمة المصدرة فيها، طالما كانت تشغل ركناً اسنادياً بها.

ومن ثمة فإن هذا النوع من الجملة يفيد "إسناد حدث معين في زمن محدد إلى المسند إليه"⁽²⁾.

وبهذا التحديد تشمل: "الجملة الفعلية" صورتين متميزتين:

⁽¹⁾: من أسرار اللغة، إبراهيم أنيس، ص 208

⁽²⁾: مدخل إلى دراسة اللغة العربية، محمود أحمد نحلة، ص 99

أ/ الصورة الأولى: يتقدم فيها المسند - أي الفعل التام - على المسند إليه فاعلا كان أو نائبا عنه.

ب/ الصورة الثانية: يتقدم فيها المسند إليه فاعلا كان أو نائبا عنه - على المسند أي الفعل التام. ولهذا النوع خصائص تميز مسلكه اللغوي هي:

أولاً: "بسيط الإسناد"⁽¹⁾، أي أنه يتسم بالإفراد، وقد يقبل أحيانا التنوع نقول مثلا: (ينجح الطالب)، فيكون الإسناد بسيطا، ولا يخرج عن البساطة، حين يذكر عن الجملة إسناد آخر بغية تحديد بعض ما يتصل بالإسناد الأول، كما لو قلت مثلا: (ينجح الطالب المجد الذي يبذل ما في وسعه من جهد)، وسواء أكان الإسناد مفردا أو متنوعا، فإن الجملة تظل بسيطة، ولا تقبل التركيب بحال.

ثانياً: "لا تقبل النسخ"⁽²⁾، أي كانت أدواته، سواء أكانت فعلية أم حرفية.

(1): المرجع السابق، ص 100 (بتصرف).

(2): المرجع نفسه، ص 100 (بتصرف).

ثالثاً: يقبل الامتداد بعناصر الامتداد المختلفة، سواء ما تختص منها بالعنصر الفعلي كالمفاعيل والحال وتمييز النسبة، أو ما لم يختص به كالتوابع والظرف وتمييز العدد، وحسبنا أن نمثل للامتداد بنوعية، بقول الله تعالى: "اقرأ كتابك كفى بنفسك اليوم عليك حسيباً" الآية 24 من سورة الإسراء.

رابعاً: "يلتزم بالتطابق النوعي"⁽¹⁾: تذكيراً وتأييماً إلا في حالات محدودة، يجوز فيها خلو الفعل من علامة التأنيث.

3- التركيب الداخلي للجملة الفعلية:

إن البنية الأساسية للجملة الفعلية هي: مسند (فعل) + مسند إليه (فاعل) أي تتكون من عنصرين إسناديين يمثلان الحد الأدنى لهما رتبة أصلية، يحتل فيها الفعل مرتبة الصدارة، ويحتل فيها الفاعل المرتبة الثانية، والرتبة هنا مقيدة بين الفعل والفاعل، لا يجوز أن يتقدم الفاعل عن الفعل وهذا عكس الرتبة في الجملة الاسمية، التي يجيز تبديلها بين عنصرها الإسناديين.

(1): المرجع السابق، ص 101 (بتصرف).

وقد جسد هذا المبدأ تقسيم "ابن هشام" يقول: "فالاسمية هي التي صدرها اسم، والفعلية التي صدرها فعل"⁽¹⁾، والمراد هنا بصدر الجملة بالمسند والمسند إليه، ولا عبرة بما تقدم عليها من الحروف.

ما يمكن ملاحظته، أن هذا التصنيف، قد اعتمد على مبدأ شكلي دون النظر إلى تصانيف أخرى، وذلك باعتباره مبدأ الصدارة هو الأساس في الجملة، مما جعلهم يعدون الجملة الفعلية، التي تقدم فاعلها، ضمن الجمل الاسمية، ومما جعلهم يقدرّون فاعلا مستترا مع الفاعل موجود وهو مقدم، ولا يمكن أن تتصور أو نجد فاعلين لفعل واحد لأن هذا لا يتصوره المنطق ولا يؤديه الواقع اللغوي إلا أن بعض الدارسين النحويين، أعادوا النظر في مبدأ التصنيف، ومن بينهم من تبني النظرية التوليدية التحويلية منهجا، لدراسة اللغة العربية، وذلك بافتراضهم أن اللغات الإنسانية تعود إلى رتبة واحدة في البنية العميقة وهي (فاعل + فعل + مفعول) يقول "الشريف ميهوبي": "إن القرينيتين موجودتان في العربية وتكادان تقتربان من بعضهما البعض في الاستخدام اللغوي"⁽²⁾ إلا أن النحاة تبناوا:

(1): مغني اللبيب عن كتب الأعراب، ابن هشام الأنصاري ص 493، 492.

(2): المسند والمسند إليه في العربية، الشريف ميهوبي، ص 25.

الصورة الأولى: انطلاقاً من مبدأ التصنيف المذكور، وانطلاقاً من نظرية العامل التي تقترض أسبقية العمل النحوي، لا العامل المنطقي على المعمول، وانطلاقاً من أمور شكلية أخرى، ناقشوا الجملة الفعلية في إطارها فصار ذلك عرفاً نحويًا سائداً، واقتصرت الجملة الفعلية على الجمل التي تصدرها فعل فترتب على ذلك كثير من التعقيدات، التي أثقلت كاهل النحو العربي وزادت من صعوبته.

الصورة الثانية: " (فاعل+فعل+.....)"⁽¹⁾ وهي صورة أخرى للجملة الفعلية وقد دعت من قبيل الجملة الاسمية، حسب منطلقات النحاة السابقة.

وما يلاحظ في الصورتين أن العملية الإسنادية محققة، بينما يظهر الاختلاف بينهما من ناحية الرتبة، حيث نجد الرتبة محولة في الأولى عن الثانية، من حيث العلاقة الإسنادية ويمكن أن نستدل على أصالة الرتبة في الثانية، وعدم أصالتها في الرتبة الأولى وذلك انطلاقاً من الأمور الآتية:

(1): المرجع السابق، ص 26 (بالتصرف)

1- " إن الأصل في الجملة الاسمية في العربية هو (المسند إليه+مسند) ويمكن اعتبار هذه الرتبة هي الرتبة الأصلية"⁽¹⁾، وذلك لأنه لا فرق بين المسند إليه في الجملة الاسمية، وبين المسند إليه في الجملة الفعلية، وإنما الفرق في دلالة معينة على الجملة.

فرغم اختلاف الرتبة من ناحية التقديم والتأخير ودخول العوامل، إلا أن المسند إليه والمسند لا يختلفان، ولعل الوحيد الذي صرح بالترتيب الأصلي للجملة هو " ابن يعيش" يقول: " اعلم أن القياس في الفعل من حيث هو حركة الفاعل في الأصل، أن يكون بعد الفاعل لأن وجوده قبل وجود فعله"⁽²⁾، الملاحظ أن " ابن يعيش" ركز على الرتبة أب أن الفاعل لا بد أن يتصدر ثم يأتي الفعل.

2- " إن العلامات الإعرابية التي تلحق الأفعال لا تظهر إلا إذا تقدم الفاعل على الفعل"⁽³⁾، إي أن الفاعل عند ما يكون في مرتبته الأصلية، أي مقدما على الفعل، تظهر معه علامة المطابقة، لكن عندما يتأخر الفاعل تزول تلك العلامة (مسند+مسند إليه)، مثل: (ذهب الأولاد)، لكن عندما

(1): المرجع السابق، ص 27 (بالتصرف).

(2): شرح المفصل، لبن يعيش، ج 1، ص 75.

(3): المسند والمسند إليه، الشريف ميهوبي، ص 27 (بتصريف)

يكون المسند إليه في المرتبة الأصلية، ويكون كالتالي: (الأولاد ذهبوا)، ومنه نجد مطابقة الفاعل للفعل.

4- الجملة الجمالية وتركيبها الداخلي:

" الجملة الجمالية" تصطلح على كل جملة يكون الخبر فيها: جملة اسمية أو فعلية، بالمعنى الذي حددناه للجملتين الاسمية والفعلية، وقد سبق النحاة العربية إلى مصطلح الجملة الكبرى، يريدون به الجملة الاسمية، التي يكون الخبر فيها جملة اسمية أو فعلية، يقول " ابن هشام:"
الكبرى الاسمية هي الاسمية التي خبرها جملة، نحو: (زيد قام أبوه)، و(زيد أبوه قائم) والصغرى هي المبنية على المبتدأ كالجملة المخبر عنها في المثالين⁽¹⁾، وهي كذلك التي يكون فيها المسند جملة اسمية أو فعلية أو وصفية، مرتبطة بالمسند إليه يربط مادام المسند هو" عبارة عن جملة يرى بعض الباحثين أمثال: فيشر وغيرهم، أن هذه الجملة محولة عن جملة أخرى أبسط منها، وذلك بانتزاع أحد عناصرها وتقديمه، ليشغل موقع المسند إليه فجملة مثلا: (زيد قام أبوه) محولة عن: (قام أبو زيد) فقدم زيد ليشغل موقع الإسناد إليه، ووضع ضميره في المواقع الذي كان يشغله، فهي في الأصل جملة بسيطة أعيد ترتيبها ، إلا أن بعض اللغويين

(1) مغني اللبيب، ابن هشام، ص 497.

العرب مثل الزمخشري، فاضل السامرائي يرون هذا النوع من الجمل محول عن جملتين

فعليتين، ويروا أن البنية العميقة لجملة (زيد أبوه قائم) فتكون من شقين:

أ/ (زيد + أب) حيث ترجمت الملكية التي دخلت عليه (له) إلى مكون فعلي.

ب/ (أبو زيد قائم) هذا النوع من الجمل يتركب من ضميمة إلى اسمية + جملة (1) ومن بين

هذه الأنماط لهذا النوع من الجمل ما يلي:

(1) - مسند إليه + جملة فعلية مثل: زيد أبوه قائم.

(2) - مسند إليه + جملة اسمية مثل: زيد أبوه قائم، لان الخبر عبارة عن جملة اسمية وهو

(أبوه قائم)

(3) - مسند إليه + جملة وصفية مثل : أبو زيد قائم، لأنه يصف لنا أبو زيد بأنه قائم.

(4) - إن (أو احدى أحواتها) + مسند إليه + جملة اسمية أو فعلية.

(5) - رب + مسند إليه + جملة فعلية أو اسمية.

(6) - أما + مسند إليه + الفاء + جملة اسمية أو فعلية.

(7) - اسم استفهام + جملة.

(8) - اسم إشارة + جملة اسمية⁽¹⁾: تعتبر هذه المعايير أسس التصنيف التي تصنف بها الجملة، وعلى الباحث أن يختار المعيار الذي يصف به الجمل، بما يدخل تحته أن يكون أساسا للتقسيم العام، ثم يكون التقسيم آخر، بمعيار آخر، يتناسب مع المعيار السابق، فلا يمكن بأي حال من الأحوال أن نخلط بين المثبتة والانفعالية، والبساطة، والتمام، بل يجب أن نأخذ كل معيار وتصنيفه، فمثلا: نأخذ معيار البساطة والتركيب، ثم معيار التمام، والنقص، ثم معيار الترتيب وإعادة الترتيب... إلخ، حتى ندرس الجملة دراسة صحيحة.

المبحث الثاني: الجملة عند عبد القاهر الجرجاني

يعد "عبد القاهر الجرجاني" (471هـ) أقدم من حاول الانفلات من أسر الشواهد والأمثلة، والقواعد الجزئية في محاولة ظهور الآفاق الكلية للجملة العربية، وتعد محاولته أهم المحاولات التي قدمت تحديدا دقيقا للعلاقات التي تربط الكلمات في الجملة، إن الحديث عن النظم هو حديث في البداية والنهاية عنها، حيث أولى لها البلاغيون العرب أهمية كبرى بكونها تقوم عن المعاني النحوية، فتحدثوا عن أشكال العلاقات بين مكوناتها وعن تألفها ونظمها وذلك عندما تحدثوا عن الفصاحة في الكلام، وعن أحوال الإسناد الخبرية، وأحوال المسند إليه، خاصة

(1): المسند والمسند إليه، الشريف ميهوبي، ص 28 (بتصريف).

مبحث التقديم والتأخير عن أحوال متعلقات الفعل وعن القصد والإنشاء، والفصل والوصل والإيجاز، والإطناب والمساواة، وكل ما يدخل ضمن قسم المعاني وذلك في مواضيع مختلفة من كتبهم.

ويأتي على رأس هؤلاء البلاغيين " عبد القاهر الجرجاني " ومن جاء بعده أمثال: السكاكي والفزويني وغيرهم، وهنا نجد أنفسنا أمام كتابه، " دلائل الإعجاز " والحديث عن النظم من خلاله، وتعلق الكلم بعضه ببعض، فهو يضعنا أمام رؤية منهجية بدايتها التعليق ونهايتها النظم يقول: " معلوم أن ليس النظم سوى تعليق الكلام بعضها ببعض، وجعل بعضها سببا من بعض والكلم ثلاث: اسم وفعل وحرف، وللتعليق فيما بينها طرق معلومة، وهو لا يعدو ثلاثة أقسام تعلق اسم باسم، وتعلق اسم بفعل، وتعلق حرف بهما"⁽¹⁾. ثم يتحدث بعد ذلك عن هذه الأقسام الثلاثة مبينا أوجه تعلق كل قسم منها، التي يأتي تفصيلها لاحقا.

وينتمي كلامه على أوجه التعليق في مقدمة دلائله بقوله: " وأختصر كل الأمر: أنه لا يكون كلام من جزء واحد وأنه لا بد من مسند ومسند إليه... فهذه هي الطرق والوجوه في تعلق الكلم بعضها البعض، وهي كما تراها معاني النحو وأحكامه، وكذلك السبيل في كل شيء كان له مدخل في صحة تعلق الكلم بعضها البعض لا ترى شيء من ذلك يعدو أن يكون حكما من

(1): دلائل الإعجاز، قرأ وعلق عليه: محمود محمد شاكر، ط3، بيروت، 148هـ، دار المدني، المقدمة.

أحكام النحو، ومعنى من معانيه"⁽¹⁾، وكما يرى في موضوع آخر، أنه لا نظم في الكلم ولا ترتيب فيما بينها حتى يتعلق بعضها ببعض وأن يجعل كل بناء منها بسبب من الآخر يقول: "واعلم أنك إذا رجعت إنه نفسك علمت علما لا يعترضه الشك، إن لا نظم في الكلم ولا ترتيب حتى يعلق بعضها ببعض، ويبين بعضها على بعض وتجعل هذه سببا من تلك هذا ما لا يجله عاقلا ولا يخفى على أحد من الناس"⁽²⁾، ويرى "الجرجاني" أن غاية ما يبتغيه الناظم بنظمه هو أن ينظر في وجوه كل باب نحوي وفروقه، كأن ينظر مثلا إلى الوجوه التي عليها الخبر وينظر إلى الفروق التي تأتي عليها تلك الوجوه، كأن يقول مثل: زيد منطلق، وانطلق زيد، منطلق زيد زيد المنطلق...الخ. والوجوه التي تأتي عليها الشرط والجزاء في مثل إن تخرج أخرج، إن خرجت، وإن تخرج فأنا خارج...الخ، والوجوه التي يأتي عليه الحال في مثل : جاءني زيد مسرعا جاءني يسرع جاءني وهو مسرع...الخ، وكذلك الوجوه التي تأتي عليها الحروف المشتركة في معنى عام. كالنفي مثلا: ثم تخصص في تأدية دلالتها، على أنواع النفي، ووجوه الفصل والوصل في الجملة، كعرفة مواضع الفصل من مواضع الوصل، والإضمار

(1): دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني من المقدمة.

(2): دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص 44.

والإظهار... الخ⁽¹⁾، من خلال ما سبق نجد أن " عبد القاهر الجرجاني " قد تفتن إلى أن الأبنية الصرفية أو الكلمات المفردة لا تؤدي أي معنى، وأنها تحتاج إلى شي هام لتكون قادرة على جعل المتكلم يفهم بمقصوده، ويستعمل " عبد القاهر الجرجاني " مصطلحي "النظم" و "التعليق"، ليشير إلى الخيط الذي يربط بين الكلمات المفردة، أو أجزاء التركيب فيقول: " فليس من عاقل يفتح عين قلبه، إلا وهو يعلم ضرورة إن المعنى في ضم بعضها إلى بعض، وتعليق بعضها ببعض، وهل بعضها سبب من بعض؟، إلا أن ينطق بعضها في أثر بعض من غير أن يكون فيما بينها بعض تعلق"⁽²⁾ ويركز في موضع آخر على النظم مما سبق نجد أن نظرية النظم عند " عبد القاهر الجرجاني " تعتمد على معاني النحو حيث يرى أن أمر هذا النظم يتوقف على معاني النحو وعلى الوجوه، وعلى الفروق التي من شأنها أن تكون فيه.

(1): المصدر السابق، ص 64-65.

(2): معالم المنهج البلاغي عند عبد القاهر الجرجاني، محمد بركات حمدي، ط1، عمان، 1984م، دار الفكر،

أولاً: تحديد الجملة عند عبد القاهر الجرجاني من خلال نظرية النظم

يعرف " عبد القاهر الجرجاني نظرية النظم على أنها: " وضع الكلام وصياغتها بما يقتضيه علم النحو بقوانينه وأحكامه وأصوله"⁽¹⁾، فنظرة " عبد القاهر" للنحو تختلف عن نظرة النحاة التي تقتصر على وجوه الإعراب، وقسم الكلام إلى مسند ومسند إليه وأن كل قسم منهما له دور في التعبير، ويشرح ذلك من خلال معرفته بخصائص اللغة بمصطلحات مثل: الوجود، الفروق الموضع، الفصل والوصل، مما يدل على استيعابه لإمكانات اللغة المتعددة للتبليغ.

واهتم " عبد القاهر الجرجاني " بالجمال معانيها اهتماما كبيرا، ولم ينصب اهتمامه على المعنى الأصلي في تراكيبها، وإنما بحث عن معان ودلالات ثانية لا تظهر في التركيب، ولكن التركيب يدل عليها، فتوصل من خلال كتبه وعلى رأسها: " دلائل الإعجاز " إلى سر بلاغة تركيب هذه الجمل وفصاحتها، لذلك جاء اهتمامه بالمعنى أكثر منه عند النحويين، فالجملة عنده هي: " المركب الذي تتم به الفائدة، فإن قلت: إن تأت، وسكت لم تقد كما لا تفيد إذا قلت " زيد" وسكت، فلم تذكر اسما آخر ولا فعل ولا منويا في النفس معلوما من دليل الحال"⁽²⁾ أشار إلى

(1): دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص 48.

(2): المصدر نفسه، ص 111.

الإفادة، فالواحدة من الاسم والفعل والحرف يسمى كلمة فإذا ائتلف اثنان أفادا نحو: " خرج زيد سمي كلاما وسمي جملة"⁽¹⁾، فالجرجاني في كلامه هذا يرى أن الألفاظ لا تقيد حتى تؤلف ضربا خاصا من التأليف، ويعمد بها إلى وجه دون من وجه التركيب والترتيب، رادا جميع فضائل الكلام إلى المعنى، ويعد اللفظ تبعا له مبينا ذلك في قوله: " فالألفاظ لا تتفاضل من حيث هي مجردة ولا من حيث هي كلم مفردة في ملائمة اللفظ للمعنى التي تليها"، إشارة إلى اللفظ لمعنى التي تليها"⁽²⁾. إشارة إلى اللفظ فلا وجود فروق فيما بينها، والكلام تبعا للفظ، وقد بدأ "عبد القاهر الجرجاني" بالاسم ثم الفعل ثم الحرف وأنواع العلاقات التي يمكن أن تربط بينها في إطار جملة واحدة، فرأى أنها لا تعدو أن تكون ثلاثة أقسام وهذه جداول تعرض أهم هذه العلاقات بالتفصيل وتطبيقها عند "عبد القاهر الجرجاني":

جدول العلاقات الكلية وتطبيقاتها عند عبد القاهر الجرجاني:

(1): بناء الجملة العربية، محمد حماسة، ص 20.

(2): المصدر نفسه، ص 111.

صورة العلاقة	نوع العلاقة	النمط	إطار العلاقة
مبتدأ + خبر	الخبرية	1	الاسم بالاسم
صاحب الحال + الحال	الحالية	2	الاسم بالاسم
منعوت + نعت	التبعية	3	الاسم بالاسم
مؤكد + مؤكد	التبعية	1-3	الاسم بالاسم
معطوف + معطوف عليه	التبعية	2-3	الاسم بالاسم
مبين + بيان	التبعية	3-3	الاسم بالاسم
مبدل منه - بدل	التبعية	4-3	الاسم بالاسم
مضاف + مضاف إليه	الإضافة	4	الاسم بالاسم
اسم فاعل + فاعل	العمل	5	الاسم بالاسم
اسم فاعل + مفعول	العمل	1-5	الاسم بالاسم
اسم مفعول + نائب فاعل	العمل	2-5	الاسم بالاسم
صفة مشبهة + فاعل	العمل	3-5	الاسم بالاسم
مصدر + فاعل	العمل	4-5	الاسم بالاسم
مصدر + مفعول	العمل	5-5	الاسم بالاسم
مميز (اسم مبهم) + تمييز	التمييز	6	الاسم بالاسم

إطار العلاقة	النمط	نوع العلاقة	صورة العلاقة
الاسم بالفاعل	1	الفاعلية	فعل + فاعل
الاسم بالفاعل	2	المفعولية	فعل + فاعل + مفعول مطلق
الاسم بالفاعل	1-2	المفعولية	فعل + فاعل + مفعول به
الاسم بالفاعل	2-2	المفعولية	فعل + فاعل + مفعول معه
الاسم بالفاعل	3-2	المفعولية	فعل + فاعل + ظرف زمان
الاسم بالفاعل	4-2	المفعولية	فعل + فاعل + ظرف مكان
الاسم بالفاعل	5-2	المفعولية	فعل + فاعل + مفعول له
الاسم بالفاعل	3	شبه المفعول	كان + الاسم + الخبر
الاسم بالفاعل	1-3	شبه المفعول	فعل + صاحب الحال + الحال
الاسم بالفاعل	2-3	شبه المفعول	فعل + مرفوعه + التمييز
الاسم بالفاعل	3-3	شبه المفعول	فعل + مستثنى منه + المستثنى

إطار العلاقة	النمط	نوع العلاقة	صورة العلاقة
الحرف بالاسم والفعل	1	التوسط	الفعل + حرف الجر + المجرور
الحرف بالاسم والفعل	1-1	التوسط	الفعل + واو المعينة + المفعول معه
الحرف بالاسم والفعل	2-1	التوسط	الفعل + أداة الاستثناء + المستثنى
الحرف بالاسم والفعل	2	العطف	المعطوف + أداة العطف + المعطوف عليه
الحرف بالاسم والفعل	3	التأثير في المضمون	أداة النفي + المنفي
الحرف بالاسم والفعل	1-3	التأثير في المضمون	الاستفهام + المستفهم عنه
الحرف بالاسم والفعل	2-3	التأثير في المضمون	الشرط + فعل الشرط + جواب الشرط
الحرف بالاسم والفعل	3-3	التأثير في المضمون	النداء + المنادى

وبهذا التحديد لتعلق الاسم بالاسم يجعل " عبد القاهر الجرجاني " لهذه العلاقة ستة أنواع أساسية، هي علاقات: للإخبار، أو الحالية، أو التبعية، أو الإضافة، أو العمل، أو التمييز، وتضم هذه الأنواع خمس عشرة صورة لفظية تطبيقية، على النحو الآتي:

1- علاقة الإخبار: ولما صورة واحدة

2- علاقة الحالية: ولها صورة واحدة

3- علاقة التبعية: ولها خمس صور لأن الاسم الثاني الذي وقع تابعا للأول يمكن أن يكون وصفا أو تأكيدا أو عطف بيان، أو عطف نسق، أو بدلا.

4- علاقة الإضافة: لها صورة واحدة

5- علاقة العمل: ولها ست صور، لأن الاسم العامل قد يكون اسم فاعل، أو اسم مفعول، أو صفة مشبهة أو مصدرا مؤولا، ثم إن المعمول في حالتي اسم الفاعل والمصدر يمكن أن يكون فاعلا أو مفعولا، ولا يمكن أن يكون فاعلا إلا إذا كان العامل اسم مفعول، كما لا يمكن أن يكون مفعولا إذا كان العامل صفة مشبهة.

6- علاقة التمييز: ولها صورة واحدة.

ثم ينتقل " عبد القاهر الجرجاني" بعد ذلك إلى تفصيل علاقة الاسم بالفعل فيقول: "وأما تعلق الاسم بالفعل أن يكون فاعلا له، أو مفعولا فيكون مصدرا قد انتصب به كقولك: ضربت ضربا: ويقال له : المفعول المطلق، أو مفعولا به كقولك: ضربت زيدا، أو ظرفا مفعولا فيه، زمانا أو مكانا كقولك: خرجت يوم الجمعة، ووقفت أمامك، أو مفعولا معه كقولنا: جاء البرد والطيارة، ولو تركت الناقة وفصيلتها لرضعها أو مفعولا له كقولنا، جئتُك إكراما لك، وفعلت ذلك إدارة الخير بك، وكقوله تعالى: "ومن يفعل ذلك ابتغاء مرضات الله" من سورة النساء 114، أو بأن يكون منزلا من الفعل منزلة المفعول، وذلك في خبر (كان) وأخواتها، والحال والتمييز المنتصب عن تمام الكلام مثل: طاب زيد نفسا، وحسن وجهها، ومثله ما ينتصب على

الاستثناء كقولك : جاعني القوم إلا زيدا، لأنه من قبيل ما ينتصب عن تمام الكلام⁽¹⁾. وهكذا يجعل لتعلق الاسم بالفعل ثلاثة أنواع كلية هي: أن يقع الاسم فاعلا للفعل، أو مفعولا له، أو منزل منزلة المفعول له وتضم هذه الأنواع الثلاثة - عنده - إحدى عشرة صورة هي:

1- علاقة الفاعلية: ولها صورة واحدة

2- **علاقة المفعولية:** ولها ست صور، إذ يكون المفعول واحدا من المفاعيل الخمسة: المفعول المطلق: المفعول به، والمفعول فيه، والمفعول له، ثم إن المفعول فيه إما أن يكون ظرف مكان أو ظرف زمان.

3- **علاقة المنزل منزلة المفعول:** ولها أربع صور: أن يقع الاسم خبر المكان أو إحدى أخواتها، أو حالا، أو تمييزا أو استثناء.

ويرى عبد القاهر أن لتعلق لحرف بقسميه: " الاسم والفعل - ثلاثة أنواع كلية⁽²⁾:"

(1): مدخل إلى دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص 3-4.

(2): مدخل دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص 4.

الأولى: أن يتوسط الحرف بين الفعل والاسم، وذلك في (حروف الجر) التي من شأنها أن تعدى الأفعال إلى ما لا تتعدى إليه بأنفسها من الأسماء، ومثلها (واو) المعية، و(إلا) الاستثنائية.

الثانية: الحروف العاطفة، وهي تشترك ما بعدها فيما قبلها في العمل أي في الحكم الإعرابي.

الثالثة: الحروف التي تتعلق بمجموع الجملة " كتعلق حرف النفي والاستفهام والشرط والجزاء بما يدخل عليه"⁽¹⁾. فالحروف التي تتعلق بالجملة هي : حروف النفي والاستفهام والشرط، إلخ ووفقا لهذا التحديد لعلاقات الحروف بالأفعال والأسماء تضم هذه الأنواع الثلاثة سبع صور عنده، هي:

1- **علاقة التوسط:** وصورها ثلاث: الجر، واو المعية، و" إلا" الاستثنائية

2- **علاقة العطف:** ولها صورة واحدة

3- **علاقة التعلق بمجموع الجملة،** ولها صور ثلاث أيضا: النفي والاستفهام والشرط.

ثم يضيف " عبد القاهر" إلى هذه العلاقات من نوع خاص، ولها صورة واحدة، هي علاقة الحرف بالاسم، في حالة النداء، وهي علاقة وإن خلت من الفعل لكنها في تقديره، وبهذا التحديد

(1): المصدر السابق، ص 5.

للعلاقات بين الكلمات في الجملة عند "عبد القاهر" يتبين أنه يقر بوجود اثنتي عشرة علاقة كلية تتفرع إلى ثلاث وثلاثين صورة تضاف إليها الخاصة بالنداء فتصبح أربعاً وثلاثين صورة - على النحو المبين في الجدول - وينتهي "عبد القاهر" من عرضه لهذه الصور من العلاقات التي تربط الكلمات بعضها ببعض في الجملة إلى أمور:

أولهما: أنه لا يمكن أن يكون كلام من جزء واحد، أي من كلمة واحدة وأنه لا بد من مسند ومسند إليه.

ثانيهما: أنه لا يكون كلام من حرف وفعل أصلاً.

ثالثهما: أن لا يكون كلام من حرف واسم في غير النداء.

ومن خلال استخلاص المفاهيم التي تحدث عنها "عبد القاهر الجرجاني" في كتابه "دلائل الإعجاز" هي لا تختلف كثيراً عن دراسة الجملة بالمفهوم الحديث وتلك المفاهيم ما زالت إلى اليوم تشغل اهتمام الدارسين المحدثين، فدراسة "عبد القاهر الجرجاني" للنظم هو أن ينظر إلى اللغة من خلال مستويين (نفسى وعقلي) فالأول هو المحرك للعملية الكلامية، فهو المحدد لأنماطها وأشكالها وفروقاتها، ولا يتشكل المستوى الثاني إلا بإدراك الأول يقول: "وأمر النظم في أنه ليس شيئاً غير توخي معاني النحو، فيما بين الكلم، وأنك ترتب المعاني أولاً في نفسك، تغدو على ترتيبها الألفاظ في نطقك، فيما بين المتكلم وأنك ترتب المعاني أولاً في نفسك تحذر

على ترتيبها الألفاظ في نطقك وأن فرضنا أن تخلو الألفاظ من المعاني لم يتصور أن يجب فيها نظم وترتيب في غاية القوة والظهور"⁽¹⁾. فالألفاظ لا تكون مقيدة في التركيب إلا من خلال صلاح معناها المرتب في النفس، وقوانين النحويين يقول كذلك: " والألفاظ لا تفيد حتى تؤلف ضربا خاصا من التأليف ويعمد بها إلى وجه دون وجه من التركيب والترتيب، وهذا الحكم- نعني الاختصاص في الترتيب يقع في الألفاظ مرتبا على المعاني المرتبة في النفس المنتظمة فيها على قضية (العقل، ولن يتصور في الألفاظ وجوب وتقديم وتأخير وتخصيص، في ترتيب وتنزيل، وعلى ذلك وضعت المراتب والمنازل في الجمل المركبة وأقسام الكلام المدونة"⁽²⁾ فالألفاظ بقصده لا تفيد إلا عندما تبقى في النفس بمرتبة جيدة وتكون مطابقة لقوانين النحو.

وعندما نتحدث عن اتحاد أجزاء الكلام وتداخل بعضها في بعض، وشدة ارتباطها هذا كله راجع إلى توخي معاني النحو التي هي النظم حيث يقول: "واعلم أن ما هو أصل في أن يدقق النظر، ويغمض المسلك في توخي المعاني التي عرفت أن تتخذ أجزاء الكلام، ويدخل بعضها في بعض، ويشتد ارتباط ثان منها بأول وألا يحتاج في الجملة إلى أن نضعها في النفس وضعا

(1): دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص 5-6.

(2): أسرار البلاغة، عبد القاهر الجرجاني، محمود محمد شاكر، ط1، جدة، 1412هـ، دار المدني، ص

واحدا وأن يكون حالك فيها حال الباني، يضع بيمينه ههنا في حال ما يضع بيساره هناك"⁽¹⁾.
فمعالجة الجرجاني لنصوص اللغة وقف هذين المستويين (مستوى عقلي باطني، ومستوى
نطقي محسوس) يوافق معالجة الدراسة اللسانية الحديثة لدى سوسير (الثنائية اللغة العربية
والكلام) وتشو مسكب (الكفاءة اللغوية- الأداء الكلامي).

وهذه الثنائية التي قسمها " دي سوسير" للكلام البشري يتمثل عنده في مستويين: مستوى
تمثله اللغة التي هي نظام قادر في ذهن الجماعة اللغوية وهي: كنز مودع عن طريق ممارسة
اللفظ لدى جماعة من الأشخاص المنتمين إلى جماعة واحدة، وهي نظام نحوي، يوجد بالقوة في
كل دماغ - أو على نحو أدق- في مجموعة من الأفراد وذلك لأن اللغة ليست تامة في دماغ
واحد منها بمفرده، لا وجود لها على الوجه الأكمل إلا عند الجمهور"⁽²⁾. من خلال هذا المفهوم
نجد في رأيه اللغة تصلح للدراسة العلمية التي تمثل الجانب الجوهري للكلام البشري وهو
عبارة عن جانب نفس بحت، ومستوى يمثله الكلام، وموضوعه الجانب الفردي الذي يخص
على فرد بذاته، وهو عبارة عن جانب فيزيائي، وهو في رأيه يستحق الدراسة.

(1): دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص 73.

(2): في الألسنة العامة، دي سوسير، ص 34.

ونجد هذه الثنائية قد طورها " شوميسكي " إلى ما صار ما يعرف (بالكفاءة اللغوية) وهي المعرفة الضمنية للمتكلم بقواعده لغته، وهي معرفة حدسية تنتج للمتكلم إنتاج حمل اللغة وفهمها، وتدرس الكفاءة من خلال البنية العميقة، لتقدم التمييز الدلالي للغة، والأداء الكلامي أو الإنجاز اللغوي، وهو ما يمثل التحقيق الفعلي لتلك الكفاءة أو المقدرة اللغوية، ويدرس الأداء من خلال البنية السطحية لتقديم التفسير الصوتي للغة⁽¹⁾، إن الكفاءة اللغوية تهدف إلى دراسة النظرية التوليدية التحويلية لأنها هي الأساس على ما يجري في البنية السطحية، ولذلك نجد " تشكومسكي " يدعوا إلى العودة إلى تصورات الفيلسوف الألماني " همبولد " اللغوية، يقول: " ينبغي الرجوع إلى التصور الهملودي للغة، الذي يعد الكفاءة اللغوية نظاما من التطور التوليدي وقواعد اللغة، تهدف إلى وصف هذه الكفاءات اللغوية الضمنية للمتكلم أو المستمع المثالي " ⁽²⁾، هذه النظرية التي اشتملها (تشومسكي) من نظرية الفيلسوف (همبولد) للغة الذي يتميز بشيئين هما: الشكل الخارجي الآلي (forme mécanique) و الشكل الداخلي العضوي (forme organique) وأن اللغة عبارة عن عمل العقل، وبالتالي فهنا جوانب خفية عن السطح، وهذا ما وضعته تحت اسم شكل اللغة (forme de langue) الذي قسمته على شكل خارجي وشكل

(1): نظام الربط في الجملة العربية، الشريف ميهوبي، ص 33

(2): نظام الربط في الجملة العربي، طرقه وأدواته، الشريف ميهوبي، ص 33

داخلي عضوي، والشكل الأخير، هو الأهم الذي يتطور من الداخل إلى الخارج، أي من البنية العميقة إلى البنية السطحية.

- كما يرى "همبولد" أن الحقيقة النهائية للغة، هي اللانهائي والمتجدد فيما ينجزه العقل في استخدام الصوت المنطوق للتعبير عن الفكر، وهذه الخاصية المستمرة المنظمة، وهي عمل العقل هو ما يدعوه "همبولد" دائماً "بشكل اللغة"، الذي يعد البنية التنظيمية لها، كما يرى أن اللغة هي استخدام لا نهائي لوسائل نهائية، وقواعد هذه اللغة ينبغي أن تصف التطورات التي ترجع لهذه القدرة في اللغة".⁽¹⁾

- إذا راجعنا النصوص السابقة نجد أن المعاني تكون في النفس أولاً، ثم تكون الألفاظ على تركيبها في النطق، وأن الجملة تحتاج، أن توضع في النفس أولاً ثم يليها النطق وذلك في قول الجرجاني: "وجملة الأمر، أن الخبر وجميع الكلام معاني ينشئها الإنسان في نفسه يصرفها في فكر، هو يناجي بها قلبه ويراجع فيها عقله، وتوصف بأنها مقاصد وأغراض"⁽²⁾.

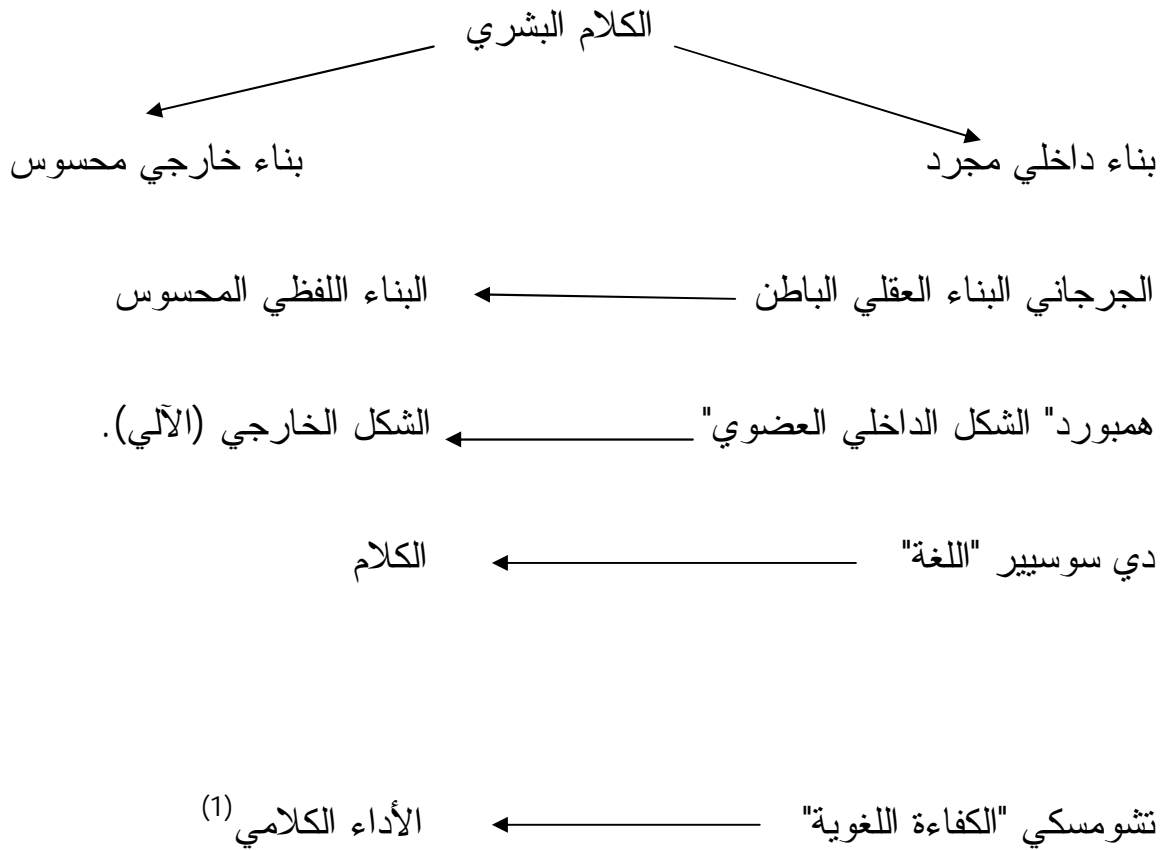
ومفهوم اللغة عند "دي سوسير" اللغة الكلام يمثله الجانب النفسي اللغوي، وهو الجوهر، ثم يليه الكلام، والذي يمثل الجانب الفردي الثانوي، وعند "تشومسكي" يمثله (الكفاءة اللغوية والأداء

(1): المرجع السابق، ص 33-34

(2): دلائل الإعجاز، عبد القادر الجرجاني، ص 100

الكلامي، كما وضحنا، وما يقابلها عند "همبولد" هو الخارجي الآلي للغة والشكل الداخلي العضوي لها، فإننا لا نجد أي اختلاف بينها رغم الفارق الزمني، ورغم دقة المنهج الحديث وضبطه، بل نجد توافقا كبيرا بين الجرجاني وأعلام الدراسات اللسانية الحديثة، في مفهوم علم النظام للغة الذي مصدره العقل البشري.

ويمكن توضيح التقارب في الشكل التالي:



(1): دلائل الإعجاز، عبد القادر الجرجاني، ص 13.

ويوجد هناك نقاط جوهرية يلتقي فيها كل من الجرجاني مع "همبولد" من بينها أن:

- 1- تشكل اللغة عند "همبولد" ← النظم عند الجرجاني.
- 2- الشكل الداخلي (العضوي) ← البناء العقلي الباطني.
- 3- الشكل الخارجي (الآلي) ← البناء اللفظي المحسوس.

وهناك نجد (همبولد) يرى أن اللغة عبارة عن سلسلة منفصلة من الظواهر، من لأصوات والكلمات... الخ، نجد بوصفها نظاما، تترابط من خلاله كل الأجزاء بحيث يؤدي كل جزء منها، دورا وفقا للنظام التوليدي من خلال البناء المضمّر، وهو ما دعا إليه "الجرجاني" في كثير من نصوصه حيث يؤكد: "أن ليست النظم سوى تعليق ببعضها البعض"⁽¹⁾، وأنه لا يكون من جزء واحد وأنه لا بد من مسند ومسدّد إليه، وأنه لا نظم في الكلم ولا ترتيب حتى يعلق بعضها ببعض، وأن الألفاظ لم توضع لتعرف معانيها في أنفس، ولكن لأن يضم بعضها إلى بعض، وأن الألفاظ لا تفيد حتى تؤلف ضربا خاصا من التأليف، وما أكثر تأكيدات "الجرجاني" على تعلق الكلم بعضها ببعض، ولا وجود لها خارج هذا التعليق وهذا ما يراه "همبولد" بأنها نظاما عضويا تترابط من خلاله أجزاء الكلام.

(1): الألسنة التوليدية التحويلية، ميشال زكرياء، ص 84 - 85 (بتصرف).

وإذا كان النحاة القدامى اعتبروا السماع أصلاً من أصول التعقيد، وبالتالي فإنهم اعتبروا حال السامع، ولم يعتبروا، حال المتكلم، فبينت قواعدهم على ما هو مسموع دون اللجوء إلى حال المتكلم، وعملية الكلام، والمراحل التي تسبق الكلام، وعوضوا ذلك بتأويل المسموع من نصوص اللغة.

ولكن البلاغيين اعتبروا حال المخاطب، والمتكلم معا واعتبروا المقامات والأحوال ومقتضيات الكلام، وانطلقوا في دراساتهم من المتكلم إلى السامع، ونصوص الجرجاني السابقة تؤكد ذلك، وبالتالي فهو ينتقد الذين اعتمدوا على الجانب الشكلي للغة يقول: "ثم ترى الذين لهجوا بأمر اللفظ، قد أبو إلا أن يجعلوا النظم في الألفاظ، فترى الرجل منهم يرى، ويعلم أن الإنسان لا يستطيع أن يجيء بالألفاظ مرتبة، إلا من بعد أن يفكر في المعاني ويربطها في نفسه على ما أعلمناك ثم تفتشه فتراه لا يعرف الأمر بحقيقته وتراه ينظر إلى حال السامع، فإذا رأى المعاني لا تقع مرتبة في نفسه إلا من بعد أن تقع الألفاظ مرتبة في سمعه ينسى حال نفسه، واعتبر حال من يسمع منه، وسبب ذلك قصر الهمة، وضعف العناية وترك النظر، والأنس بالتقليد"⁽¹⁾، والجرجاني يلتقي من خلال هذا النص مع التوليديين البنيويين السلوكيين، وهو خلاف في موضوع الدراسة، وهدفها كان اتباع المدرسة السلوكية التي تعتمد "المدونة اللغوي"

(1): دلائل الإعجاز، الجرجاني، ص349

corpus موضوعا لدراساتهم"، ويهدفون لتصنيف عناصرها وتحليلها على مؤلفاتها النهائية، دون الاهتمام بتكلم اللغة، بينما كان التوليديون، يرون أن موضوع الدراسة وهدفها هو معرفة المتكلم اللغوية أو الكفاءة اللغوية (compétence linguistique) في إصدار عدد غير محدود من جمل اللغة، وفهمها دون الاكتفاء بتحليل تراكيب اللغة، وتفسيرها، بل اعتمدوا متكلم اللغة موضوعا لدراساتهم، وذلك لأجل معرفة القواعد النحوية، التي تتحكم في بناء تلك الجمل.

ودارس اللغة، في رأيهم ينبغي أن تستقى مادة بحثه من خلال مساءلة متكلم اللغة، ولا يعتمد المدونة في أخذه لمادة يبحته كما هو الشأن عند البنيويين لأن الجمل التي تتكون منها اللغة غير محدودة، لكن الجمل التي تتكون منها المدونة. محدودة⁽¹⁾، أي أن دارس اللغة في دراسته لا يجب أن يعتمد على المدونة أي كلام العرب شعرا ونثرا.

كما نجد النحاة ومنهم - سيبويه - والجرجاني، قد تحدثوا عن الانحراف الدلالي في الجملة، قبل أن يتحدث عنها التوليديون في العصر الحديث وهو ما تعرف بتتابع المفردات ضد قانون الاختيار الدلالي بكل وضوح ودون لبس، وإن اختلفت التسميات⁽²⁾.

(1): نظام الربط في الجملة العربية، طرقه وأدواته، الشريف ميهوبي، ص 36

(2): المرجع السابق، ص 36

ونجد من بين هؤلاء - سيبويه الذي خصص في كتابه بابا لهذه المسألة، أطلق عليها باب الاستقامة من الكلام والإحالة يتحدث فيه على مدى صحة الدلالة النحوية في الكلام، وقد سمي المنحرف دلاليا "المستقيم الكذب" مثل: "حملت الجبل وشرب ماء البحر"⁽¹⁾، فالجبل لا يحمل وإنما هو تعبير مجازي وهو "حملت الجبل" جملة صحيحة ولكن مجازية وكذلك نفس الأمر بالنسبة إلى الجملة الثانية فهي مجاز.

تحدث ابن يعيش عن التتابع ضد قانون الاختيار الدلالي في الجملة، حيث يقول "إذا أخبرت عن فاعل بفعل لا يصح منه كان محال نحو قولك: "تكلم الحجر وطار الفرس، فالحجر لا يوصف بالكلام ولا الفرس يوصف بالطيران إلا أن تريد مجازاً"⁽²⁾ يؤكد ابن يعيش على المجاز والتتابع

وقد ذكر "الشريف ميهوبي" أن البلاغيين قد تحدثوا عن هذه القضية، تحت اسم تجوز الإسناد أو المجاز العقلي، مقابل الحقيقة العقلية، ونجد أكثر الذين تحدثوا في ذلك من البلاغيين هو "عبد القاهر الجرجاني" الذي خصص فصلا تحت عنوان "دلالة الكلام ضربان" والضرب الأول هو: "لفظي أولي إلى معنوي (ثانوي) وهذين الضربين هما ما صار يعرفان عنده

(1): دلائل الإعجاز، عبد القادر الجرجاني، ص 36، (بتصرف).

(2): شرح المفصل، ابن يعيش، ج 15/2.

بالمعنى، "ومعنى المعنى ويحمل ذلك في قوله: "وإذا قد عرفت هذه الجملة فهنا عبارة مختصرة، وهي تقول المعنى، ومعنى المعنى وتغني بمعنى المعنى المفهوم من ظاهر اللفظ، والذي تصل إليه بغير واسطة، وبمعنى المعنى تعني أن تفعل من اللفظ معنى ثم يفضي بك المعنى إلى معنى آخر"⁽¹⁾، فمن خلال هذه النصوص التي وردت، ووجهة نظر الدارسين المحدثين كثنائية اللغة، والكلام، بوصفه نظاما كامنا في الأذهان، والكلام تحقيقا فعليا، لذلك النظام، والاهتمام بكفاءة المتكلم اللغوية، ومحاولة وصفها والنظر إلى اللغة بوصفها سلسلة من الظواهر المنفصلة، ولكن نظاما عضويا معلقا ببعضه، وكمسألة الانحراف الدلالي أو التجاوز في المعنى، ونجد في هذه المفاهيم، مقارنة مع الجرجاني أنه لا يكاد يختلف عن أعلام الدرس اللساني الحديث.

ثانيا: قيمة ما قدمته الدراسات البلاغية للنحو العربي في الدرس اللساني الحديث:

إن قيمة ما قدمته الدراسات البلاغية للنحو العربي، نجد أن ما جاءت به الدراسات البلاغية عامة، وما جاء به "الجرجاني" خاصة هو ما يمثل قيمة الدراسة النحوية، وأن النحو العربي، لم يكن مجديا ومرضيا، إلا بمجيء هذه الدراسة البلاغية، التي أضفت عليها طابعا خاصة بما يعرف بـ "علم المعاني" وإن الجملة لم تتل العناية الكاملة مع هذا العلم.

(1): دلائل الإعجاز، عبد القادر الجرجاني، ص 36، (بتصرف).

يرى ابراهيم مصطفى: "أن الجرجاني" يقول: "رسم في كتابه دلائل الإعجاز، طريقا جديدا للبحث النحوي، تجاوز آخر الكلم، وعلامات الإعراب، وبين أن الكلام نظما وأن رعاية هذا النظم وإتباع قوانينه هو السبيل إلى الإنابة والافهام، وأنه إذا عدل بالكلام عن سنن هذا النظم لم يكن مفهما معناه، ولا دال على ما يراد منه"⁽¹⁾، فأبراهيم مصطفى أقر بأن الجرجاني في كتابه تجاوز الإعراب على عكس النحاة الآخرين الذين اهتموا بأواخر الكلم.

ويقول كذلك منتقدا النحاة والبلاغيين، في عدم أخذهم بما جاء به "الجرجاني" في نظرية النظم، والاستعانة به، في إثراء الدراسات النحوية التي هي في حاجة إلى ذلك "جمهور النحاة لم يزيدوا به في أبحاثهم النحوية حرفا، ولا امتدوا منه بشيء وآخرون منهم أخذوا الأمثلة التي ضربها "عبد القاهر" بيانا لرأيه وتأييدا لمنهجه، وجعلوها أصول علم من علوم البلاغة، سموه "علم المعاني" وفصلوه عن النحو فصلا، أزهدق أرواح الفكرة، وذهب بنورها، وقد كان أبو بكر يبدي ويعيد في أنها معاني النحو فسموا علمهم - المعاني - وبتروا الاسم هذا البتر المضلل"⁽²⁾. فهذا قول يدل على أن هناك من الباحثين أخذوا بأفكار الجرجاني وفصلوها على النحو وأعطوها "اسم" وهو "علم المعاني".

(1): إحياء النحو، إبراهيم مصطفى، ص 16.

(2): المرجع نفسه، ص 19

وقد أطلق، "إبراهيم مصطفى" في النهاية صيحة وجدت صداها لدى عدد من الدارسين بعده قائلا: "لقد أن لمذهب عبد القاهر الجرجاني أن يحيا ، وأن يكون هو سبيل البحث النحوي"⁽¹⁾، ركز إبراهيم مصطفى عن نظرية النظم وأقر بأنها هي مناطق البحث النحوي.

وقد نوه، "إبراهيم أنيس" بما قدمه الجرجاني في دراسته للجملة ويرى انها لم تتل العناية الكاملة إلا معه، من خلال كتابه "دلائل الإعجاز"، يقول: "حين نحاول البحث عن نظام الجملة العربية في كتب القدماء من اللغويين، نراهم يشيرون إليه في ثناياهم كتبهم، إشارات تكاد تنظم معظم أبواب النحو والبعض في فصول البلاغيين، وينذر أن نرى بينهم من قصر علة مثل البحث كتابا مستقلا أو فصولا من كتاب، حتى جاء عبد القاهر الجرجاني، فعني بهذا الأمر كل العناية في كتابه دلائل الإعجاز"⁽²⁾، يؤكد على فضل عبد القاهر الجرجاني وما قدمه في الجملة.

- ولعل أجراً محاولة في العصر الحديث هي التي قام بها "د. تمام حسان" من خلال كتابه "اللغة العربية مبناها ومعناها"، مستفيدا من نظرية التعليق عند "الجرجاني" وما يتبعها من حيث المعنى مقدما المعنى على المبنى، لأنه يمثل المكانة الأولى في دراسته وعنوان كتابه يوجب بذلك، وهو

(1): المرجع السابق، ص 24

(2): من أسرار اللغة، إبراهيم أنيس، ص 302

ما صار يعرف، عنده بنظرية "تضافر القرائن" التي جعلها بديلا لنظريته العامل في النحو العربي، وهو لا يخفي إعجابه، واستفادته من آراء "الجرجاني" وبخاصة في الجزء الذي يتناوله في "المعنى النحوي الدلالي" بقول: "وإذا كان النحو .. هو تععيد أبواب المفردات، فقد كانت الحاجة معه ماسة إلى دراسة أبواب الجهل، ولما ظهر الاتجاه البلاغي إلى دراسة المعنى، كان في طلائع كتب دلائل الإعجاز وأسرار البلاغة للعلامة "عبد القاهر الجرجاني" الذي اعترف لآرائه الذكية بقدر غير يسير من الفصل على الجزء الخاص، يتناول المعنى النحوي الدلالي هذا الكتاب، حيث يرى الانتفاع أحيانا بعبارات هذا العلامة، وأحيانا أخرى بإشارات⁽¹⁾.

ومع أن تحدث في علوم نظرية العامل في النحو العربي، وعن بعض الجهود التي سبقته في نفسها، ولم تقدم بديلا لها كعهد "ابن مضاء" قديما في نقده لنظرية العامل من خلال كتابه "الرد على النحاة" وجهد "ابراهيم مصطفى" حديثا من خلال كتابه "إحياء النحو تحدث عن تلك الجهود، ناقد لها وواصفا إياها بالقصور، والاتهام، ويرى أن البديل عن ذلك هما قدمه "الجرجاني" من خلال نظرية النظم، وخاصة التعليق، الذي يقابل عند "تمام حسان" ما صار يعرف بنظرية "تضافر القرائن".

(1): اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، ص 17، 18.

وهو أكثر الذين تحدثوا عن جهود "عبد القاهر الجرجاني" وعن قيمتها العلمية من منظور الدراسات اللغوية والنقدية الحديثة، وبشكل عام فإن البلاغيين منهم "عبد القاهر الجرجاني" قد أولوا الدراسة الجملة أهمية كبيرة، وكانت دراستهم لها تقوم عن المعايير النحوية، ووفق مستويين "مستوى المعاني ومستوى الألفاظ، وكان المستوى الأول في رأيهم هو المحرك للعملية الكلامية، وهو ما ينبغي أن نبحت عنه وراء الأشكال أو التراكيب اللغوية، وقد كانت لهم نقاط التقاء مع ما جاءت به الدراسات الحديثة، وهو ما سبق أن أكدناه، وما أكدته عدد من الدارسين المحدثين، أثناء دراسة عناصر الجملة، لاحظ النحاة العرب، أن الألفاظ التي يمكن أن تكون مسندا ليس من جنس واحد، وهذا ما دعا إلى تقسيم الجمل إلى إسمية وفعلية، ومبدأ التقسيم هذا هام جدا، يدل على حرص النحاة على تصوير الواقع اللغوي، بما فيه مختلف الإمكانيات .

إلا أن هؤلاء لم يراعوا تقسيمهم إلا مرتبة المسند إليه، فقد أهملوا نوع المسند واعتبروا أن الجملة الاسمية هي التي بدأت باسم، وان تضمنت فعلا، والفعلية التي بدأت بفعل⁽¹⁾، وتعريف نوع الجملة هذا لا يعبر عن العلاقة التي يمكن ان توجد بين المسند والمسند إليه، بل إنه لا يعتبرها مقياسا لتمييز بين النوعين، وهذا يتضح خاصة في عدم الإكتراث للوظيفة التي يقوم بها المبتدأ المبدوء بفعل في أداء المعنى، ومعلوم أن له دائما قيمة الفاعل، أو قيمة المفعول مما

(1): المرجع السابق، ص 188.

يؤهل الجملة التي تبدأ بالاسم متبوع بفعل ، إن تعبر فعلية، ولا يخفى أن اعتبارها اسمية، ويضطر النحوي إلى التكلف في التأويل والالتجاء إلى التقدير وافترض استتار عناصر، لو أبرزها إلى الوجود لأصبح للجملة بنية غريبة لا يمكن أن توجد في الواقع بأي حال من الأحوال.

من خلال ما سبق يبدو أن إلقاء الضوء على المعنى حضي باهتمام "عبد القاهر الجرجاني"، وذلك من نصوصه، ولأن المعنى المبدع يعين المعنى المنشأ هذا الإنشاء، يكون على مبنى ويعبر هذا المعنى على جسر الألفاظ والتراكيب، ومن ذلك المعنى البديع المستتبط ويحتاج الاستتباط في المعنى إلى لفظ حامل وتركيب موصل، لذلك نلاحظ أن غاية التعامل باللغة أي لغة بأصواتها وصرفها وتراكيبها هي الفهم والإفهام، وهي الدلالة المستفادة من ذلك اللغة لأن الارتباط بين الشكل والوظيفة هو صلة المبنى والمعنى، والفائدة عنده لا تحصل إلا بتحقيق النظم، الذي يكون في معاني الكلم دون ألفاظها، وأن نظمها هو توحي معاني النحو فيها وهذا يكون الكلام مرادفا للجملة.

المبحث 3: الجملة الفعلية

أولاً: البنية العميقة للجملة والعناصر الأساسية فيها

الجملة الفعلية الزمنية هي الجملة التي يشير المسند فيها إلى زمن معين في الماضي أو في الحال، أو المستقبل نحو: يقوم زيد، نجح الطالب، أو هي الجملة الفعلية، التي يتحد فيها الزمن بواسطة الصيغ، أو القرائن الفعلية أو الظرفية أو الحرفية أو المعنوية أو التاريخية، نحو: لم يمت الحق، فدلالة الزمن في هذه الجملة ماض، لأن (لم) قلبت معناه إلى الماضي ونحو: يكاد المطر يسقط، فدلالة الزمن في هذه الجملة مستقبل نحو الاستقبال بواسطة الفعل (يكاد) ونحو: "يسافر زيد الآن" فدلالة الزمن هنا في هذه الجملة "حال"، تحدد بواسطة الظرف (الآن)... الخ⁽¹⁾.

إذن من الواضح، أن هذه القرائن، التي تحتوي عليها، لا يمكن أن نقول أنها حشوداً فائدة منها يهدد وجودها دلالات الجمل، من حيث الأبعاد الزمنية، وقد نجد هذه اللواحق مرفقة بأعلى النصوص فصاحة ونقاء كالقرآن الكريم لتدل على الوظائف الزمنية⁽²⁾، من خلال السياق، فإن

(1): في نحو اللغة وتراكيبها، خليل أحمد عميرة، ص 56

(2): المصدر نفسه، ص 53.

هذه المركبات ترتبط بالجملة، لتعبر عن الزمن تعبيراً يختلف تحديداً أو تخصيصاً عما يعبر ببناء الفعل المفرد وحده.

1- الصيغ الصرفية التي هي صيغ الأفعال خارج السياق:

إذا دخلت هذه الصيغ على السياق، أفادت تحديداً زمنياً معيناً قاطعاً، إذا لم تدخل عليها لواحق تغير مدلولها فصيغة (فعل)، تفيد وقوع الحدث، في الزمن الماضي، وصيغة (يُفعل) تفيد وقوع الحدث في الحال أو الإستقبال، وصيغة (أفعل) تفيد وقوع الحدث في الإستقبال.

2- في القرائن اللفظية السياقية:

تشكل القرائن عنصراً مهماً، في نظام السباق، وعن طريقها يتحدد القسم الأكبر من العلاقات الزمنية النحوية، وعلى هذا الأساس، لا مفر من النظر إلى اللواحق التي تعطي الجملة خصوصيات زمنية معينة، لا تدل عليها الأوزان الفعلية وحدها ويمكن أن نجدها في:

أ- الصفات: أو ما نقل إلى الفعل من الأقسام الأخرى للكلم كالمصادر.

ب- الظروف الزمنية: وهي التي تقتزن بالجملة.

3- في القرائن المعنوية والتاريخية:

نحو قوله تعالى: "ونفخ في الصور" الكهف 99، فالمعنى يدل على ما يستقبل به الزمان. لأنه مرتبط ذهنياً. بيوم القيامة"، ونحو ذلك: " خالد بن الوليد يدرك خطط الأعداء "(1) وذلك يعني أن (خالد رضي الله عنه) كان قد أدرك ما خطط له الأعداء في الماضي، فأدى ذلك إلى انتصاره بالمعارك.

4- الجملة الماضية: وظيفة الجملة الماضية: "الماضي تاريخ وحياة به يعبر عن الحال والمستقبل وللتعبير عنه، وجب علينا استعمال اللغة لأنها تعبر عن الماضي، بمختلف أنماطها ووسائلها، لتصل إلى الحاضر أو المستقبل، لذا يجب علينا دراسة الجملة الماضية، لما تحتويه من قضايا معبرة عن الحياة، أو مستقبل اللغة العربية، كغيرها من اللغات الحية، التي استوعبت حياة أمتها الماضية، وكانت الوسيلة إلى هذا الاستيعاب، هي الجملة الماضية التي عبرت عن حياة العربي بمختلف ظروفه، وملابساته التي عكست خوارج النفس"(2)، ولذلك من وظائفها مايلي:

(1): اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، ص 82.

(2): المرجع السابق، ص 82-83.

1- "تعتبر جملة الماضي عن وقوع الحدث في الماضي الذي لا حدود له، في حين فسح الزمن الماضي فنحن لا نستطيع ضبطه، وتحديده، فقد يكون قريباً، وقد يكون بعيداً، وقد يكون مستوعباً للزمن بأكمله وقد يقع في جزء منه"⁽¹⁾.

فالزمن في مثل هذه الجمل ماض مجهول نحو: سافر زيدٌ، مات الأنبياءُ. وغالبا ما يكون التعبير عن الجمل يصيغة (فعل) لأنها صيغة تدل على مجمل الماضي، حتى تأتي قرينة نحدد زمنه ونتخصصه .

2- "تعتبر جملة الماضي على حدث وقع في الزمان، الماضي واستمر على الحالة هذه، حتى زمن الكلام عنه".

كقوله تعالى: "صراط الذين أنعمت عليهم" الفاتحة 7. وقوله تعالى: "اذكروا نعمتي التي أنعمت عليكم" البقرة 40. فالأنعام حاصل لهؤلاء الذين خصهم الله سبحانه به ولم يزل حاصلًا إلى وقت الكلام ونلمح هاتين الآيتين: أن الحدث بدأ بظهور الإسلام واستمراره فكأنما هو يستغرق مدة امتداد الإسلام ووجود بكاملها"⁽²⁾. فالجملة الماضية تعبر عن حدث وقع في زمن ماضي يقرب من زمن المتكلم كقوله تعالى: "رب اجعلني مقيم الصلاة"، وقوله تعالى: "قد سمع

(1) رأي في بناء الجملة الاسمية وقضاياها، خليل عميرة، ص 7-8.

(2): المرجع السابق، ص 188.

الله قول التي تجادلك الله في زوجها" سور المجادلة الآية 1، ففي هذه الجمل يكون بـ (لما) يفعل، وكذلك إذا بثبت الجملة بـ (ما) النافية يكون الزمن فيها قريبا من الحال مثل: قد سافر علي، وإذا أردنا نفي هذا القول نقول: ما سافر علي.

3- تعبر جملة الماضي عن وقوع حدثين في الماضي، بحيث يتم الأول في اللحظة التي يبدأ فيها الحدث الثاني، وهذه الجملة تكون مع الظرف (لما)، نحو: عندما (لما جننتي أكرمتك).

4- تعبر جملة الماضي عن الحدث الموعّل في الماضي، وخاصة إذا كانت بصيغة (كان، فعل، كان قد فعل، قد كان فعل، وقد فعل)، فهذه الصيغ تستعمل للتعبير عن وقوع الحدث في الزمن الماضي البعيد، نحو قول زيد ابن الحارثة:

وَكُنَّا حَسِينًا كُلَّ بَيْضَاءَ شَحْمَةً *** لِيَالِي لَقِينَا جُذَامًا وَحَمِيرًا⁽¹⁾

5- تعبر جملة الماضي على حدث ماضي قريب من الحال، التي وقع فيها سابق له، نحو: ثم قمت إلى وطن وقد ضربه برد الشتاء.

(1) في نحو اللغة وتراكيبها، خليل أحمد عميرة، ص 10-11

6- "تعتبر جملة الماضي عن سرد أحداث ماضية، كما يحدث في الحكايات والقصص"⁽¹⁾، وذلك إذا كان يتصدر هذه الجمل كان أو إحدى أخواتها في صيغة الماضي ولكن بأفعال من صيغة (يفعل)، نحو: كان خالد يتصدق على الفقراء.

7- تعتبر جملة الماضي على استمرار الحدث في الماضي ممتد إلى زمن الحاضر⁽²⁾ وذلك مع الأفعال مثل: (ما زال، ما برح، ما فتى، ما انفك، ما دام) وهي أفعال مثلت من صيغة يفعل.

2: الدلالة الزمنية في الجملة الفعلية

حين نريد دراسة الدلالات الزمنية للجملة الماضية، علينا أن ننظر إلى الجملة الخبرية المثبتة والمؤكدّة والمنفية، فلما نسب النحاة الماضي دائماً إلى صيغة (فعل)، وما يلحق بها، نظروا في الجملة الخبرية المثبتة والمؤكدّة، فلاحظوا أن هذه الدلالات الزمنية لم تتأثر كثيراً بتغيير مفاهيمها، من خلال علاقاتها بالسياق، ولكن عند نظرهم إلى الجملة المنفية وجدوا المضارع المنفي، قد يدل على الماضي⁽³⁾، إذن هم لاحظوا هذا التغيير سواء كان من خلال صيغ صرفية أو كان من خلال اقتران الأدوات المختلفة بهذه الصيغ ونحن إذا ما تتبعنا الاستعمالات العربية

(1): المرجع السابق، ص 10-11

(2): المرجع نفسه، ص 13

(3): مدخل إلى دراسة الجملة العربية، محمود أحمد نحلة، ص 14.

الفصيحة في اللغة العربي، وجدنا أن بناء جملة الماضي بناء على مقاييسهم، وتتكون من

الأزمنة التالية سواء عن طريق الصيغ، كما تقدم، أو عن طريق القرائن المتصلة بها وهي:

أ- جملة الماضي البسيط: وهو ماضي الذي لم يلحقه قرينة معنوية أو لفظية، تحدد زمنه وعلى ذلك فزمنه عام يستغرق الماضي من دون تحديد على اختلاف الفسحة الزمنية، وتكون صيغته (فعل) نحو: كتب، ذهب... الخ، وهو منقطع عن الحاضر، وقد يكون انقطاعه لفترة قصيرة، والتوكيد (لقد فعل) أو (إنه فعل) وأما الإستفهام (هل فعل؟ أو أفعل).

ب- جملة الماضي البعيد المنقطع: وتتعين بصيغة (كان قد أو قد كان) ممثلة بصيغة (فعل)، وهذا ما يراه الدكتور "المخزومي" من صيغة (كان قد فعل) و (قد كان فعل) وما جرى مجراهما تستعملان للتعبير عن وقوع حدث في زمان الماضي البعيد⁽¹⁾ ومن ذلك قول أبي تمام:

قد كان أبواه الخليفة جانبا *** من قبله ضمرا على الأقدار⁽²⁾

وقول البحتري:

(1): المرجع السابق، ص 14

(2): المرجع نفسه، 14-15

وكذلك قد أغبرت رباها وأظلمت *** جوانب قطريها وبيان اختلالها⁽¹⁾، وتؤكد هذه الصيغة بقولك: (أنه كان قد فعل)، وتنفي بقولك (لم يكن قد فعل).

ج- جملة الماضي المتجدد: وهو الذي يحدث في الماضي ثم يتجدد وقوعه مرات في الماضي، ويكون انقطاعه هذا قريبا من الحال أو بعيد عن الحال مثل:

كان يفعل ← كان الطالب وتوكيده (لقد كان يفعل). ونفيه (ما كان يفعل) أو (لم يكن يفعل) أو (كان لا يفعل) واستفهامه (هل كان قد فعل)؟

د- جملة الماضي المنتهي بالحاضر: هذه الصيغة تستعمل للتعبير عن وقوع حدث بين زمان قريب من الحال نحو: قد أقبل خالد من سفره، قال ابن هشام: "...وتفيد..." تقريب الماضي من الحال تقول زيد فيحتمل الماضي القريب والماضي البعيد، فإن قلت قد نام، اختص بالقريب.⁽²⁾ ونفي هذه الصيغة يكون بقولنا (ما فعل) أو (كما يفعل)، وتوكيدها بقولنا (لقد فعل) قال ابن

(1): المرجع السابق، ص 16

(2): مغني اللبيب عن كتب الأعراب، ابن هشام، ج 2، ص 201.

عصفور :... إن القسم إذا أُجيب بماض متصرف ثبت فإن كان قريب من الحال جاء باللام وقد⁽¹⁾، ومثل ذلك: تا لله لقد أترك الله علينا.

هـ- جملة الماضي المتصل بالحاضر (مازال يفعل): وتكون بالأفعال الناسخة المساعدة (مازال، ما فتئ، ما برح، ما انفك، ما دام) وهذه الأفعال تتقدم على الفعل المضارع، فيكون خبرها، ويدل حينئذ على الماضي، الذي يتصل بالحاضر، وعلى هذا تكون هذه الصيغ حلقة و صل بين الماضي والحاضر، لأنها تربط الحدثين، ويكون توكيدها بـ(أنه ما زال يفعل) ونفيها (لما يفعل) واستفهامها (ما زال يفعل).

و- جملة الماضي المستمد (ظن يفعل): تبدأ هذه الصيغة بأفعال نحو: (ظل ، بات، أمسى أضحى)، وتفيد الماضي المستمر إلى الحاضر، وربما إلى المستقبل وتوكيدها: (لقد ظل يفعل) ونفيها (لم يفعل)، نحو: أمسى الطالب يدرس، وأضحى الحق ينطق) واستفهامها مثل: هل ظل يدرس؟

ز- جملة الماضي المقارب:" وتكون باستعمال أفعال مساعدة منها(كاد، أوشك، أكره) وقد وضعت هذه الأفعال للدلالة على قرب وقوع الخبر، ولا تدل هذه الأفعال على الماضي القريب

(1):المرجع السابق، ص 201.

من الحاضر، وإنما تدل على أن الحدث قرب وقوعه، لكنه لم يحدث سواء كان ذلك الحدث في الماضي البعيد أو القريب⁽¹⁾. إذن أفعال المساعدة تدل على أن الحدث لم يحصل، وتوكيد هذا الحدث يكون بـ (لقد كان يفعل) ونفيه بـ(لم يكد يفعل)، واستفهامه بـ (هل كاد يفعل).

ح- جملة الماضي البعيد (كان فعل): وهو الذي يحدث في زمن بعيد، وتقطع صلته بالحاضر، وهذا الماضي فقد تمتد فترته لزمن طويل أو قصير، يعبر أحيانا عن جملة الزمن في الماضي⁽²⁾. نحو قولك: كان أرسل الله محمد عليه الصلاة والسلام، غالي البشرية كافة، وتوكيد هذا الزمن بـ (لقد كان فعل) ونفيه بـ(لم يكن يفعل) واستفهامه بـ(هل كان فعل م).

ومن الملاحظ أن هذه التغيرات الزمنية تأتي في أغلبها - من استعمال الأدوات سواء أكانت هذه الأدوات حرفية كما في (قد، واللام) أو فعلية كما في الأفعال النواسخ (كان) و(مازال) وأخواتها و (ظل وأخواتها) أما التوكيد فإنه لا يغير في الصيغ شيئا، إنما بحص بـ (لقد، إنه) أي بإضافات جديدة للجملة.

ويتضح مما تقدم أن الجملة الخبرية المؤكدة، والجملة المثبتة لا فرق بينهما من حيث الزمن، وإنما يكون الفرق بينهما مقتصرًا على تأكيد مضمون الجملة وعدمه.

(1):مدخل إلى دراسة الجملة العربية، محمود أحمد نحلة، ص 25.

(2):المرجع نفسه، ص 188.

أما الجملة الخبرية الماضية المنقبة، فإن الأغلب فيها هو استعمال المضارع، للدلالة على الماضي، لأنه هو الذي يضم أكثر أدوات النفي (لم، لما، ليس، ما، لا، لن) فكل هذه الأدوات تأتي لنفي صيغة المضارع الصرفي، ولا تنفي صيغة (فعل) منها إلا (ما)، وعلى هذا الأساس تغير صيغة (فعل) في النفي إلى (يفعل) نحو: لم يكن قد سقط المطر، ولم يزل الطلاب يجدون....إلخ.

وهذا نستنتج أن الزمن هو وظيفة في السياق ترتبط بصيغة صرفية معينة دائما، وإنما تختار الصيغة التي تتوافر لها القرائن، والتي تساعد على تحملها معنى الزمن المعين المراد في السياق.... ولعل الجملة الاستفهامية هي المنفردة من بين الجمل التي تتوافر فيها دلالة الصيغة صرفيا ونحويا، ضمن السياقات فيدل فيها (فعل) على الماضي بحسب القارئ في أغلب التراكيب.

وكذلك أن الجمل الاستفهامية قد بنيت على الإثبات بمعنى أنها أتخذت أسلوب الجملة المثبتة، نقطة ابتداء لها فكثر فيها استعمال (هل) لأنها تدخل على الفعل، وقل فيها استعمال الهمزة لأنها تدخل على الأدوات.

خاتمة

الختامة:

لقد استطعنا من خلال هذه الدراسة الموجزة، أن نسجل مجموعة من الخلاصات والتي ظهرت لنا بالنظر والاستقراء. وقد ذكرتها في تضاعيف البحث، ويمكن إجمال بعض هذه النتائج في النقاط الآتية:

- إن معنى الجملة ليس مجموع معاني مفرداتها التي تتألف منها، بل هو حصيلة تركيب هذه المفردات في نمط معين، وحسب قواعد لغوية محددة، فنسق الجملة وكيفية ترتيب الأجزاء فيها، مما ينبغي أن يأخذ بعين الاعتبار، يضاف إلى ذلك كله أن الترتيب يخضع لظروف غير لغوي كمرعاة المقامات والأحوال، لأن مراعاة هذه الاعتبارات المختلفة تمثل الاتجاه الصحيح والضروري في الكشف عن المعنى.

- إن التراث النحوي لا يقدم مفهوما واحدا لمصطلح الجملة بل تتعدد مفاهيمه فيه وتتوعدت بين دلالاته على التركيب "المفيد" والتركيب الذي يتضمن "إسنادا" ومن النحويين من يذهب إلى أحد الطرفين أو الاتجاهين، ومنهم من يحاول الجمع بينهما ومن ثمة فإن من المستطاع التمييز بين اتجاهات ثلاثة في تحديد هذا المفهوم.

أ- منهم من يراه دالا على التركيب اللغوي المفيد فائدة تامة.

ب- منهم من يربط مفهومه بالإسناد سواء أفاد فائدة تامة أو لم يفد هذه الفائدة.

ج- منهم من يجعل هذا المفهوم يتحقق بأمرين معا هما: الإسناد والفائدة التامة.

- إن الكثير من النحاة سوا بين الجملة والكلام ومنهم الجرجاني والزمخشري...إلخ.

- أما البعض الآخر فجعل الكلام مرادفا للجملة والآخر فرق بينهما.

- إن الدراسات المعاصرة في البحث النحوي، يمكن أن تعد بصورة أو بأخرى امتدادا للاتجاهات الماثورة فيه، فالدراسات النحوية التقليدية يشيع فيها الأخذ بالإسناد وحده دون الفائدة، ومن الدارسين من اعتد بالفائدة وحدها دون الإسناد، ومنهم من أخذ بفكرة الجمع بينهما.

- إن غاية الفائدة يقصد بها تلك الخصائص التي يتسم دورها في الربط بين المتكلم والسامع، وقد أثار متأخروا النحاة في هذا المجال موضوع القصد، إذا اشترطوا كون الفائدة مقصودة من المتكلم.

- إن الجملة هي وحدة تركيبية وخطابية في آن واحد ولها بنياتان على الدوام متداخلتان ولكن غير متطابقتين، تمثل أولاهما: الملفوظ، وثانيهما: الرسالة، وباستيعابهما يعطي لنا معنى الجملة.

- إن تقسيم الجملة العربية مبنيا على أساس المسند، لأن أهمية الخبر إنما تقوم على ما يؤديه المسند من وظيفة، وعلى ما للمسند من دلالة، ومن هذا فالجملة العربية تنقسم إلى قسمين: اسمية وفعلية. فالأول: هي التي يكون فيها المسند دالا على الدوام، أو هي التي لا يكون فيها المسند فعلا، أما الثواني: هي التي يكون فيها المسند دالا على التغير والتجدد، أو هي التي يكون فيها المسند فعلا.

- إن مصطلح "التركيب الإسنادي" الذي أثرنا استخدامه للدلالة على ما يتضمن من الألفاظ وطرفي الإسناد دون أن يستقل بالفائدة التامة، ويختلف عن الجملة من ناحية، والمركب الإسنادي من ناحية أخرى فهو يختلف عن الجملة لفقدانه الفائدة التامة التي لا بد توافرها فيه،

بالإضافة إلى الإسناد، ويختلف عن " المركب الإسنادي " الذي سبق تحديده في وظيفته النحوية ودلالاته المعجمية معاً.

- إن وظيفة المركب هي قيامه مقام الاسم أي صلاحيته للإسناد إليه ووصفه ووقوع الحال منه... إلخ. وهذا ما يختص به الاسم في التركيب اللغوي، وأما دلالاته المعجمية، فلأن المركب قد انتقل بالاستخدام من معاني الألفاظ المكونة له إلى الدلالة على الذات المعبر عنها وبهذا يؤدي المركب وظيفة الكلمة المفردة ويحمل معناها.

- إن أهم معايير تصنيف الجملة تتمثل في الاستقلال وعدم الاستقلال والجملة الكبرى والصغرى وغيرها من المعايير تساعد في تحليل وفهم الجملة.

الختامة:

لقد استطعنا من خلال هذه الدراسة الموجزة، أن نسجل مجموعة من الخلاصات والتي ظهرت لنا بالنظر والاستقراء. وقد ذكرتها في تضاعيف البحث، ويمكن إجمال بعض هذه النتائج في النقاط الآتية:

- إن معنى الجملة ليس مجموع معاني مفرداتها التي تتألف منها، بل هو حصيلة تركيب هذه المفردات في نمط معين، وحسب قواعد لغوية محددة، فنسق الجملة وكيفية ترتيب الأجزاء فيها، مما ينبغي أن يأخذ بعين الاعتبار، يضاف إلى ذلك كله أن الترتيب يخضع لظروف غير لغوي كمرعاة المقامات والأحوال، لأن مراعاة هذه الاعتبارات المختلفة تمثل الاتجاه الصحيح والضروري في الكشف عن المعنى.

- إن التراث النحوي لا يقدم مفهوما واحدا لمصطلح الجملة بل تتعدد مفاهيمه فيه وتتوعدت بين دلالاته على التركيب "المفيد" والتركيب الذي يتضمن "إسنادا" ومن النحويين من يذهب إلى أحد الطرفين أو الاتجاهين، ومنهم من يحاول الجمع بينهما ومن ثمة فإن من المستطاع التمييز بين اتجاهات ثلاثة في تحديد هذا المفهوم.

أ- منهم من يراه دالا على التركيب اللغوي المفيد فائدة تامة.

ب- منهم من يربط مفهومه بالإسناد سواء أفاد فائدة تامة أو لم يفد هذه الفائدة.

ج- منهم من يجعل هذا المفهوم يتحقق بأمرين معا هما: الإسناد والفائدة التامة.

- إن الكثير من النحاة سوا بين الجملة والكلام ومنهم الجرجاني والزمخشري...إلخ.

- أما البعض الآخر فجعل الكلام مرادفا للجملة والآخر فرق بينهما.
- إن الدراسات المعاصرة في البحث النحوي، يمكن أن تعد بصورة أو بأخرى امتدادا للاتجاهات الماثورة فيه، فالدراسات النحوية التقليدية يشيع فيها الأخذ بالإسناد وحده دون الفائدة، ومن الدارسين من اعتد بالفائدة وحدها دون الإسناد، ومنهم من أخذ بفكرة الجمع بينهما.
- إن غاية الفائدة يقصد بها تلك الخصائص التي يتسم دورها في الربط بين المتكلم والسامع، وقد أثار متأخروا النحاة في هذا المجال موضوع القصد، إذا اشترطوا كون الفائدة مقصودة من المتكلم.

- إن الجملة هي وحدة تركيبية وخطابية في آن واحد ولها بنياتان على الدوام متداخلتان ولكن غير متطابقتين، تمثل أولاهما: الملفوظ، وثانيهما: الرسالة، وباستيعابهما يعطي لنا معنى الجملة.
- إن تقسيم الجملة العربية مبنيا على أساس المسند، لأن أهمية الخبر إنما تقوم على ما يؤديه المسند من وظيفة، وعلى ما للمسند من دلالة، ومن هذا فالجملة العربية تنقسم إلى قسمين: اسمية وفعلية. فالأول: هي التي يكون فيها المسند دالا على الدوام، أو هي التي لا يكون فيها المسند فعلا، أما الثواني: هي التي يكون فيها المسند دالا على التغير والتجدد، أو هي التي يكون فيها المسند فعلا.

- إن مصطلح "التركيب الإسنادي" الذي أثرنا استخدامه للدلالة على ما يتضمن من الألفاظ وطرفي الإسناد دون أن يستقل بالفائدة التامة، ويختلف عن الجملة من ناحية، والمركب الإسنادي من ناحية أخرى فهو يختلف عن الجملة لفقدانه الفائدة التامة التي لا بد توافرها فيه،

بالإضافة إلى الإسناد، ويختلف عن " المركب الإسنادي " الذي سبق تحديده في وظيفته النحوية ودلالاته المعجمية معاً.

- إن وظيفة المركب هي قيامه مقام الاسم أي صلاحيته للإسناد إليه ووصفه ووقوع الحال منه... إلخ. وهذا ما يختص به الاسم في التركيب اللغوي، وأما دلالاته المعجمية، فلأن المركب قد انتقل بالاستخدام من معاني الألفاظ المكونة له إلى الدلالة على الذات المعبر عنها وبهذا يؤدي المركب وظيفة الكلمة المفردة ويحمل معناها.

- إن أهم معايير تصنيف الجملة تتمثل في الاستقلال وعدم الاستقلال والجملة الكبرى والصغرى وغيرها من المعايير تساعد في تحليل وفهم الجملة.

قائمة المصادر والمراجع

القران الكريم برواية حفص عن عاصم.

ا - قائمة المصادر والمراجع:

- إبراهيم أنيس الأصوات اللغوية، مكتبة انجلوا المصرية، القاهرة ، 1992م.
- إبراهيم أنيس، أسرار العربية، مكتبة انجلوا المصرية، القاهرة ط1، 1966م.
- إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، مطبعة لجنة التأليف والترجمة، القاهرة 1959م.
- ابن سنان الخفاجي، سر الفصاحة، مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح وأولاده، 1969م.
- ابن جني، اللمع في العربية، تحقيق د. حسن محمد محمد شرف، عالم الكتب القاهرة ط1، 1979م.
- ابن عقيل، الواضح في أصول الفقه، تحقيق د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1999م.
- ابن فارس، الصحابي في فقه اللغة العربية ومساثلها وسنن العرب في كلامها، تحقيق أحمد حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1997م.
- احمد مطلوب وكامل حسن البصير، البلاغة العربية، ط2، تحقيق فريد سعيد، منشورات دار التعليم العالي والبحث العلمي، العراق 1999م.
- أيوب عبد الرحمان، دراسات نقدية في النحو العربي، مكتبة الشباب، القاهرة 1982م.

- براجستراسر، المستشرق الألماني، التطور النحوي للغة العربية، أخرجه وصححه وعلق عليه
د. رمضان عبد التواب، ط3، مكتبة الخارجي القاهرة، 1997م.
- تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط2
1979م.
- جابر علي المنصوري، الدلالة الزمنية في الجملة العربية، ط1، دار الثقافة للنشر و التوزيع
، القاهرة ، 2002 م .
- الجرجاني، أسرار البلاغة، علق عليه محمود محمد شاكر، دار المدني، جدة، 1992م.
- الجرجاني، الجمل في النحو، حققه وقدم عليه حيدر، دار الفكر دمشق، 1972م.
- الرضي، محمد بن حسن الرضي، شرح الكافية، الشركة الصحافية العثمانية، القاهرة،
1310هـ.
- الرماني، الحدود في النحو، تحقيق د. مصطفى الجواد ، دار الفكر، القاهرة 1985م.
- الرومي، نزهة خاطر العاطر، ط2، مكتبة الهدى، رأس الخيمة، الإمارات العربية، 1995م.
- ريمون طحان، الألسنية العامة العربية ، ج2، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ط2، 1981م.
- الزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب، قدم له ووضع حواشيه د. إيميل بديع يعقوب، دار
الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1999م.

- الساقى، د.فاضل مصطفى، أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، مكتبة الخانجي بالقاهرة 1977م.

- صبري إبراهيم السيد، لغة القرآن الكريم في سورة النور - دراسة في التركيب النحوي-، دار المعرفة الجامعية، 1994م.

- عباس حسن، النحو الوافي، دار المعارف، القاهرة، ط7، 1986م.

- عبد الرحمان أيوب، دراسات نقدية في النحو العربي، القاهرة، 1967م.

- عبد اللطيف، د.محمد حماسة، بناء الجملة العربية، ط1، دار الشروق، بيروت 1996م.

- العسكري، ابو هلال بن عبد الله بن سهل، كتاب الصناعتين، الكتابة والشعر، تحقيق د. مفيد فهيمة، ط1. دار الكتب العلمية، بيروت، 2008م.

- فاضل صالح السامرائي ، الجملة العربي أقسامها و تأليفها ، ط2 ، دار الفكر للنشر والتوزيع الأردن ، 2007 م .

- القضاة، د.سليمان، الجملة العربية عند النحاة القدماء والمحدثين، مجلة المنارة، م1، عدد2 1996م.

- الكتاب، سيبويه، تج عبد السلام محمد، دون طبعة، دار الجيل، بيروت، 1316هـ، ج1.

- المبرد، ابو عباس بن محمد ابن اليزيد ، المقتضب، معالم الكتب، بيروت 1963م.

- محمد حماسة عبد اللطيف، في بناء الجملة العربية، دار القلم ، ط1، 1982م.

- محمود أحمد نحلة، مدخل إلى دراسة الجملة العربية، دار النهضة العربية، بيروت 1988م.
- مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، بيروت، 1986م.
- الشريف ميهوبي ، بناء الجملة الخبرية في شعر أبي فراس الحمداني.

فلاسفة الموضوعات

الخطوة:

المقدمة..... أ - ج

الفصل الأول: في مفهوم وبنية الجملة.

المبحث الأول: الجملة عند النحاة القدماء والمحدثين..... 5

أولا - المفهوم الدلالي..... 6-11

ثانيا - المفهوم التركيبي..... 11-19

المبحث 2: الجملة عند النحاة المحدثين..... 19

أولا - المفهوم

البنوي..... 20-21

ثانيا - المفهوم التوليدي التحويلي..... 22-25

ثالثا - المفهوم التداولي..... 25-34

المبحث 3: بنية الجملة الاسمية والفعلية..... 36

أولا - تحديد الجملة الاسمية: البسيطة والمركبة وبنيتها..... 36-44

ثانيا - تحديد الجملة الفعلية: البسيطة والمركبة وبنيتها..... 45-63

الفصل الثاني: أهم معايير تصنيف الجملة ومفهومها عند عبد القاهر الجرجاني

المبحث الأول - أهم معايير تصنيف الجملة:..... 64

أولا - معيار البساطة والتركيب..... 65-67

76-68.....	ثانيا- معيار التمام الدلالي والنقص من حيث المسند والمسند إليه
78-77.....	ثالثا- معيار الاستقلال وعدم الاستقلال
93-79.....	رابعا- معيار التركيب الداخلي (الجملة الاسمية، الفعلية، والجمالية)
93.....	المبحث الثاني- الجملة عند عبد القاهر الجرجاني
115-93.....	أولا- تحديد الجملة عند الجرجاني
120-115.....	ثانيا- دور الدراسات البلاغية في النحو العربي والدرس اللساني الحديث
120.....	المبحث الثالث: الجملة الفعلية
126-121.....	أ- البنية العميقة للجملة والعناصر الأساسية فيه
131-126.....	ب- الدلالة الزمنية في الجملة الفعلية
134-132.....	الخاتمة
139-138.....	قائمة المصادر والمراجع